وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة د. مولاي طاهر سعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علـــــوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان

التجارة الزراعية البينية في الدول العربية و دورها في تحقيق الأمن الغذائي

من إعداد الطالبين:

- دوينة عبد الرحمن
- قاسم بن عثمان

تحت إشراف الأستاذ:

- د. شويرفات

اعضاء لجنة المناقشة

الدكتور / .....بومدين محمد أمين..... رئيسا ومناقشا

الدكتور /..... شويرفات عبد القادر..... مشرفا و مقررا

الدكتور / ..... مزيان عبد القادر..... مناقشا

السنة الجامعية : 2021/ 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

بسم الله المتعالي، ومن منطلق الحب والوفاء أهدي الفرحة بإتمام عملي هذا إلى:

من حملتني وهنا على رمز التضحية التي زرعت في قلبي بذور الحياة فكانت لي السند فيها لدربي ونور عيني، إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها، وإلى والدي الذي لم يبخل عليا بكل ما يملك ووهب حياته من اجلي أطال الله في عمره.

كما اهدي عملي هذا إلى إخوتي وأخواتي إلى كل أفراد عائلة دوينة وقاسم صغيرها وكبيرها

والى من كانت بجانبي في كل وقت حين إلى من أسرتني حين انظر إليها إلى من اطلبها إلى الله في دعائي أن تكون لي خير معين في هذه الحياة .....

واعترافا مني بالجميل أتقدم بجزيل الشكر والتقديرإلى أولئك المخلصين الذين لم يبخلوا جهدا في مساعديتي إلى من جمعتني بهم الصداقة وأخوة والمحبة.

إلى كل من جمعتني بهم مقاعد الدراسة ومجالس العلم، إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم ورقتي هذه...

إلى كل من ساعد في انجاز هذا البحث المتواضع من بعيد أو قريب ....

إلى كل طالب علم... أقول ثابر وستنجح إلى كل من جعل رسالته في الحياة المجد والعلى...

أهديكم جميعا ثمرة جهدي الذي يرجوا أن يمثل إضافة متواضعة للبحث العلمي...

شكر و تقدير

قبل كل شيء نشكر الله عز وجل ونحمده هو مولانا الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم ووهبنا من القوة والصبر ما نحتاجه للوصول إلى هذا المستوى وإتمام دراستنا وعملنا المتواضع هذا، نفعنا الله به وإياكم.

كما نتقدم باسمي معاني الشكر إلى أستاذالذي أنارنا بتوجيهاته القيمة ونصائحه الثمينة التي ستنور لنا دربنا في حياتنا العلمية والعملية أدامه الله فخرا للجامعة وللبحث العلمي.

ونتقدم أيضا بخالص الشكر والتقدير إلى أساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث و تقييمه.

وفي الأخير نتقدم بالشكر لكل من ساعدنا في هذا العمل المتواضع

إن الواقع الذي أفرزته نهاية القرن العشرين فرض على مختلف الدول التفكير والاتجاه إلى تكوين تكتلات اقتصادية ، ولقد كانت للدول العربية محاولات عديدة في هذا الإطار منذ إنشاء الجامعة العربية سنة 1945، مرورا بالعديد من التكتلات الاقتصادية العربية الجزئية، و التي كانت خارج الجامعة العربية وكشف العلاقة بين التكامل الاقتصادي والتجارة الزراعية البينية وقد خصصنا دراسة منطقة التجارة الحرة العربية .

جاءت هذه الدراسة لبحث الدور الذي تلعبه التجارة البينية في مدى تدعيمها لتحقيق الأمن الغذائي العربي، و الوقوف على محاولات وجهود التكامل الاقتصادي العربي.

الكلمات المفتاحية: التجارة البينية، التجارة الزراعية، التكتلات الاقتصادية العربية، منطقة التجارة الحرة، الأمن الغذائي، التعاون الاقتصادي.

الملخص بِاللّغة الأجنبية:

The reality that emerged at the end of the twentieth century forced the various countries to think and tend to form economic blocs. There have been many attempts in this framework since the establishment of the Arab League in 1945, passing through many partial Arab economic blocs, which were outside the Arab League and revealing the relationship between economic integration and intra-agricultural trade, and we have devoted the study of the Arab Free Trade Zone.

This study came to examine the role that intra-regional trade plays in the extent to which it supports the achievement of Arab food security, and to identify the attempts and efforts of Arab economic integration.

الفهارس

الإهداء	
الشكر	
الملخص.....	
فهرس المحتويات.....	**IV**
فهرس الجداول.....	**IV**
فهرس الأشكال.....	**IV**
مقدمة	أ
الفصل الأول:التجارة الزراعية البينية في الدول العربية	
تمهيد.....	**2**
المبحث الأول: ماهية التجارة الزراعية البينية.....	**3**
المطلب الأول: مفهوم التجارة البينية.....	**3**
المطلب الثاني: خلق وتحويل التجارة البينية.....	**4**
المطلب الثالث: أسس قيام التجارة البينية.....	**6**
المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية العربية.....	**8**
المطلب الأول: الاتفاقيات الاقتصادية العربية.....	**8**
المطلب الثاني:السوق العربية المشتركة واتحاد المغرب العربي.....	**9**
المطلب الثالث:مجلس التعاون العربي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....	**10**
المبحث الثالث: انعكاسات تطبيق منطقة التجارة الحرة الكبرى العربية على حجم التجارة العربية البينية.....	**13**
المطلب الأول: ماهية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....	**13**
المطلب الثاني:واقع التبادل البيني في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....	**15**
المطلب الثالث: العقبات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و أهم الحلول المقترحة لمواجهتها.....	**24**
خلاصة.....	**29**

الفصل الثاني:الأمن الغذائي في الدول العربية	
تمهيد:.....	31
المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي.....	32
المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي.....	32
المطلب الثاني: مقومات الأمن الغذائي.....	34
المبحث الثاني:أوضاع الأمن الغذائي العربي.....	36
المطلب الأول: مؤشرات المردودية	36
لمطلب الثاني: أوضاع إنتاج السلع الغذائية	42
المبحث الثالث: تجارة واستهلاك السلع الغذائية.....	55
المطلب الأول: تجارة السلع الغذائية النباتية.....	55
المطلب الثاني: المتاح من الاستهلاك من السلع النباتية.....	60
خلاصة.....	63
الفصل الثالث: الدراسة التحليلية للتجارة البينية والأمن الغذائي العربي	
تمهيد.....	65
المبحث الأول: التعاون الاقتصادي العربي في الوطن العربي.....	66
المطلب الأول: واقع التكامل الاقتصادي العربي.....	66
المطلب الثاني: واقع التعاون الاقتصادي العربي في الوطن العربي.....	68
المطلب الثالث:التعاون الاقتصادي والتجاري البيني في ميدان الزراعة للدول العربية وآفاقها	70
المبحث الثاني: الفجوة ومؤشرات الأمن الغذائي العربي	74
المطلب الأول: الفجوة الغذائية في الوطن العربي.....	74
المطلب الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي العربي.....	78
المبحث الثالث: تحليل التجارة الخارجية الزراعية العربية وإمكانية استغلالها بينيا.....	88
المطلب الأول: تحليل الفجوة الغذائية في الدول العربية.....	88
المطلب الثاني: مساهمة الدول العربية في إجمالي التجارة البينية.....	104
خلاصة.....	108
خاتمة.....	109
قائمة المصادر وَالمراجع.....	112

قائمة الملاحق.....	119

الرّقم	العنوان	الصّفحة
1)	يوضح التجارة العربية البينية في إطارمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالملياردولار	16
2)	الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية البينية في إطارمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لسنة 2017	18
3)	هيكل تجارة الخدمات في إطار منطقة تجارة الحرة العربية الكبرى لعام 2017	19
4)	نسبة مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية لتجمعات اقتصادية مختارة لعام2013	23
5)	استخدام الأراضي الزراعية في الوطن العربي	37
6)	أعداد الثروة الحيوانية في الوطن العربي	42
7)	تطور إنتاج المجموعات المحصولية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة(2010-2016م)	44
8)	إنتاج محاصيل الحبوب في الوطن العربي للفترة (2010-2016م)	47
9)	المساحة المزروعة وإنتاج المحاصيل السكرية في الوطن العربي فترة (2010-2016م)	50
10)	مساحة إنتاج البقوليات الغذائية في الوطن العربي للفترة (2010-2016م)	52
11)	المساحة المزروعة وإنتاجية وإنتاج محاصيل الخضر في الوطن العربي للفترة (2010-2016م)	53
12)	قيمة الصادرات والواردات الكلية والزراعيةوالغذائية في الوطن العربي	55
13)	قيمة التجارة البينية الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية خلال الفترة 2014-2016	57
14)	متوسط السعر العالمي لبعض السلع الغذائية	58
15)	الأرقام القياسية لأسعار الغذاء بالدول العربية خلال الفترة 2014-2016	59
16)	المتاح من الاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2014-2016م)	61
17)	متوسط نصيب الفرد من المتاحللاستهلاك من السلع الغذائية النباتية في الوطن العربيللفترة 2010- 2016	62
18)	التجارة الزراعية والغذائية العربية الكلية والبينية خلال سنة 2017 (مليار دولار)	70
19)	الاحتياجات الاستهلاكية لسكان الوطن العربيمن السعرات الحرارية والبروتين والدهون (2016م)	74
20)	قيمة الفجوة الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة (2014-2016م)	76
21)	مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية (%)	78

22)	مؤشرات القدرة على تحمل تكاليف الغذاء في الوطن العربي عام 2016م	**80**
23)	مؤشرات توفر الغذاء في الوطن العربي عام 2016	**83**
24)	مؤشرات جودة وسلامة الغذاء في الوطن العربي عام 2016م	**85**
25)	تطور الفجوة الغذائية والأمن الغذائي في الجزائر للفترة (2013،2015).	**88**
26)	تطور الفجوة الغذائية والأمن الغذائي في الأردن للفترة (2013،2015).	**89**
27)	تطور الفجوة الغذائية والأمن الغذائي في البحرين للفترة (2013،2015).	**90**
28)	تطور الفجوة الغذائية والأمن الغذائي في تونس للفترة (2013،2015).	**91**
29)	تطور الفجوة الغذائية والأمن الغذائي في السعودية للفترة (2013،2015).	**92**
30)	تطور الفجوة الغذائية والأمن الغذائي في السودان للفترة (2013،2015).	**93**
31)	تطور الفجوة الغذائية والأمن الغذائي في سوريا للفترة (2013،2015).	**94**
32)	تطور الفجوة الغذائية والأمن الغذائي في عمان للفترة (2013،2015).	**95**
33)	تطور الفجوة الغذائية والأمن الغذائي في فلسطين للفترة (2013،2015).	**96**
34)	تطور الفجوة الغذائية والأمن الغذائي في قطر للفترة (2013،2015).	**97**
35)	تطور الفجوة الغذائية والأمن الغذائي في الكويت للفترة (2013،2015).	**98**
36)	تطور الفجوة الغذائية والأمن الغذائي في لبنان للفترة (2013،2015).	**99**
37)	تطور الفجوة الغذائية والأمن الغذائي في مصر للفترة (2013،2015).	**100**
38)	تطور الفجوة الغذائية والأمن الغذائي في المغرب للفترة (2013،2015).	**101**
39)	تطور الفجوة الغذائية والأمن الغذائي في اليمن للفترة (2013،2015).	**102**
40)	قيمة الواردات والصادرات والتجارة البينية الزراعية خلال الفترة 2013-2015	**104**

الرّقم	العنوان	الصّفحة
1)	الموارد المائية في الوطن العربي(مليون متر مكعب)	**38**
2)	متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية في الوطن العربي خلال الفترة (1995-2035)	**39**
3)	نسبة السحب السنوي من الموارد المائية في الدول العربية	**40**
4)	تطور سكان الحضر ونسبة سكان الريف إلى إجمالي السكان في الوطن العربي خلال الفترة 1976-2016م(%)	**41**
5)	التركيب المحصول في الوطن العربي عام 2016	**43**
6)	نسب الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية النباتية في الوطن العربي عام 2016م	**45**
7)	التوزيع النسبي للمساحات المزروعة بمحاصيل الحبوب في الوطن العربي عام 2016م	**46**
8)	نسب الاكتفاء الذاتي من محاصيل الحبوب خلال الفترة (2010-2016)	**48**
9)	نسبة الاكتفاء الذاتي من السكر المكرر والزيوت النباتية في الوطن العربي خلال الفترة (2010-2016م)	**51**
10)	نسبة الاكتفاء الذاتي من محاصيل الخضر والبطاطس في الوطن العربي للفترة (2010-2016م)	**54**
11)	صحن السباغيتي (spaghetti bowl) لعضوية الدول العربية في الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية	**67**
12)	قيمة الصادرات والواردات العربية البينية حسب التكتلات المبرمة (2007-2019م)	**68**
13)	مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية الفترة (2014-2016م)	**77**
14)	متوسط قيم المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي العربي عام 2016	**79**
15)	مكونات القدرة على تحمل تكاليف الغذاء حسب الدول العربية 2016م	**82**

الرّقم	العنوان	الصّفحة
1)	اتجاهات التجارة العربية البينية لسنة 2017	**20**
2)	الملحق رقم (**02**): قيمة الواردات والصادرات والتجارة البينية الزراعية خلال الفترة 2013-2015 (ألف دولار)	**103**

مقدمة

عرفت البيئة الاقتصادية أواخر القرن 20 تطورات عدة كان لها الأثر المهم على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية، ولعل أبرز هذه التطورات توجه أنظار العالم صوب التكتلات الاقتصادية فأضحى التكتل والتكامل أهم سمات الفترة الراهنة وقد كان السبب المباشر لتكوين هذه التكتلات يتلخص في التغلب على العديد من الصعوبات، التي واجهت دول العالم ورغبتها في إيجاد حلول لها وبشكل جماعي من خلال إمكانياتها الاقتصادية المشتركة، باعتبار أن التكامل أو الترتيب الاقتصادي الإقليمي هو الوسيلة الفاعلة للاستفادة من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المنضوية في التكتل وتوسيع حجم التباين التجاري بما يحقق المنفعة الاقتصادية لهذه البلدان.

إن ظهور التكتلات الاقتصادية بمختلف أشكالها يمثل دليلا واضحا على رغبة الدول في مواكبة ومسايرة الوجه الحديث للعلاقات الاقتصادية الدولية، لتكون نطاقا تتضاءل أمامه أهميته الاقتصاديات القومية عند رسم السياسات الاقتصادية، بل يحل محله في هذا المجال الإقليم الاقتصادي في مجموعة للحصول على أكبر المكاسب الممكنة من التجارة الدولية، وخاصة بعد انتقال هذه التكتلات من مراحل الانتشار إلى مرحلة تعميق العلاقات الاقتصادية بين أعضائها، فلم تعد حكرا على قارة أو مجموعة دول أو إقليم بعينه وإنما انتشرت في جميع مناطق العالم مما جعل الكثير من الدول تتسابق لإقامتها ولا فرق في ذلك بين الدول الصغيرة والكبيرة بغض النظر عن قوتها الاقتصادية من أجل ترقية المبادلات التجارية وبالتالي تحقيق الرفاهية للدول الأعضاء.

وأمام هذا الوضع تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية كتلة تجارية من بين الكتل التجارية في العالم، سواء من حيث عدد الدول الأعضاء أو من حيث درجة التكامل، علاوة على مكانتها في التجارة العالمية ولقد كان لقيام تطور هذه الكتلة انعكاسات، آثار عدة على العلاقات التجارية للدولية العربية.

أولا: إشكالية الدراسة

- ما هو دورالتجارة الزراعية العربية البينية في تحقيق الأمن الغذائي العربي؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية

بناء على هذه الإشكالية وحتى نتمكن من معالجة جوانب الموضوع سنطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تساعدنا في توجيه الدراسة وهي:

1. ما هي التجارة الزراعية البينية؟

2. ما المقصود بالأمن الغذائي؟
3. فيما يتمثل دور التجارة الزراعية البينية في تحقيق الأمن الغذائي؟

ثالثا: الفرضيات

- تعتبر التجارة الزراعية البينية همزة وصل للوصول لأهداف مشتركة بين الدول العربية.
- يعتبر الأمن الغذائي من أهم الأهداف المرجو تحقيقها.
- تؤدي التجارة الزراعية العربية البينية دور مهم في تحقيق الأمن الغذائي بالتبادل بين أصحاب الفوائض والاحتياجات

رابعا: أسباب اختيار الموضوع

الأسباب الذاتية:

1. الاهتمام بالموضوع والرغبة في الاطلاع عليه.
2. اكتساب بعض المعلومات من خلال الدراسة.
3. إدراك الأهمية البالغة التي يكتسبها موضوع التجارة الزراعية البينية، مما يستدعي زيادة الاهتمام به لأنه أداة لتحقيق هدف أي تكامل اقتصادي مهما كان.
4. معرفة موقع التجارة البينية الزراعية في التكامل الاقتصادي وأهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

الأسباب الموضوعية:

1. تزويد المكتبة الجامعية بمرجع يخص التجارة الزراعية البينية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي من أجل إتمام الدراسة.

خامسا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح جملة من النقاط كما يلي:

- محاولة إبراز القيمة الحقيقية للتجارة الزراعية البينية في تحقيق الأمن الغذائي.
- إبراز مكانة التجارة الزراعية البينية في التكاملات الاقتصادية.

- إعطاء صورة واضحة للتجارة الزراعية البينية وهذا قصد ترغيب الدول على الاهتمام بهذا العنصر الذي يكتسي أهمية كبرى في التكاملات الاقتصادية.
- محاولة كشف بعض الغموض الذي يدور حول هذا الموضوع.

سادسا:منهج البحث والأدوات المستخدمة وصفي تحليلي بعرض الجوانب النظرية لموضوع الدراسة وتحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات التجارة البينية والامن الغذائي.

سابعا: تقسيمات البحث

تعتبر التجارة البينية الزراعية من أهم الأسباب تحقيق الاكتفاء الذاتي و الأمن الغذائي و تلبية الحاجيات سنويا بين الدول الأعضاء و علية قسمنا دراستنا إلى ثلاثة فصول ،و تطرقنا في الفصل الأول إلى التجارة الزراعية البينية في الدول العربية وتم تناول في هذا الفصل ماهية التجارة الزراعية البينية و التكتلات الاقتصادية العربية و انعكاسات تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربية البينية أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الأمن الغذائي في الدول العربية و يشمل ماهية الأمن الغذائي و أوضاع الأمن الغذائي العربي و تجارة و استهلاك السلع الغذائية أما في الفصل الأخير يشمل دراسة تحليلية للتجارة البينية و الأمن الغذائي العربي تم التطرق إلى التعاون الاقتصادي العربي و الفجوة الغذائية و مؤشرات الأمن الغذائي و تحليل التجارة الخارجية الزراعية

ثامنًا: أهمية الدراسة

الأهمية المتزايدة التي يكتسبها هذا الموضوع للوضع الراهن الذي تمر به منطقة التجارة الحرة العربية والتي تستدعي الاهتمام بالتجارة الزراعية البينية كمحدد أساسي لنجاح أو فشل التكامل الاقتصادي ولاسيما في الأجل الطويل.

تظهر أهمية هذه الدراسة كونها تبحث في أحد هذه المواضيع الهامة المتعلقة بالتجارة الزراعية البينية الذي أصبح أهم عامل في تحقيق الأمن الغذائي.

تاسعًا: صعوبات الدراسة

ان من الصعوبات التي واجهتنا اثناء قيام بهذا بحث وتتمثل فيمايلي:

- توسع بحث وكثرة المعطيات والمفاهيم
- قلة المراجع في الجامعة مما ادي الى تنقل الى جامعات أخرى
- صعوبة حصول على إحصائيات لسنوات أخيرة.

الفصل الأول: التجارة البينية والتكتلات الاقتصادية العربية

تمهيد

تحتل التجارة أهمية كبيرة في الاقتصاديات المختلفة سواء كانت نامية أو متقدمة وقد ازداد اهتمام الدول بشكل واضح بعد حرب العالمية الثانية وظهرت خلال الخمسينات من القرن الماضي وما عاقبها حركة اعتبرت جديدة أنداك تستهدف تحرير التجارة الدولية تقوم على أساس إقليمية حيث ساد اتجاه قومي نحو التكامل الاقتصادي كتدبير تعمل به الدول لتوسيع دائرة تجارتها الخارجية واحتلال مكانة بارزة نظرا لمجموعة من الأسباب والدوافع ولفهم ظاهرة للتكامل الاقتصادي والتجارة البينية وعلاقته بها، سنحاول التعرض في هذا الفصل تأثير التكامل الاقتصادي على التجارة البينية وذلك من خلال:

المبحث الأول: ماهية التجارة البينية

المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية العربية

المبحث الثالث: انعكاسات تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربية البينية

المبحث الأول: ماهية التجارة البينية

تتركز التجارة البينية على المبادلات التجارية بين دول الأعضاء ولهذا سوف نتطرق لمفاهيم التجارة البينية

المطلب الأول: مفهوم التجارة البينية

مصطلح التجارة البينية يضم كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة بين دول الأعضاء في التكتل الاقتصادي وللتجارة البينية معنى واسع يضم كلا من:

- الصادرات والواردات من السلع والخدمات بين دول الأعضاء.
- خلق وتحرير التجارة.
- التجارة بين دول الأعضاء.
- الحركات لرؤوس الأموال بين دول الأعضاء.

كما تعرف التجارة البينية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة للصفقات الاقتصادية الجارية عبر دول أعضاء التكتل وتتضمن الصفقات الاقتصادية ما يلي:

- تبادل السلع والخدمات.
- تبادل النقود.
- زيادة الكفاءة الإنتاجية لدول الأعضاء.
- تبادل عنصر العمل بين دول الأعضاء[1].

وتعرف التجارة البينية بأنها: "التجارة في السلع المتشابهة الصنع والتكوين ولكنها تختلف من حيث الأفضلية والنوعية أي أنها التجارة ذات الاتجاهين للمنتجات الأفقية المختلفة أو الرأسية[2].

[1]– بن دبكة دنيا وآخرون، **دور التّجارة البينية في تفعيل التكامل الاقتصاديّ: دراسة حالة الاتحاد الأوروبيّ أنموذجًا**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ما ستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، 2017–2018، ص 03.

[2]- علي عبد الله المناعي، **التكتلات الاقتصادية دورها في تطور التجارة البينية**، الإصدارات العلمية لمركز البحرين للدراسات والبحوث، البحرين، 2005، ص 120.

ونستنتج مما سبق أن مفهوم التجارة البينية: هي عملية التبادل التجاري بين الشركاء في تكتل اقتصادي وتعمل على خلق التجارة بين دول الأعضاء وتحريرها من القيود المعيقة لها بين الشركاء من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية كزيادة التخصص وتخفيض الأسعار وزيادة الكفاءة الإنتاجية.

المطلب الثاني: خلق وتحويل التجارة البينية

تقاس التجارة البينية للدول أعضاء المنطقة التكاملية في إجمالي تجارتها الخارجية، سواء في جانب الصادرات أو جانب الواردات، ويؤخذ مؤشر زيادة المساهمة التجارة البينية إلى إجمالي النجارة الخارجية للدول الأعضاء كدليل على خلق وتحويل التجارة البينية.

1 – خلق التجارة البينية:

يقصد بخلق التجارة البينية باستبدال الإنتاج المحلي بواردات من منتج أكثر كفاءة وأقل تكلفة داخل الاتحاد الجمركي ويؤدي هذا إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية ويعتبر نتيجة مفيدة لأحد أشكال التكامل الاقتصادي ويحدث عادة عندما تعتمد الدولة العضو في أحد أشكال التكامل الاقتصادي في استهلاكها لسلعة معينة على إنتاجها المحلي غير الفعال وغير الكفؤ اقتصادية وذلك قبل قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي ولكن بعد قيام التكامل تقوم هذه الدولة العضو باستيراد هذه السلعة من شركات دولة عضو في الاتفاقية تنتج هذه السلعة بطرق أكثر كفاءة وأقل تكلفة وهكذا نجد أن الإنتاج المحلي غير الكفؤ اقتصاديا لدولة عضو قد توفق وتم استبداله بنفس الإنتاج الأكثر كفاءة اقتصاديا والأقل تكلفة ومن دولة عضو أيضا ونظر لأن هذا الإنتاج لم يستورد من دولة غير عضو قبل قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي فإن الأجانب غير الأعضاء في الاتفاقية لا يفقدون شيئا من صادراتهم[1].

إذن فخلق التجارة هو زيادة حجم التبادل التجاري بين دول المنطقة الجمركية نتيجة تحرير العوائق فيما بينهم ودون أن يؤثر ذلك على تجارة أعضاء المنطقة مع دول خارجها بقدر كبير وعليه يؤثر تأثيرا إيجابيا على الرفاهية الاقتصادية.

[1]– عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية**، رسالة ماجيستر، جامعة فرحات عباس سطيف، اقتصاديات الأعمال والتجارة 2011–2012، ص 70.

أثر خلق التجارة البينية:

ويعني نقل الإنتاج من المصدر الأقل كفاءة ذو التكلفة المرتفعة إلى المصدر الأكثر كفاءة ذو التكلفة المنخفضة داخل التكامل، وبالتالي يترتب على ذلك توزيع وتخصيص أفضل للموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، ونتيجة لذلك يحدث أمران:

- خروج بعض المنتجين المحليين الذين ترتفع تكاليف إنتاجهم عن سعر الاستيراد، واستيراد ما يعوض هذا النقص في الإنتاج المحلي.

ويعتبر أثر خلق التجارة نافع على المستويين الإقليمي والعالمي، ونظرا لما يعود به من نفع على الإنتاج والاستهلاك وتحسين كفاءة الإنتاج[1].

2- تحويل التجارة البينية وأثرها

أولا: تحويل التجارة البينية:

ويقصد بأثر تحويل التجارة واستبدال بمنتج ذي تكلفة أقل وكفاءة عالية من خارج الاتحاد أو التكامل الاقتصادي بمنتج ذي تكلفة أعلى وكفاءة أقل داخل الاتحاد، ويؤثر هذا الأثر سلبا على الرفاهية الاقتصادية[2]وتتضح طبيعة هذا الأثر إذا ما تأملنا حقيقة هامة وهي أن الدولة "أ" كانت تستورد السلعة "س" من الدولة"ج" قبل تكوين الاتحاد الجمركي وتعتبر الدولة "ج" في هذه الحالة هي المصدر الإنتاجي الأكثر كفاءة أي المصدر الإنتاجي الذي يتولى إنتاج هذه السلعة بنفقة نسبية أقل، إن قيام الاتحاد الجمركي وما يؤدي إليه من إزالة الرسوم الجمركية بين الدول "أ" "ب" مع الاحتفاظ بسياج جمركي موحد في مواجهة الدولة "ج" سوف يعتبر من تفاوت التبادل التجاري.

فالدولة "أ" سوف تقوم باستيراد السلعة "س" من الدولة "ب" وهي الدولة المنتجة للسلعة "س" بكفاءة إنتاجية نسبية أقل أي بنفقة نسبية أعلى مع توحيد التعريفة في مواجهة الدولة "ج"، أصبح في مقدور الدولة "ب" تغذية السوق المحلي للدولة "أ" بكميات من سلعة "س" أرخص نسبيا عليه عما كانت من قبل تكوين الاتحاد الجمركي وهو ما يحول طلب المستهلكين في الدولة "أ"على إنتاج الدولة "ب" من السلعة "س" أي إحلال طلب المستهلكينفي الدولة

[1]- عائشة خلوفي، مرجع سابق، ص71.

[2]- دومنيك سلفاتور، **الاقتصاد الدولي**، تر:محمد رضا علي العدل، ديوان المطبوعاتالجامعية، الجزائر، 1993، ص 99.

"أ" على إنتاج الدولة "ب" الأكثر تكلفة بدلا من إنتاج الدولة "ج" الأقل تكلفة وهذه هي صور التميز الجغرافي في فرض الرسوم الجمركية والذي يتخذ في حالتنا نوعا من التفرقة في المعاملة الجمركية بين واردات الدولة "أ" من الدولة "ب" وهي الدولة العضو في الاتحاد الجمركي وارداتها من الدولة "ج" وهي الدولة غير العضو في الاتحاد الجمركي[1].

ثانيا: أثر تحويل التجارة البينية

ويحدث هذا الأثر عندما تستبدل واردات أقل تكلفة من خارج الاتحاد الجمركي بواردات أعلى تكلفة من بلد عضو في الاتحاد وهذا الأثر يخفض الرفاهية لأنه ينقل الإنتاج من المنتجين أكثر كفاءة خارج الاتحاد إلى منتجين اقل كفاءة داخل الاتحاد.[2]

المطلب الثالث: أسس قيام التجارة البينية

يتوقف مدى نجاح التجارة البينية بين الدول الأعضاء في أي تكتل اقتصادي على مجموعة من العوامل والتي نوجزها كالآتي:

أولا: الحواجز التجارية جمركية وغير جمركية

تتأثر التجارة البينية بين الدول الأعضاء إلى حد كبير بمدى وجود الحواجز التجارية التي تعيق تدفق السلع بينها، وهذه الحواجز كانت في السابق في معظمها عبارة عن تعريفات جمركية، لكن في العقود الأخيرة برزت حواجز جديدة غير جمركية تتمثل في نظام حصص الاستيراد، وقيود على الصادرات، وإعانات التصدير والمواصفات الفنية، والمتطلبات البينية، والمعايير الصحية.

ثانيا: اختلاف الهياكل الاقتصادية للدولة

كلما كانت هياكل الإنتاج مختلفة بين الدول الأعضاء كلما كان لذلك أثرا ايجابيا على التجارة البينية كونها تعكس تنوع المنتجات التي من الممكن تبادلها والتي تشبع حاجات مختلفة لمواطني هذه الدولة.

---

[1]- سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية:التكتلاتالاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، ج02، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2005، ص 323.

[2]– عائشة خلوفي، مرجع سابق، ص73.

ثالثا: اتفاقيات تجارة ومعاملة تفضيلية

تعزز اتفاقيات التجارة الحرة سهولة انسياب التجارة البينية بين الدول الأعضاء من خلال احتوائها على عدد من المكونات والآليات مثل: معاملة تفضيلية للسلع والخدمات المنتجة في الدول الأعضاء، تحديد حقوق وواجبات الأعضاء، ووضع آليات لحل النزاعات التجارية، وتوحيد المعايير والمقاييس الفنية للصادرات[1].

رابعا: الميزة النسبية

يقصد بالميزة النسبية مدى كفاءة دولة معينة في إنتاج السلع والخدمات أكثر من غيرها، وتعتمد الميزة النسبية كذلك على مدى تمتع الدولة بموارد اقتصادية سواء بشرية أو طبيعة مما يؤهلها للتخصص في إنتاجها وبالتالي تصديرها[2].

خامسا: شبكات النقل والتوزيع والتسويق.

من الأمور التي تعيق التبادل التجاري الدولي عدم كفاءة نظم النقل والتوزيع والتسويق الداخلي في الدول المستوردة، فمجرد إدخال السلع داخل الحدود الجغرافية للدولة المستوردة لا يضمن بالضرورة وصولها إلى المستهلكين بالسرعة والكميات والأسعار المناسبة، فهنالك دور كبير للموزعين المحليين من تجار جملة وتجزئة ووكالات إعلان ووسائل إعلام، وشبكات توزيع[3].

[1]– زخروف عامر، دحو سليمان، **مستقبل منطقة التجارة الحرة الإفريقية ودورها المتوقع في تنمية التجارة البينية الأفرو–جزائرية عرض نماذج لتكتلات إقليمية اقتصادية افريقية**، المنصة العلمية للمجلات الجزائرية، المجلد الثامن، العدد 01، أفريل 2022، ص 735.

[2]– رياض الفرس، **كونا حول القمة الاقتصادية العربية**، الكويت،2009، ص 7.

[3]– رياض الفرس، نفس المرجع السابق، ص 07.

المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية العربية

تعتبر تجربة التعاون ومحاولات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، من أقدم المحاولات في هذا المجال، فقد نص ميثاق جامعة الدول العربية على إقامة تعاون اقتصادي، بدأ بإنشاء لجنة دائمة لهذا الغرض واكب الدور السياسي للجامعة في عام 1945، ثم تطور وَاتّسع نطاقه، بإبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في عام 1951، وإنشاء المجلس الاقتصادي للجامعة في عام 1953، وقد بدأ هذا المجلس نشاطه بإصدار اتفاقية تسهيل التبادل التجاري، وتنظيم الترانزيت في عام 1953، ولكن الاتفاقية كانت محدودة الأثر ومعقدة في إجراءات قوائم السلع، كما اصدر في نفس العام اتفاقية تسهيل انتقال رؤوس الأموال وإجراءات المدفوعات الجارية، واقر المجلس في عام 1957 اتفاقية الحدة الاقتصادية، ثم اتخذ المجلس قراره بإنشاء السوق العربية في دورته الثلاثين في عام 1981 اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري، وقد حلت هذه الاتفاقية محل اتفاقية عام 1953، لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت، ثم جاء قرار جامعة الدول العربية في عام 1996 بوضع البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ابتداء من عام 1998، على إن تبدأ بحلول عام 2005، ويوجد العديد من الاتفاقيات التي أبرمت بين الدول العربية،بهدف خلق تعاون اقتصادي وتجاري في جميع المجلات، لتحقيق أهداف التنمية في المنطقة العربية.

المطلب الأول:اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية

أنشأت في يونيو عام 1957، بقرار المجلس الاقتصادي التابع لجامعة الدول العربية، حيث تعتبر هذه الاتفاقية العملية الهامة في محاولة تحقيق التكامل الاقتصادي التابع لجامعة الدول العربية، وتقرر بموجب هذه الاتفاقية إنشاء جهاز دائم هو مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ليتولى الإشراف على تنفيذها، إي العمل على تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية، وإن يضع فور تشكيله خطة عملية لمراحل التنفيذ، وان يحدد الإجراءات التشريعية والإدارية والفنية لكل مرحلة، مراعيا مصالح البلدان الإطراف المتعاقدة بما لا يخل بأهداف الاتفاقية، وإن يرفع المجلس قراراته بشأنها إلى حكومات الدول العربية لإقرارها[1]، ويتميز مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بإلزامية تنفيذ قراراته من قبل الدول الأعضاء بالمجلس ويتبع منذ نشأته الوسائل والأساليب

[1]El Khateeb, T. Soliman, A. S., and Eladawy, R. : An EconomicAnalysis of Development and structure of the Foreign Total Intra-Arab Teade ; p 26

والإجراءات المرحلية المتدرجة بهدف الوصول إلى الوحدة الاقتصادية العربية، وقد بدأ المجلس مهامه بعقد دورته الأولى في القاهرة في يونيو 1964[1].

المطلب الثاني: السوق العربية المشتركة واتحاد المغرب العربي

1- السوق العربية المشتركة:

أنشأت عام 1964، بمقتضى قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كخطوة أولى نحو تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، بهدف حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية، وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي، وحرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية، وحقوق التملك لرعايا الدول العربية الأعضاء في اتفاقية الوحدة ،لكن غياب الصفة الإلزامية لقرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وعدم رغبة الدول العربية في التنازل عن جزء من سيادتها القومية مقابل إنشاء تلك السوق كان من أهم أسباب عدم قيامها[2].

الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي:أنشأت عام 1981، ودخلت حيز التنفيذ عام 1983تضم دول كل من الإمارات،البحرين،السعودية،قطر،الكويت،عمان،بهدف السماح بتصدير المنتجات الزراعية بين الدول الأعضاء دون فرض رسوم جمركية وتوحيد تعريفة جمركية أمام المنتجات الأجنبية،وحرية التملك والانتقال وحركة رؤوس الأموال،بالإضافة إلى تنسيق السياسات المالية والتقنية والمصرفية، وقد حققت هذه الاتفاقية ما لم تستطيع تحقيقه الدول العربية من خلال الوحدة الاقتصادية العربية، والسوق العربية المشتركة[3].

2- اتحاد المغرب العربي:

أنشئ عام 1989، ويضم دول شمال الإفريقي دون مصر، حيث يضم كل دول من المغرب، تونسالجزائر، ليبيا، وموريتانيا، ولم يسمح بانضمام دول أخرى في عضويته حيث نص الاتفاق على عدم قبول أعضاء جدد، ويهدف الاتحاد إلى تنشيط التجارة البينية والتنسيق في المجالات الأخرى بين الدول الأعضاء.

المطلب الثالث: مجلس التعاون العربي ومنطقة التجارة العربية الكبرى

[1]- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، على الموقع التالي: https://aisusteel.org/715/ تمّ الاطّلاع عليه يوم 2022/02/04 على الساعة 21:00.

[2]- حاتم هاتف عبد الكاظم:**"منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة. موجبات الحاضر والمستقبل"**، ورقة مقدمة للمؤتمر الاقتصادي السادس للتجارة الخارجية ومستقبل التنمية، جامعة اليرموك كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، اربد، الأردن، 16-18 تشرين الأول، 2001، ص56.

[3]- حاتم هاتف عبد الكاظم: نفس المرجع السابق، ص75.

1- مجلس التعاون العربي:

أنشئ عام 1989، في بغداد بين أربع دول عربية هي كل من الأردن العراق مصر واليمن، بهدف تحقيق التكامل بين الدول الأعضاء في معظم المجالات، وخاصة الاقتصادية، وأن يكون نواة لتكوين اتحاد أكبر من الدول العربية في خطوة لمحاولات إنقاذ السوق العربية المشتركة في الأمد الطويل لكن لم يمكث هذا المجلس طويلا نتيجة غزو العراق للكويت مما أدى إلى تفككه وانهياره.

اتفاقية أغادير: تم الإعلان عنها في المغرب في مايو 2001، حيث أعلنت دول كل من الأردن، تونس المغرب، رغبتهم في إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينهم، وذلك بتشجيع من الاتحاد الأوروبي، وقامت الدول الأربعة بالتوقيع على الاتفاقية بالرباط في فبراير عام 2004، ودخلت حيز التنفيذ في يوليو عام 2006،[1] وبدأ التنفيذ الفعلي للاتفاقية في مارس عام 2007، وتستهدف الاتفاقية زيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء من ناحية، وبينها والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى، وزيادة التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وتحديدا التكامل الصناعي، من خلال تطبيق قواعد المنشأ الاورومتوسطية، وكذا جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية والعالمية بفضل اتساع سوق أغادير الذي يضم حاليا أكثر من 120مليون مستهلك، وتعتبر اتفاقية أغادير خطوة هامة نحز تحقيق أهداف إعلان برشلونة، والذي يقضي بخلق منطقة تجارة حرة اورومتوسطية، كما إن هذه الاتفاقية تتوافق مع مبادئ ومتطلبات منظمة التجارة العالمية، والتي تتمتع الدول الأعضاء بعضويتها كذلك تعتبر الاتفاقية متسقة مع ميثاق جامعة الدول العربية، والذي يدعو إلى تعزيز ودعم التعاون العربي المشترك، بالإضافة إلى انسجامها مع تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث تنص الاتفاقية إعفاء كامل من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل للسلع الصناعية والزراعية المصنعة المتبادلة بين الدول الأعضاء، وفيما يتعلق بالخدمات فتلتزم دول الأعضاء بتطبيق جداول التزاماتها بموجب الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات لمنطقة التجارة العالمية.[2]

2-منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

[1]- رند عتوم، **اتفاقية أغادير**، المنشور في 25 يناير 2020، على الموقع التّالي: https://e3arabi.com، تمّ الاطّلاع عليه يوم 2022/01/01 على الساعة 18:30.

[2]- موقع اتفاقية اغادير الرسمي عبر الانترنتwww.agadiragreement.org

نتيجة لتوقف مسيرة السوق العربية المشتركة عام 1980، في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وإحجام بعض الدول العربية عن الانضمام إلى اتفاقية السوق العربية المشتركة أو الانسحاب منها، والتي بدأت في عام 1964، ثم توقيع اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في عام 1981، ولكن نتيجة لضعف آليات التنفيذ وعدم الالتزام في تطبيقها، فإن تأثيرها على التجارة البينية العربية ظل محدودا، ونتيجة لذلك توجه كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية نحو إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تضم كافة الدول العربية، ففي عام 1996 قرر مؤتمر القمة العربية في القاهرة وضع استراتيجيات وتخطيط لعمل اقتصادي واجتماعي متكامل يتيح لكل الدول العربية التعاون معا لخدمة المصالح الاقتصادية العليا والقدرة على التعاون مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، وتحقيقا لذلك فقد اصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي قراره في عام 1997، بالموافقة على برنامج تنفيذي لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتضمن البرامج خطة عمل زمني لإنشاء هذه المنطقة، حددت فترته بعشر سنوات تبدأ في يناير عام 1998، وتنتهي في بداية عام 2007، ويتم من خلال هذه الفترة تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على السلع العربية بنسب سنوية متساوية تبلغ 10% من تلك الرسوم التي كانت مطبقة في 1997/12/31[1].

وبعد تجربة تطبيق هذا البرنامج لمدة أربعة سنوات، ورغبة من الدول العربية في الإسراع في استكمال إقامة المنطقة، فقد ادخل المجلس الاقتصادي تعديلا على البرنامج التنفيذي للمنطقة، ليبدأ تنفيذها مع بداية عام 2005، بتطبيق نسب تخفيض على الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى والضرائب ذات الأثر المماثل عامي 2004،و2005تبلغ 20% في كل منهما.

ومنذ بداية عام 2005 أصبحت السلع الصناعية والزراعية ذات المنشأ العربي المتبادل بين الدول الأعضاء بالمنطقة غير خاضع للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل،الأمر الذي يساهم في زيادة التبادل البيني بين الدول العربية، وبلغ عدد الدول العربية التي انضمت لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حتى عام 2011 ثمانية عشر دولة هي كل الدول من: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس الجزائرالسعوديةالسودان، سوريا، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن، وفلسطين

[1]– جامعة الدول العربية تقرير الأمانة العامة حول منطقة التجارة العربية الكبرى، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العادية رقم (76)، القاهرة، 05–08 سبتمبر 2005، ص 26

بينما وقعت كل من الصومال، وموريتانيا على البرنامج التنفيذي للمنطقة، وتقوم كل منهما باستكمال الإجراءات اللازمة للانضمام للمنطقة، في حين لم تتقدم لعضوية المنطقة كل من جيبوتي وجزر القمر[1].

المبحث الثالث: انعكاسات تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربية البينية

تمهيد:

تمتلك منطقة التجارة الحرة العربية من المقومات الاقتصادية ما يمكنها من تحقيق مستويات مرتفعة من التبادل التجاري بين الدول العربية الأعضاء بالمنطقة في مختلف المجالات، فهي تمتلك طاقات بشرية هائلة، ومساحات جغرافية شاسعة، وتنوع في الموارد الطبيعية، وفي واقع الأمر فإنه لا يمكن النظر إلى دول المنطقة على أنها دول الموارد الاقتصادية فقط بل الملاحظ إن التنوع الجغرافي أعطاها مزايا نسبية في ثروات اقتصادية متنوعة، رغم إن كثيرا منها غير مستغل، فالدول في منطقة الخليج العربي تتمتع بمزايا نسبية في توافر رؤوس الأموال، وكذلك إنتاج الطاقة مثل النفط والغاز والمعادن، بينما الدول الواقعة في إفريقيا تتمتع بمزايا نسبية في الثروات الطبيعية، مثل الأراضي الخصبة والمنتجات الزراعية والحيوانية العربية، في حين يوجد في دول أخرى إمكانيات تكنولوجية وصناعية وقوى عاملة، بيد إن هناك تحديات حالت دون استثمار تلك الطاقات والإمكانات، ولعل أبرزها غياب الرؤى التنموية الشاملة لتحويل هذه الإمكانات المتنوعة في خدمة التكامل الاقتصادي، وإدراكا لأهمية التجارة الدولية فقد حاولت الدول العربية الانخراط في العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة لمواكبة التطورات العالمية والاستفادة من مزاياها، وتجنب بعض المظاهر السلبية لها ويعتبر إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمعروفة اختصارا باسم "جافتا" أهم الاتفاقيات التجارية وأكثرها شمولا، بهدف تشجيع التجارة الخارجية لهذه الدول بشكل عام و البينية بشكل خاص.

[1]– **التعاون العربي في تحرير التجارة البينية في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، المنشور على الموقع التّالي: https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022.pdf، ص 213، تمّ الاطّلاع عليه يوم 2022/02/02 على السّاعة: 31:33.

المطلب الأول: ماهية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما، هذا البرنامج التنفيذي وجدوله الزمني يستند وفقا لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سنة 1981، والقواعد العامة لمنظمة للتجارة العالمية[1].

يتم دخول البرنامج التنفيذي حيزالتنفيذ في 1 جانفي 1998 خلال فترة زمنية قدرها 10 سنوات، وذلك وفقا لمبدأ التحرير التدريجي للرسوم الجمركية والضرائب بنسبة 10% سنويا لتصل إلى الصفر خلال عام 2007،غير أنه جرى تقليص هذه الفترة الزمنية من سنة 2007 إلى سنة 2005[2]، من أهم القواعد وأسس البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرىأن تعامل السلع العربية التي تدخل وفق هذا البرنامج معاملة السلع الوطنية، وان تكون هذه السلعة ذات المنشأ العربي[3].

أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تهدف اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توسيع الأسواق الوطنية أمام المنتجين المحليين والاستفادة من وفورات في الحجم، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح المستهلكين، وبذلك فإنه مهما تعددت المنتجات واختلفت، فإنها ستجد أسواقا أوسع ومستهلكين أكثر، مما لو كانت عليه كل دولة على حدى
- الوصول من خلال التبادل التجاري الحر، وحرية تنقل كل من السلع والأشخاص ورؤوس الأموال وحرية ونزاهة المنافسة، إلى التخصيص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء، وكذا الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية، وتحقيق اكبر كفاية اقتصادية ممكنة، وأحسن رفاهية للسكان [4]
- تقليل اعتماد الدول العربية على العالم الغربي وتقليص حجم التبعية له .

---

[1]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقريرمتابعة الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المجال الزراعي، الخرطوم، السودان، ديسمبر 2001، ص20.

[2]– العالية الشرع، **أثر اتفاقيات التعاون والشراكة على حجم التجارة العربية البينية**، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2010–2011، ص131.

[3]– نسيم حسين أبو جامع، **التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة العربيةالحرة (الحالة الفلسطينية)**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 1، 2010، ص945–946.

[4]– فرج شعبان، **التجارة والاستثمار البينيان كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر، 2005، ص8.

- تنسيق وخلق انسجام بين مختلف السياسات الاقتصادية للوصول إلى الهدف الاسمى ألا وهو تحقيق الوحدة الاقتصادية[1].
- تحرير التجارة بين الأطراف من الرسوم والقيود المختلفة المفروضة، وذلك من خلال الإعفاء الكلي لبعض المنتجات من الرسوم الجمركية والتخفيض التدريجي للرسوم والتعريفات الجمركية للمنتجات ذات المنشأ العربي.
- تسهيل تمويل عمليات التبادل التجاري العربي.
- إنشاء علاقة موائمة بين الإنتاج والتبادل التجاري بين الدول العربية وتوفيرالتسهيلات المالية اللازمة لتحقيق هذا الهدف.
- زيادة التسهيلات بالنسبة للخدمات المتصلة بالتبادل التجاري العربي.
- حماية المنتجات العربية من المنافسة الخارجية.[2]

المطلب الثاني: واقع التبادل العربي البيني في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

يعتبرالتبادل التجاري بين دول أعضاء منطقة التجارة الحرة والسياسة التجارية المتبعة دور مهم في عملية التكامل والمتمثلة في السلع والخدمات، كما تعبر عن مستوى التكامل الذي وصلت إليه هذه الدول، وفيما يلي ستتم دراسة واقع التجارة العربية البينية، الهيكل السلعي، الهيكل الخدمي والتوزيع الجغرافي في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

أولا: التجارة العربية البينيةفي إطارتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تشير التقديرات الأولية الموضحة في الجدول التالي رقم (1) بأن قيمة التجارة البينية حققت نموا جيدا خلال الفترة 2013–2014،حيث سجلت الصادرات البينية ما قيمته 116.1مليار دولار سنة 2013 لترتفع تدريجيا وتصبح 121.2 مليار دولار سنة 2014،أما بخصوص الواردات هي الأخرى سجلت تطورا خلال نفس الفترة حيث ارتفعت من 122.6 مليار دولار سنة 2013 إلى 123 مليار دولار سنة 2014.

[1]– ونوغي فتيحة، لقرط فريدة، **التكامل الاقتصادي العربي بين المقومات والمعوقات**، مداخلة مقدمة للندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، يومي 8–9 ماي 2004، ص4.

[2]– خير الدين بلعز، رابح خوني، **التجارة الخارجية بين الترتيبات التجارية الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائر في الألفية الثالثة واقع ورهانات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طارف، الجزائر، يومي 23–24 نوفمبر 2014، ص11.

جدول رقم (1): يوضح التجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالمليار دولار

	2013	2014	2015	2016	2017	متوسط معدل تغير سنوي
صادرات عربية البينية	116.1	121.5	110.3	99.4	109.3	
واردات عربية البينية	122.6	123	114.7	102.5	112.5	
تغير سنوي للصادرات بينية	3.9	3.4	−11.8	−9.5	10.5	−6
تغير سنوي للواردات بينية	10.8	0.3	−6.7	−10.7	−9.4	−4.8
الصادرات عربية الإجمالية%	8.8	9.6	12.4	12.3	11.1	
الواردات عربية الإجمالية%	14	13.5	13.5	12.9	13.9	

المصدر: برنامج تمويل التجارة العربية، التقرير السنوي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص10.

شهدت التجارة البينية انخفاض تدريجي خلال فترة 2015– 2016 سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات البينية فبالنسبة للصادرات البينية انخفضت من 110.3 مليار دولار سنة 2015 إلى 99.4 مليار دولار سنة 2016،و هذا نتيجة لتبعات الأزمة المالية العالمية وتراجع في أسعار النفط سنة 2014، أما بخصوص الواردات البينية فقد تراجعت هي الأخرى من 114.7 مليار دولار سنة 2015 إلى 102.5مليار دولار سنة 2016،وبخصوص مساهمات التجارة البينية في التجارة الإجمالية الموضحة في الجدول رقم (1) فقد أدى إلى زيادة حصة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات العربية من 8.8% سنة 2013 إلى 12.3% سنة 2016،ونتيجة لتبعات الأزمة المالية وانخفاض أسعار النفط انخفضت نسبة الواردات البينية في إجمالي الواردات العربية من 14%سنة 2013 إلى 12.9% سنة 2016.

نظرا للتحسن الطفيف في مستوى نمو الاقتصاد العالمي وقيام مجموعة دول أوبك المصدرة للنفط بتخفيض إمدادات النفط (اتفاق 28 سبتمبر 2016 في الجزائر) للتخلص من تخمة المعروض في أسواق النفط العالمية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع في أسعار النفط مما انعكس إيجابا في حجم التجارة البينية العربية، حيث ارتفعت

قيمة الصادرات العربية البينية من 99.4 مليار دولار سنة 2016 إلى 109.3 مليار دولار سنة 2017 وبالتالي بلغ متوسط معدل التغير السنوي للصادرات البينية خلال فترة 2013 – 2017 هو –6%، وبالنسبة للواردات البينية العربية ارتفعت هي الأخرى من 102.5مليار دولار سنة 2016 إلى 112.5 مليار دولار سنة 2017حيث بلغ متوسط معدل التغيرالسنوي للواردات البينية خلال فترة 2013– 2017 هو4.8–%،أما بخصوص مساهمة الصادرات البينية في الصادرات العربية الإجمالية فقد انخفضت من 3.12%إلى 1.11%سنة 2017،وبالنسبة لمساهمة الواردات البينية العربية في الواردات الإجمالية فقد ارتفعت من 12.9% سنة 2016 إلى 13.9% سنة 2017.

الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تبين الإحصائيات الموضحة في الجدول التالي رقم (2) إلى أن السلع الزراعية تشكل الحصة الأكبر في الصادرات السلعية البينية بنسبة بلغت 19.6%لتأتي المصنوعات الأساسية في المرتبة الثانية بنسبة 18.1 % أما الرتبة الثالثة فهي من نصيب المواد الكيماوية بنسبة 17.9%،ثم الوقود والمعادن رابعا بنسبة 16.1%لتأتي بعدها مصنوعات أخرى بنسبة 13.8%،أما الآلات ومعدات نقل بنسبة 10.4% وأخيرا سلع غير مصنفة بنسبة 4.3%.

الجدول رقم (2): الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية البينية في إطارمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لسنة 2017(النسبة المؤوية)

	صادرات السلعية البينية	الواردات السلعية البينية
الوقود و المعادن	16.1	25.3
السلع الزراعية	19.6	20.8
سلع غير مصنفة	4.3	8
المواد الكيماوية	17.9	12.1
مصنوعات أساسية	18.1	17.7
آلات و معدات نقل	10.4	10.1
مصنوعات أخرى	13.8	6.2

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد(الفصل الثامن: التجارة الخارجية للدول العربية)، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018،ص163.

تحتل الوقود والمعادن الحصة الأكبر في الواردات العربية البينية بنسبة 25.3%،ثم بعدها السلع الزراعية و مصنوعات أساسية بنسبة 20.8%، 17.7%على التوالي ، أما رابعا المواد الكيماوية بنسبة 12.1%، آلات ومعدات نقل في المرتبة الخامسة بنسبة 10.1%، فيما يخص السلع غير مصنفة فقد كان نصيبها 8%، وفي الأخير مصنوعات أخرى بنسبة 6.2%.

هيكل تجارة الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 2017:

تلعب تجارة الخدمات دور مهم في عملية تنمية الاقتصاد وذلك لارتباطها بعدة قطاعات اقتصادية مثل القطاع الزراعي والصناعي وتحسين مناخ الاستثمار وتذليل العقبات أمام التجارة العربية البينية والتخفيض من تكلفتها، كما يمكن التمييز بين نوعين من الخدمات المتحصلات وهي الخدمات التي تقدمها الدولة للخارج

والمدفوعات تتمثل في الخدمات التي حصلت عليها من الخارج، وفيما يلي يوضح الجدول رقم (3) هيكل تجارة الخدمات في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية لسنة 2017.

الجدول رقم (3): هيكل تجارة الخدمات في إطارمنطقة تجارة الحرة العربية الكبرى لعام 2017

	المتحصلات		المدفوعات	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
خدمات النقل	63.58	31.4	79.55	24.8
خدمات السفر	76.49	37.8	83.23	26
خدمات تجارية اخرى	62.21	30.8	157.02	49.2

المصدر: برنامج التجارة العربية، إحصاءات تجارية (تجارة الخدمات في الدول العربية)، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، متوفر على الموقع التالي https://www.atfp.org.ae، تم الاطلاع عليه يوم 2022/04/25، على الساعة 12:30.

جانب المتحصلات بلغت خدمات النقل ما قيمته 63.58 مليار دولار وبنسبة 33.2% من إجمالي المتحصلات الخدمية، وخدمات السفر بلغت حصتها 76.49مليار دولار وبنسبة 37.8% من إجمالي المحصلات الخدمية، أما الخدمات التجارية الأخرى فبلغت 62.21 مليار دولار وبنسبة بلغت 30.8% من إجمالي المحصلات الخدمية. و هذا فيما يخص هيكل الخدمات التجارية الجدول رقم (3)

وبخصوص المدفوعات الخدمية العربية فقد بلغت مدفوعات خدمات النقل ما قيمته 79.55مليار دولار سنة 2017 وبنسبة بلغت 24.8% من إجمالي المدفوعات الخدمية، وبلغت خدمات السفر 83.23 مليار دولار وبنسبة 26% من إجمالي المدفوعات الخدمية، وبالنسبة للخدمات التجارية الأخرى فقد كانت قيمتها 157.02مليار دولار وبنسبة بلغت 49.2%.

اتجاهات التجارة البينية في إطارتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

يرتبط التبادل التجاري بين الدول بما تتوفر فيه كل دولة من إمكانيات وموارد اقتصادية هامة، هذا بالإضافة إلى طبيعة العلاقات الاقتصادية التي تربطها مع الدول الأخرى، وفيما يلي سيتم تحليل اتجاهات التجارة البينية العربية.

الملحق(1): اتجاهات التجارة العربية البينية لسنة 2017

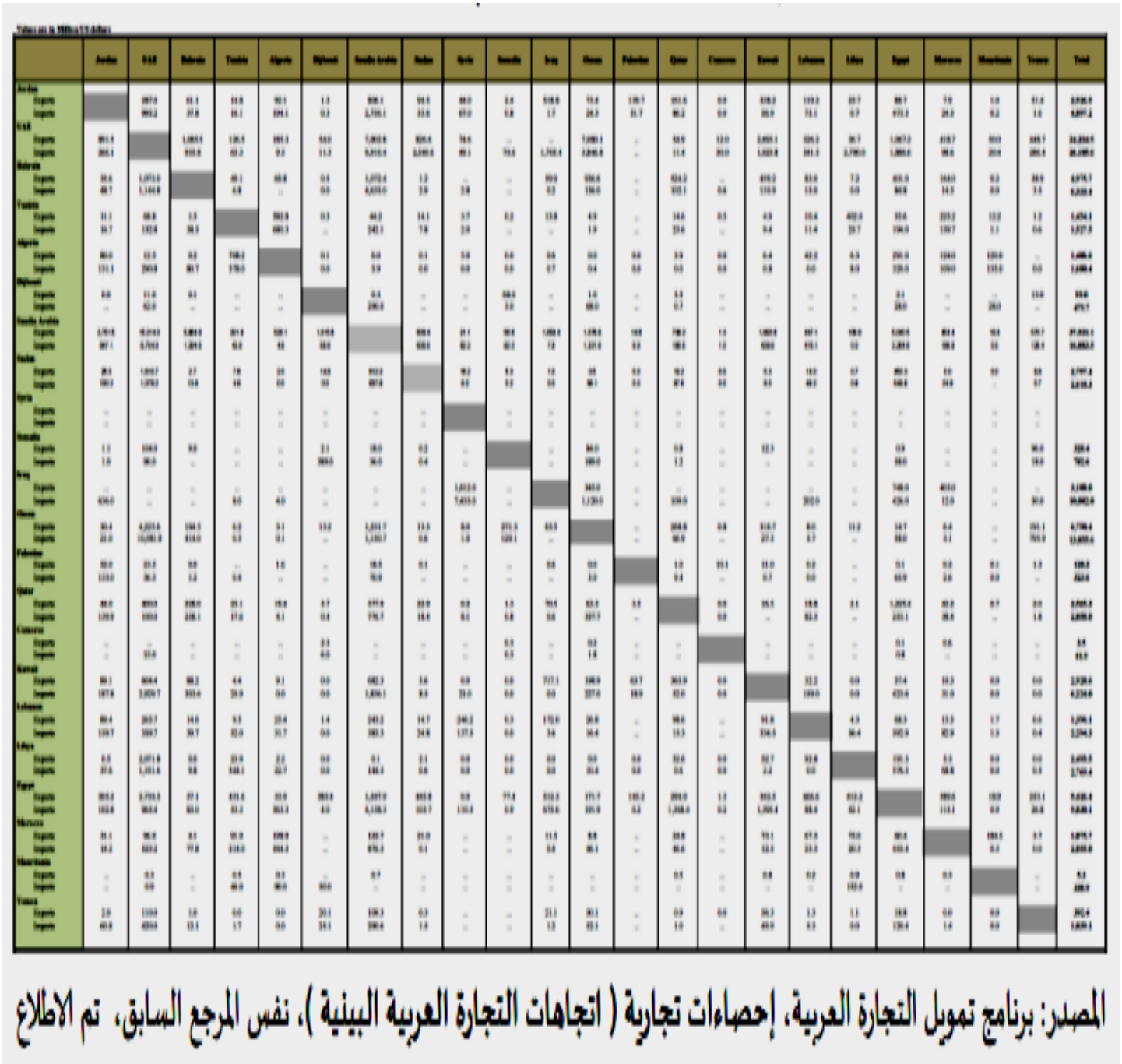

المصدر: برنامج تمويل التجارة العربية، إحصاءات تجارية (اتجاهات التجارة العربية البينية)، نفس المرجع السابق، تم الاطلاع

من خلال الجدول الملحق رقم (1)حيث نلاحظ ما يلي:

فيما يخص الصادرات البينية العربية لأهم الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

- تركز صادرات الأردن في كل من السعودية بقيمة بلغت 806.1 مليون دولار والعراق بقيمة بلغت 518.8 مليون دولار.

- تركز صادرات الإمارات في كل من السعودية بقيمة 7902.8 مليون دولار وسلطنة عمان بقيمة بلغت 7980.1مليون دولار.
- تركز صادرات البحرين في كل من السعودية بقيمة 1072.4 مليون دولار والإمارات 1073 مليون دولار.
- تركز صادرات تونس في كل من الجزائربقيمة582.8 مليون دولار وليبيا بقيمة 402 مليون دولار.
- تركز صادرات الجزائر البينية في كل من تونس بقيمة 708.2 مليون دولار ومصر بقيمة 291 مليون دولار والمغرب بقيمة 124 مليون دولار.
- تركز صادرات السعودية في كل من الإمارات بقيمة بلغت 15314.3 مليون دولار والبحرين بقيمة 5864.9 مليون دولار.
- تركز صادرات ليبيا في كل من الإمارات بقيمة 2071.8 مليون دولار ومصر بقيمة 191.3مليون دولار.
- تركز صادرات مصر في كل من الإمارات بقيمة 2734.5 مليون دولار والسعودية بقيمة 1547.9 مليون دولار.
- تركز صادرات المغرب في كل من الجزائر بقيمة 198.9 مليون دولار وموريتانيا بقيمة 184.5 مليون دولار.
- تركز صادرات لبنان في كل من الإمارات بقيمة 265.7 مليون دولار وسوريا بقيمة 246.2 مليون دولار.

أما الواردات البينية العربية لأهم الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فنلاحظ ما يلي:

- ✓ تركز واردات الأردن في كل من الإمارات بقيمة 995.2 مليون دولاروالسعودية2756.1 مليون دولار.
- ✓ تركز واردات الإمارات في كل من السعودية بقيمة 9916.4 مليون دولار وسلطنة عمان بقيمة 3846مليون دولار.
- ✓ تركز واردات السعودية في كل من الإمارات بقيمة 8754.9 مليون دولا ومصر بقيمة 2264.6 مليون دولار، والبحرين بقيمة 1394.5 مليون دولار.
- ✓ تركز واردات مصرفي كل من السعودية بقيمة 4138.3 والكويت بقيمة 1395.4 مليون دولار.
- ✓ تركز واردات السودان في كل من الإمارات بقيمة 1079.2 مليون دولار والسعودية بقيمة 637.8 مليون دولار.
- ✓ تركز واردات تونس في كل من الجزائر بقيمة 6800.3 مليو ن دولار والسعودية بقيمة 242.1 مليون دولار.

- ✓ تركز واردات الجزائر البينية في كل من تونس 578 مليون دولار ومصر بقيمة 320 مليون دولار أمريكي.
- ✓ تركز واردات المغرب في كل من السعودية بقيمة 876.3 مليون دولار والجزائر بقيمة 544.5 مليون دولار أمريكي.
- ✓ تركز واردات موريتانيا في كل من ليبيا بقيمة 152 مليون دولار والجزائر بقيمة 90 مليون دولار.
- ✓ تركز واردات ليبيا في كل من الإمارات بقيمة 1351.6 مليون دولار ومصر 576.3 مليون دولار وتونس بقيمة 544.1 مليون دولار.

الجدول رقم (4): نسبة مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية لتجمعات اقتصادية مختارةلعام2013

البيان العام	نسبة التجارة البينية
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	11.55
الاتحاد الأوروبي	62
منطقة النافتا (منطقة تجارة حرة لأمريكا الشمالية)	49
اتحاد آسيان (رابطة دول جنوب شرق آسيا)	26
تجمع دول أمريكا اللاتينية	16
تجمع الكاريبي (منطقة الكاريبي للتجارة الحرة)	14
الميركوسور(تجمع السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية)	15

المصدر: نواف أبو شمالة، **تقييم أداء منطقة تجارة الحرة العربية الكبرى**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد130، أكتوبر 2016، ص15.

إن إنشاء تكتلات اقتصادية هو تعميق علاقات التعاون والشراكة بينها بما يسمح برفع معدلات نموها، يعتبر هدف الدول الرئيسي وهو ما ينعكس إيجابا على حصة التجارة البينية لها بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية، وتتأثر التجارة البينية داخل التكتلات الاقتصادية بالتغيرات الاقتصادية العالمية.[1]

[1]– حمد زيدان، محمد يعقوبي، **تأثير الأزمة الماليةالعالمية الراهنة على المبادلات التجارية البينية داخل التكتلات الاقتصادية للدول النامية (دراسة حالة الميركسور آسيان، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى)**، الملتقى الدولي الثاني حول التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 27 – 26 فيفري 2012، ص14.

من خلال الجدول رقم (4) الذي يوضح نسبة التجارة البينية في التجارة الإجمالية لتجمعات اقتصادية مختارة سنة 2013.نلاحظ أن نسبة التجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي الأدنى مقارنة بتكتلات اقتصادية أخرى حيث بلغت سنة 2013نسبتها 11.55%، بالمقابل بلغت نسبة التجارة البينية في الاتحاد الأوروبي 62%تليها منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بنسبة 49%أما ثالثا إتحاد آسيان بنسبة 26% وتجمع دول أمريكا اللاتينية رابعا بنسبة 16%، دول الميكوسور بنسبة 15%وأخيرا تجمع الكاريبي بنسبة 14%.

من خلال ما تم تحليله سابقا نستخلص أهم النقاط الرئيسية التالية:

- تشكل أسعار الطاقة عنصرا مهما للتحكم في حجم التجارة العربية البينية.
- بالرغم من إلغاء كافة الرسوم والضرائب، إلا أن التجارة البينية العربيةبالنسبة للتجارة الإجمالية ما زالت ضعيفة إلى يومنا هذا. ويشكل الوقود والمعادن الحصة الأكبرمن الصادرات والواردات البينية.
- مازال التبادل التجاري داخل المنطقة يتم بين الدول المتقاربة جغرافيا.
- لم تتطور التجارة البينية بما يتناسب مع البنى التشريعية والمؤسساتية بينالدول العربية.
- تجارة الخدمات شهدت نموا ملحوظا إلا أنها تبقى تمثل نسبة ضئيلة بالنسبةللتجارة العربية الإجمالية كما يشكل خدمات النقل والسفر العنصر الرئيسي فيها.
- التجارة الدولية تكاد تتحول إلى تجارة بينية داخل بعض تكتلات اقتصادية خاصة الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وهو ما يوضحه الجدول رقم(4)، كما أنها تكاد أن تسيطر على معظم التجارة الخارجية العربية، وهو ما أثر سلبا على الهيكل التجاري البيني سواء من جانب السلع أو الخدمات.

المطلب الثالث: العقبات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأهم الحلول المقترحة لمواجهتها

أوّلا: العقبات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

- ارتباط الدول العربية مع دول أخرى من خلال الاتفاقيات حيث أن الاتحاد الأوروبي وأمريكا أعطت إعفاءات وتسهيلات جمركية من تلك الموجودة في الاتفاقيات العربية مما أدى إلى إعاقة تنفيذ اتفاقيات التعاون الثنائي والجماعي العربية وتحويل التجارة بدل من خلق التجارة تجاه تلك الدول[1].
- تعقيد الإجراءات والممارسات الجمركية حيث لا تزال الإجراءات والممارسات الجمركية تعيق انسياب السلع بين الدول العربية ويرجع ذلك إلى تعدد الجهات المسؤولة مما يعرض السلع للتلف في كثير من الأحيانومن جهة أخرى إدارة الجمارك والجهات المسؤولة الأخرى بمراقبة الجودة وحماية المستهلك في العديد من الدول العربية، لا تعترف أحيانا ببعض الهيئات الأجنبية المختصة بتسليم شهادات الجودة والمواصفات الدولية للسلع المستوردة.
- المبالغة في طلب استثناءات جمركية مما يؤثر على الالتزامات المترتبة على الدول الأعضاء في المنطقة[2].
- انعدام الشفافية وتدفق المعلومات خاصة فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية والسياسات الاقتصادية المختلفة التي تشكل عنصر أساسي في عملية تنفيذ المنطقة[3].
- تشابه الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية أدى لحدوث تخوف من فتح الأسواق العربية على بعضها البعض وأدى لتشابه في الصناعات التصديرية، إلى جانب ضعف القاعدة الإنتاجية وانخفاض مستوى التصنيع في الدول العربية، ما جعل الاقتصاديات العربية تفتقر لتشكيلة واسعة من المنتجات، ما دفعها للتوجه إلى الدول الأجنبية ذات القواعد الإنتاجية القوية والمتنوعة على حساب التجارة البينية العربية.
- الهيكل السلعي للتجارة العربية حيث ترتكز الصادرات العربية في المواد الأولية (البترول، الغاز القطن،....الخ) التي تجد أسواق استهلاكية مستقرة في الدول الصناعية كأوروبا، اليابان، والولايات المتحدة

---

[1]– محمد عبد الله شاهين، **التبادل التجاري الإسلامي (المقومات والتنمية في ظل التحديات العالمية المعاصرة)**، دارالجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014، ص 162– 165.

[2]– أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **اقتصاديات الوطن العربي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2013، ص2.

[3]– بورحلة ميلود، **إشكالية انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التقييم والآفاق**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010– 2011 ، ص144.

الأمريكية، وكذلك طبيعة الواردات العربية المتمثلة في المواد الغذائية والمنتجات الصناعية وهي سلع تنتج بكميات غير كافية أو لا تنتج بالأقطار العربية، ما يعكس ضعف التجارة العربية البينية.[1]

- عدم توافر الإرادة السياسية الصادقة على مستوى القيادات العربية للدخول في ترتيبات تجارية، مثلا: تفضيلية لتحرير التجارة البينية، إما لعدم اقتناع هذه القيادات بجد والتكامل الاقتصادي العربي، أو تفاديا للتكلفة التي تتحملها من جراء تبنيه.[2]
- بروز ظاهرة التكتلات الإقليمية: شهدت العقود الماضية قيام العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي أخذت صورا وأشكالا جديدة بين الدول المتقدمة والدول النامية في سبيل تحقيق المزيد من التكامل السياسي وزيادة القدرة على المساومات في المفوضات الدولية ولذلك فإن المنطقة العربية وباعتبارها تشكل تكتل اقتصادي كبير يضاهي التكتلات الاقتصادية الدولية الكبرى وبحكم موقعها الجغرافي ستكون من بين مجموعات الدول النامية الأكثر تأثرا بتطورات الاتحاد الأوروبي باعتبارها الشريك التجاري الأول له.[3]
- الأزمات العالمية الحادة: امتدت آثار الأزمة إلى التدفقات التجارية العربية من خلال عدة عوامل محلية وخارجية، فقد أدى انكماش الطلب العالمي على النفط والتراجع في أسعاره العالمية إلى انخفاض حاد في الصادرات النفطية للدول العربية[4]، ومن المتوقع أن تتأثر سلبا بهذه الأزمة بما يشمل مرافق التجارة من موانئ وقنوات مائية.[5]

ثانيا: الحلول

المعيقات والمشاكل التي تواجه منطقة التجارة الحرة يمكن التغلب عليها بإتباع عدة سبل تمكننا من التقليل أو القضاء عليها، من بين هذه الحلول على سبيل المثال:

---

[1]– لعبل فطيمة، **المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية (المنطقة الحرة المشتركةالأردنية السورية 2000–2010)**،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011– 2012،ص2.

[2]– خليفة موراد، **التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الأطروحات النظرية والمرجعية القانونية (تجارب 17 وتحديات)**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة باتنة، 2005–2006، ص 143.

[3]– شوقي جباري، **تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة الجزائر، العدد1، 2014، ص78.

[4]– جمال الدين زروق، **التجارة الدولية والعربية وتمويلها وضمان ائتمان الصادرات في أعقاب الأزمة العالمية**، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربيالإمارات العربية المتحدة، 2011، ص2.

[5]– ولد محمد عيسى محمد محمود، **آثار وانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية على اقتصاديات العربية**، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 20 / 21 أكتوبر 2009،ص6.

- تحديث أساطيل النقل العربية لتحقيق القدرة التنافسية والتنسيق بين الأساطيل العربية بالنسبة للخطوط العاملة لديها،بهدف زيادة مساهمتها في نقل التجارة العربية[1].
- توفر العزم والإرادة السياسية لأن ذلك سيبقى من أبرز العوامل التي تؤثر في تطبيقوتفعيل جميع الاتفاقيات الخاصة بالاندماج الاقتصادي[2].
- تنويع الهيكل الإنتاجي في الدول العربية من خلال مزيد من الاستغلال الأمثل للموارد والثروات المتاحة لأن التنوع الإنتاجي أساس أي تكامل إقليمي اقتصادي.
- تطوير مناهج وأساليب التربية والتعليم والبحث العلمي والتقني بما يتلاءم مع أهداف التنمية المستدامة حيث أن التعليم العالي يشكل القاعدة الأساسية لبنية الاقتصاديات القائمة على المعرفة، وتحقيق التنمية المستدامة وصولا إلى مجتمع المعرفة القادر على مجابهةجميع التحديات في المستقبل[3].
- إنشاء مركز بحوث عربي يقوم بتوفير المعلومات الكاملة والشاملة عن الأنشطة الاقتصادية والتجارية العربية فضال عن إجراء الدراسات والبحوث التي تعزز من مسيرة وتفعيل التجارة البينية العربية.
- تحسين التعاون مع الإدارات الجمركية التي تشكل الجهاز الأكثر الماما بأمور التجارة الخارجية.
- العمل على تحقيق الكفاءة في التجارة من خلال خفض عملية التبادل عبراستخدام تكنولوجيا المعلومات، وتطوير أنظمة العبور بما يتلاءم مع التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات.
- العمل على خلق وعي عام لدى المواطن العربي بفرص خلق طلب على السلع العربيةالمنتجة محليا بعد الاهتمام بتحسين نوعية المنتجات وأساليب التغليف ومتطلبات الجودة[4].
- العمل على ربط مراكز البحوث العلمية العربية ببعضها البعض، من أجل الاستفادة أكثر من البحوث العلمية وتوسيع نطاقها والعمل على بناء قاعدة تكنولوجية عربية تخدم المصالح الاقتصادية العربية.

---

[1]– وصاف عتيقة، **آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014–2013، ص344.

[2]– المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، **الاتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية، انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تنمية التجارة العربية البينية**، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 15–16 أكتوبر 2012، ص12.

[3]– يوسف مروش، **تحرير التجارة البينية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية (دراسة مقارنة بين دول اتحاد المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2018، ص305.

[4]– وهيبة بن داودية، **انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية على لتجارة البينية لدول شمال إفريقيا**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر، 2013-2014، ص: 129–135.

- العمل على تبني إستراتيجيةالإنتاج من أجل التصدير في المنطقة العربية من خلال تخصص كل دولة في السلع والخدمات التي تمتلك فيها ميزة نسبية وتنافسية، مما يؤدي إلى إعادة هيكلة الاقتصاديات العربية وتحويلها إلى اقتصاديات تكاملية.
- الإسراع في وضع إستراتجية فعالة وتهيئة المناخ المناسب لجلب الأموال العربية من خارج الدول العربية لاستثمارها في الداخل، وكذا تشجيع عودة الكفاءات العربية المهاجرة[1].

تحرير تجارة الخدمات حيث أن ذلك سوف يؤدي إلى تعزيز المنافسة وتقديم خدمات تتسم بانخفاض كلفتها وتحسين نوعيتها، مما يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإعادة أرصدة المستثمرين في الدول العربية، هذا بدوره له أثر ايجابي على الدخل والنمو الاقتصادي[2]

[1]– الجوزي فتيحة، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005–2006، ص132.

[2]– عقبة ريمي، عبد الحق طير، **أثر تحرير التجارة الدولية للخدمات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة (2000–2015)**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 03، ديسمبر 2017، ص161.

خلاصة:

تعتبر تنمية التجارة العربية البينية من الأهداف الأساسية التي سعت إلى تحقيقها اغلب برامج وخطط التكامل الاقتصادي العربي ، في ظل عالم يعج بالتكتلات والمنظمات الاقتصادية الساعية إلى خدمة شعوبها رغم التباعد الثقافي فيما بينها ، وقد كان برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى انعكاساً للأسلوب المتدرج في تحرير التجارة كما انه متوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية بالاستفادة م ن فترات السماح المتعلقة بالاندماج الاقتصادي العالمي ، ومن هنا هدف البحث إلى تبيان دور التجارة العربية البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي ، مبيناً المشاكل التي واجهت هذا التكامل من مشاكل بنيوية متمثلة في ضعف الهياكل الإنتاجية بالإضافة إلى الخلافات السياسية والإيديولوجية والقيود غير الجمركية والاشتراطات والمواصفات والقيود الإدارية التي تحكمها ، مفترضاً إن البلدان العربية لن تستطيع موجهة التكتلات الاقتصادية العالمية ما لم يحدث بينهما تناغم وتجانس لتصبح قوة اقتصادية فاعلة ، وان التجارة البينية هي السبيل الأمثل لتحقيق ذلك .

الفصل الثاني الأمن الغذائي في الدول العربية

تمهيد:

تعاني الدول العربية ومن دون استثناء تقريبا من انعدام الأمن الغذائي، وهي مستوردة صافية لنحو 60 – 80 % من حاجاتها الغذائية، ويلاحظ أن استيراد الأغذية في الدول العربية بدأ بتزايد منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، حيث ازدادت نسبته في السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من المجهود التي بذلتها الدول العربية في سبيل تطوير القطاع الزراعي وتشجيع الاستثمارات في مشاريع إنتاج الغداء.

إلا أن استجابة القطاع الخاص للقيام بالدور المطلوب منه في التنمية الزراعية كان ضعيفا، حيث اتجهت الاستثمارات الخاصة إلى القطاعات الأخرى الأكثر ربحية من القطاع الزراعي. ويهدف هذا البحث إلى دراسة الأمن الغذائي العربي وسبل تحقيقه.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى ما يلي:

المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي

المبحث الثاني: أوضاع الأمن الغذائي العربي

المبحث الثالث: تجارة واستهلاك السلع الغذائية

المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي

المطلب الأول:مفهوم الأمن الغذائي العربي

يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في الوطن العربي، فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والماء والموارد البشرية. فإنّ الزراعة العربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج المقابلة الطلب على الأغنية، واتسعت الفجوة الغذائية وأصبحت الدول العربية مستوردة صاحبة تنحر 60 – 80 % من حاجاتها الغذائية[1]، وقد ازداد اهتمام الدول العربية بتوفير احتياجاتها من الأغذية في أعقاب الأزمة الغذائية العالمية الحادة التي بلغت ذروتها في عام 2008 وتمثلت في مضاعفة أسعار السلع الغذائية الرئيسية، وتقلص الواردات منها، مما دعا الدول العربية إلى اتخاذ إجراءات استثنائية مثل دعم أسعار الأغذية وتقنين تصدير السلع الغذائية وإلغاء الضرائب على الواردات وزيادة أحور العاملين.

وتعرف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) الأمن الغذائي بأنه: تأمين الغذاء للمواطنين كافة في أي مجتمع ، وفي الأوقات كافة والحصول عليه بكفاية وبسير وفق النظم الاقتصادية والاجتماعية ، على أن يكون صحيا متناسبا مع الحاجات البدنية للإنسان وبالنوعية المفضلة ما يساهم في تعزيز أنشطة جسم الإنسان وصحته ، أما وزارة الزراعة الأمريكية تعرف الأمن الغذائي بأنه السبل المسيرة للناس كافة في الحصول على الكمية الكافية من الغذاء وفي الأوقات كافة بما فيه تعزيز أنشطة الإنسان وديمومة صحته [2]

وهنا يجب التفرقة بين ما يطلق عليه الأمن الغذائي المطلق و الأمن الغذائي النسبي، والأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغداء داخل الدولة الواحدة ما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا و يمكن التمييز بين مستويين الأمن الغذائي مطلق و نسبي فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي ، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي ، كما أنه يفوت على الدولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية . أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع

[1]- إبراهيم سيف، **أسعار الأغذية نذير أزمة في الدول العربية**، متاح في http://alhayat.com/OpinionsDetails/438100

[2]- محمد رياض حمزة، **الأمن الغذائي العربي، بين النظرية والتطبيق**، مقال منشور بجريدة عمان متاح في http://main.omandaily.om/p=24757

والمواد الغذائية كليا أو جزئيا، ويعرف أيضا بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام وبناء على هذا التعريف السابق فإن مفهوم الأمن الغنائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعني أو الأقطار المعنية بميزة نسبية على الأقطار الأخرى. وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.[1]

وقد تطور مفهوم الأمن الغذائي إلى كفاية جميع أفراد المجتمع من السلع الضرورية، بعد أن كان يقتصر على الاكتفاء الذاتي. وأصبح مفهوم الأمن الغذائي ينطوي على أربعة أركان هي:

- أولا: إتاحة المعروض من المواد الغذائية، سواء من الإنتاج المحلي أو من السوق العالمية.
- ثانيا: استقرار المعروض من المواد الغذائية على مدار السنة ومن موسم لآخر.
- ثالثا: إتاحة المواد الغذائية للمواطنين كافة وتناسبها مع دخولهم.
- رابعا: سلامة الغذاء وفق المواصفات المعتمدة ذلك ويعني حصل كل مواطن على احتياجاته الغذائية الضرورية على مدار السنة دون حرمان، سواء من الإنتاج المحلي أو المستورد.

وقد استبدل بمفهوم الاكتفاء الذاتي مفهوم الاعتماد على الذات، وهذا يعني قيام الدولة بتوفير الغلاء من إنتاجها المحلي، فضلا عن توفير النقد الأجنبي من إمكانياتها الذاتية، لاستكمال احتياجاتها من سوق الغذاء العالمي.[2]

المطلب الثاني: مقومات الأمن الغذائي العربي

يتأثر الأمن الغذائي لعدد كبير من الأشخاص عبر البلدان بسبب عدة عوامل، إلى جانب الاختلافات في المعايير الاقتصادية، تتحكم هذه العوامل بشكل مباشر في نوع وكمية الغذاء المنتج، وبسببها يتأثر جانب الأمن الغذائي في العديد من البلدان، مما يؤدي إلى حدوث العديد من الاضطرابات وأحد هذه الاضطرابات يسمى انعدام الأمن الغذائي، فيما يأتي مقومات الأمن الغذائي والعوامل التي تتحكم فيه:

أولا: الخصائص الجغرافية والبيئية والمناخية للدولة

[1]- محمد ولد عبد الدايم، **مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي**، مقال منشور بالجزيرة نت، متاح في:
http://wwww.aljazeera.net/specialfiles/pages/3f040890-6e20-4ed0-ab3c-4f4e254e6434// تاريخ الولوج للصفحة : 2022/04/22
[2]- سالم عبد الكريم أللوزيوآخرون، **تحديات الأمن الغذائي العربي**، مؤسسة عبد الحميد شومان الأردن، ط01، 2009، ص 5-6.

يرجح الخبراء إلى أن تغير المناخ يؤدي إلى إضعاف التقدم المستمر في مجال الأمن الغذائي العالمي من خلال اضطرابات الإنتاج التي تؤدي إلى قيود التوافر المحلي وزيادة الأسعار، بالإضافة إلى توقف قنوات النقل وتراجع سلامة الأغذية وأسباب أخرى.

كما يمكن أن يؤثر تغير المناخ على توافر الغذاء والوصول إليها واستخدامه واستقراره بمرور الوقت، يمكن أن تؤدي القيود في أي وقت إلى انعدام الأمن الغذائي من خلال أنشطة النظام الغذائي بما في ذلك إنتاج الغذاء ونقله وتخزينه.

توفير الأراضي الزراعية والمراعي:

يعتمد الأمن الغذائي إلى حد كبير على الممارسات الزراعية في بلد ما، ويجب الاهتمام بالممارسات الزراعية بشكل أساسي، لذلك فإن برنامج الزراعة والأمن الغذائي موجود لدعم الإنتاج الزراعي للمزارعين، وهذا هو أحد برامج الأمن الغذائي الموجودة لدعم التحسينات الزراعية من خلال تقديم طرق مبتكرة للإنتاج للمزارعين في جميع العالم نظرًا لأن سوء التغذية هو إحدى المشاكل الرئيسية التي تنتج عن المساواة الاقتصادية بين المجتمعات ويتم العمل على هذا البرنامج في إطار ممارسة الأمن الغذائي العالمي ويهدف إلى تحسين تغذية المتضررين.

توافر الموارد البشرية والمصادر المائية:

الماء هو مفتاح الأمن الغذائي للمحاصيل والماشية، كما تتطلب الزراعة كميات كبيرة من المياه للري وذات نوعية جيدة لعمليات الإنتاج المختلفة، أكدت الزراعة أيضا مكانتها كأكبر مستخدم للمياه في العالم يستحوذ الري الآن على ما يقارب من 70% من جميع المياه العذبة المتخصصة للاستخدام البشري. هنالك ما يكفي من المياه المتاحة للاحتياجات المستقبلية العالمية، لكن بهذا تختفي مناطق زراعية كبيرة نتيجة ندرة الماء والتي تؤثر على مليارات الأشخاص وكثير منهم فقراء ومحرومين، لذا يجب عمل تغييرات كبيرة لضمان الاستخدام أفضل للموارد المائية.

توفر الثروة الحيوانية والتكنولوجيا الحديثة:

التكنولوجيا مطلوبة في تحقيق الأمن الغذائي في كل دولة ويعتمد على الوضع المادي والبنية التحتية والمناخ والثقافة والعمليات الإنتاجية، تضع الدول النامية استراتيجيات للأمن الغذائي بإتباع مسار تتخذه البلدان المتقدمة، من إعداد للأرض وإدارة التربة والمياه والتسويق والتوزيع وإنتاج البذور ومكافحة الآفات من استراتيجيات الأمن الغذائي في الدول النامية أيضاً تقنيات الري الفعالة ومعالجة قيود المياه، كما تقلل تقنيات التخزين والمعالجة في المحاصيل الجذرية من معدلات التلف ما بعد الحصاد، وتعمل بعض التقنيات على تسريعالمهام و بتكاليف أقل.

المبحث الثاني: أوضاع الأمن الغذائي العربي

المطلب الأول: المؤشرات المواردية

تعتمد قدرات الدول وإمكاناتها للإنتاج الزراعي، ومدى ما تحققه في مجال أمنها الغذائي على الرصيد الذي تملكه من الموارد الزراعية الأساسية، وأيضا على معدل ما تبلغه من مستويات الكفاءة في استغلال وتوزيع تلك الموارد بين أوجه استخداماتها البديلة، والتوليف الأمثل فيما بينها، وبصفة عامة تزخر المنطقة العربية بقدر وافر من الموارد الزراعية الطبيعية التي تتيح لها إمكانية زيادة الإنتاج وتحقيق مستويات أفضل من الأمن الغذائي إذا ما أحسن استخدام تلك الموارد، وتوفر مناخ الاستثمار الزراعي الملائم بما في ذلك الآلية المناسبة لتوفير التمويل اللازم للتنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي.

1- الموارد الأرضية: تشتمل الرقعة الأرضية الزراعية العربية على مساحات للزراعات المستديمة وأخرى للمساحات الموسمية، بالإضافة إلى بعض المساحات المتروكة، وتنقسم المساحات المستديمة والموسمية إلى أراض مروية وأخرى مطرية، وتقدر المساحات المروية في الدول العربية عام 2016 م بحوالي (14.24) مليون هكتار تمثل ما نسبته (% 20.1) من إجمالي المساحات المزروعة في الوطن العربي والمقدرة بنحو (71,0) مليون هكتار – متضمنة الأراضي المتروكة كما تشكل نحو (% 5.3) من إجمالي المساحة الجغرافية للوطن العربي بينما بلغت مساحة الأراضي الزراعية المطرية (البعلية) في عام 2016 م نحو (40.1) مليون هكتار تمثل نحو (% 56.5) من إجمالي المساحة المزروعة في الوطن العربي، جدول (5) وتتباين نسب الزراعة المروية بين الدول العربية من دول تعتمد كليا على الزراعة المروية كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي ، إلى دول أخرى تتراوح نسب الزراعة المروية فيها بين (94.1%) و (10.0%) . وتقع ضمن هذه الفئة معظم الدول العربية الأخرى، بينما تنخفض هذه النسب في ليبيا، السودان، وموريتانيا عن (10.0%) [1].

جدول (5): استخدام الأراضي الزراعية في الوطن العربي

(مليون هكتار)

السنوات	المساحة الجغرافية	مساحة المحاصيل المستديمة		مساحة المحاصيل الموسمية		المساحة المتروكة	مساحة الغابات	مساحة المراعي
		الطرية	المروية	المطرية	المروية			
2014م	1343.95	5.74	3.78	33.59	10.15	16.66	52.36	397.06
2015م	1343.95	5.79	3.80	33.39	10.23	16.92	52.36	397.05
2016م	1343.95	5.80	3.89	34.28	10.56	16.48	52.32	397.06

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية.

تمثل مساحة المراعي والغابات في الوطن العربي والتي تبلغ في مجملها نحو (449,38) مليون هكتار، حوالي (37.2%) من المساحة الجغرافية للوطن العربي، فإنها تعاني من العديد من المعوقات والتي من أهمها الرعي الجائر، والحرائق، ونقص الموارد المائية، وتحويل بعض أراضي الغابات إلى أراض زراعية.

2-الموارد المائية: تتصف الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة سواء بصورة مطلقة من حيث متوسط نصيب الفرد أو نصيب وحدة المساحة من المياه، أو بصورة نسبية مقارنة بمناطق العالم الأخرى. وتتفاقم هذه الندرة على كافة المستويات بمرور الزمن ففي حين تعادل مساحة الوطن العربي (10.8%) من مساحة اليابسة ، فإنه يحتوي على (0.7%) فقط من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم ، ويتلقى (2.1%) فقط من إجمالي أمطار اليابسة ويترتب على ذلك أن متوسط نصيب الهكتار الواحد من المياه السطحية الجارية في الوطن العربي مقارنا بنظرائه على المستوى العالمي يبلغ (15 : 1) ومن حيث متوسط الهطول المطري السنوي تبلغ هذه النسبة (1 : 5) يضاف إلى ذلك، أن شطرا كبيرا من الموارد المائية المتاحة يتعرض إما للفقد أو لتدهور النوعية لأسباب عديدة .وبصفة عامة فإن العرض الحالي للموارد المائية يتسم بالثبات النسبي، حيث تقدر الموارد المتاحة في الوطن العربي من جمي صادر بنحو (257.5) مليار متر مكعب في السنة، يتم استخدام حوالي (160) مليار متر ب منها أغراض تمثل نحو (62.1 6%) من إجمالي المتاح، حيث يستغل حوالي (90%) منها في الزراعة والمتبقي في مناعة والاستعمالات المنزلية.

هناك خمسة مصادر للمياه في الوطن العربي، ثلاثة منها تقليدية وهي: الأمطار، والمياه السطحية، والمياه الجوفية، واثنان غير تقليديين هما: مياه التحلية، ومياه التنقية (إعادة الاستخدام. وباستثناء الأمطار، يبلغ إجمالي الموارد المائية العربية في الوضع الراهن (257.5) مليار متر مكعب تشمل موارد تقليدية قدرها (245.6) مليار متر مكعب بنسبة (95.4%)، وموارد غير تقليدية قدرها (11.9) مليار متر مكعب،تعادل(4.6%)من إجمالي الموارد المائية، شكل (1).

وتشكل الموارد المائية السطحية الشطر الأكبر من إجمالي الموارد المائية التقليدية، إذ تقدر بنحو(209.2) مليار متر مكعب تمثل (81.2%) من الإجمالي، وتمثل المياه الجوفية (14.1%). أما بالنسبة للموارد غير التقليدية فتمثل كلا من موارد إعادة الاستخدام وموارد التحلية (0.38%) و(0.9%) على الترتيب من إجمالي الموارد المائية في الوطن العربي، وعلى المستوى الإقليمي، يستحوذ الإقليم الأوسط على نحو (40%) من إجمالي الموارد المائية، بينما يستحوذ إقليم المشرق، وإقليم المغرب العربي، وإقليم شبه الجزيرة العربية على نحو (31%) و (23%) و (6%) على الترتيب من إجمالي الموارد المائية العربية.

الشكل (1): الموارد المائية في الوطن العربي(مليون متر مكعب)

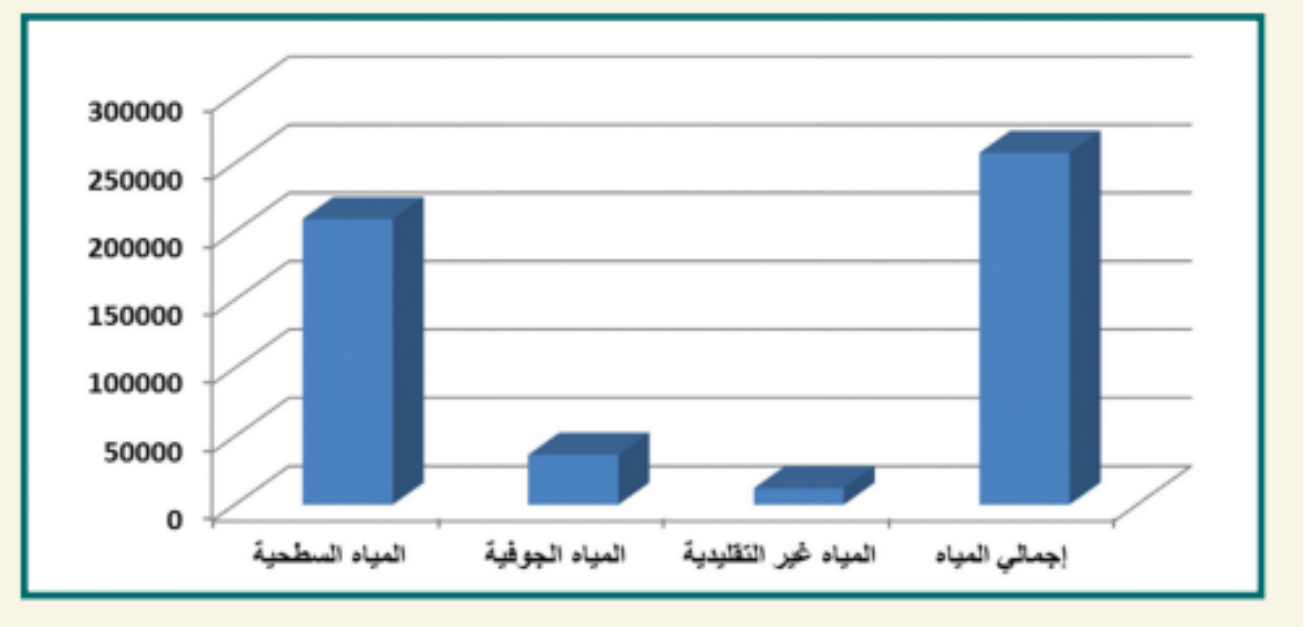

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

تشكل الموارد المائية السطحية الجزء الأكبر من الموارد المائية بالنسبة لكل من أقاليم المشرق العربي والأوسط والمغرب العربي،فهي لا تشكل نفس الدرجة من الأهمية بالنسبة لإقليم شبه الجزيرة العربية الذي يعتمد بشكل رئيسي على الموارد المائية الجوفية إلى جانب التحلية، إذ يستحوذ هذا الإقليم على نحو (82.7%) من جملة الموارد المائية الناتجة عن التحلية في الوطن العربي.

يقل متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية على مستوى الوطن العربي عن خط الفقر المائي المحدد عالميا بنحو (1000) متر مكعب سنويا، ومع ذلك فإنه يزيد عليه في عدد قليل من الدول العربية وهي: سوريا والعراق ولبنان والصومال والمغرب وموريتانيا ويقل عن (500) متر مكعب في دول كالأردن وفلسطين وجيبوتي وتونس ودول شبه الجزيرة العربية باستثناء سلطنة عمان، ويتراوح بين (500–1000) متر مكعب في بقية الدول العربية.

ومن المتوقع أن يؤدي النمو السكاني المتوقع إلى زيادة الضغط على الموارد المائية، مع انخفاض متوسط نصيب الفرد منها في المنطقة إلى نحو (500) متر مكعب في عام 2030 شكل (2).

الشكل (2): متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية في الوطن العربي خلال الفترة (1995-2035)

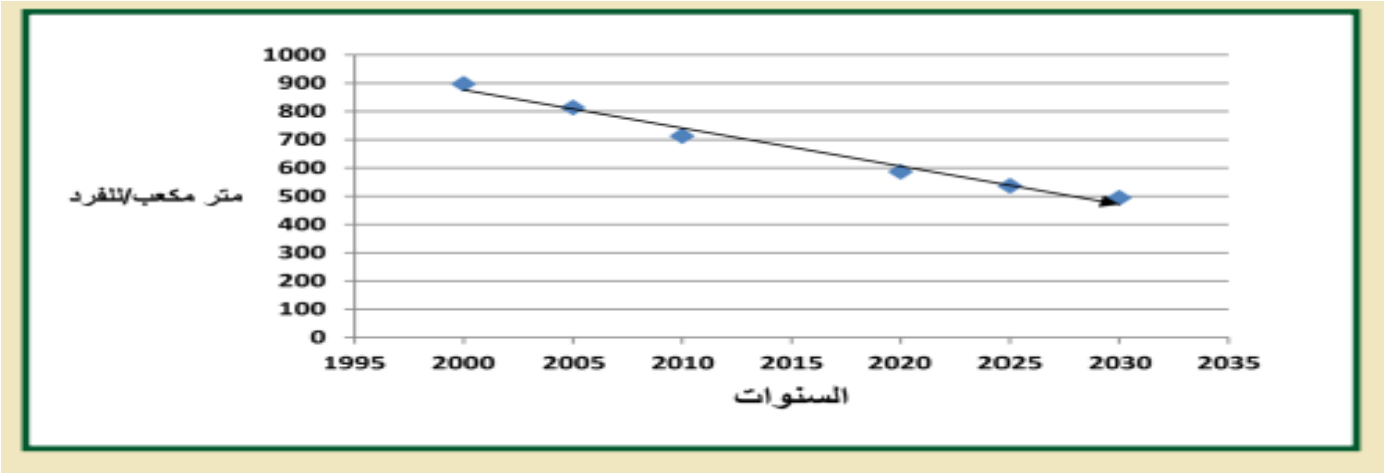

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

تتراوح نسبة سحب المياه العذبة للزراعة من الموارد المائية المتجددة في سبع دول عربية الكويت ، والإمارات ، والسعودية، وليبيا، وقطر، والبحرين، واليمن) بين (2075%) في الكويت و(169%) في اليمن.إذ يستخدم الجزء الأكبر من المياه في البلدان العربية للري في الزراعة وبكفاءة تعتبر متدنية بصفة عامة نظرا لارتفاع نسبة الفاقد في مياه الري، وتتراوح النسبة في تسع دول (الأردن، مصر، سلطنة عمان، سوريا، العراق، تونس، فلسطين، الجزائر، والمغرب) بين (99%) في الأردن و(43%) في المغرب، وتتراوح نسبة لسحب السنوي في السودان والصومال ولبنان وموريتانيا بين (35%) و(12%)، شكل (3)، ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فإن البلدان تكون في حالة حرجة إذا استخدمت أكثر من (40%) من مواردها المائية المتجددة للزراعة

الشكل (3): نسبة السحب السنوي من الموارد المائية في الدول العربية

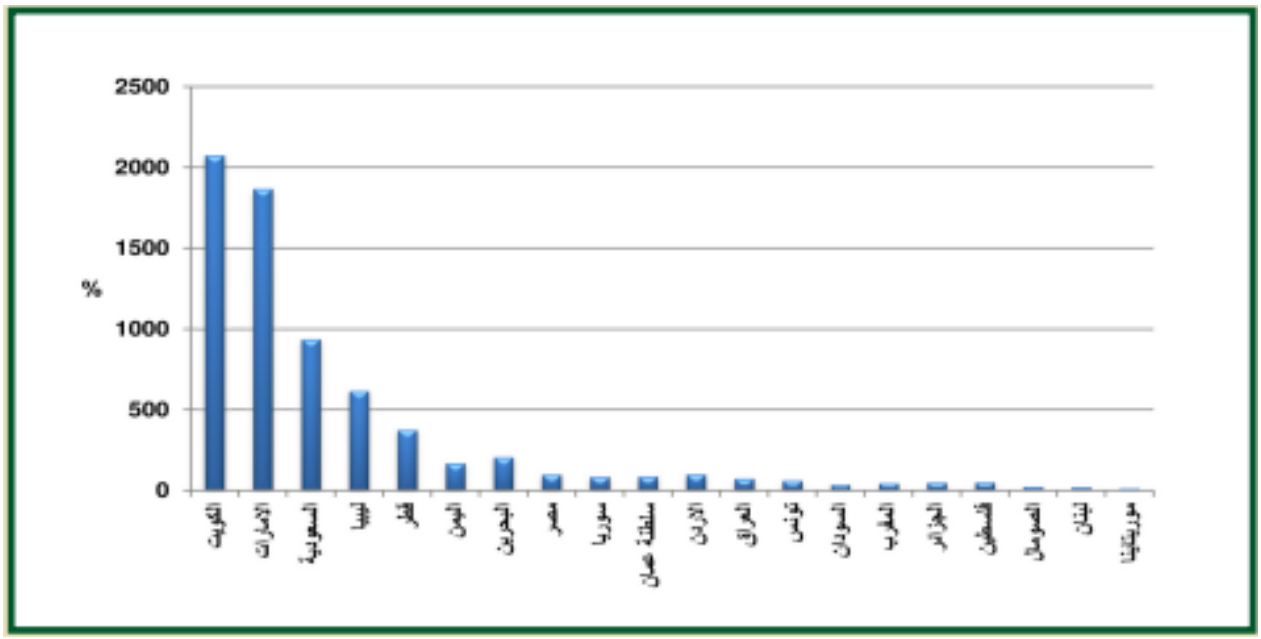

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

3- الموارد البشرية: تعتبر الموارد البشرية غاية التنمية وهدفها النهائي، و هي العنصر الحاكم والفاعل في عملية التنمية، ، فإن أهمية الموارد البشرية لا تتمثل في كمها العددي، وإنما تتجاوزه إلى أبعاد مختلفة تتمثل في خصائصها وسماتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومدى استقرارها وقدرتها على الإنتاج. تقدر أعداد سكان الوطن العربي عام 2016م بحوالي (412) مليون نسمة منهم حوالي (169.86) مليون نسمة سك فيون يشكلون نحو (41.23%) من إجمالي السكان[1]، وتعتبر معدلات نمو السكان في الوطن العربي مرتفعة نسبيا وتشكل إحدى التحديات التي تواجه الجهود التنموية، إذ يقدر المعدل في الوطن العربي خلال الفترة (2001-2016م) بنحو (2.2%)، مقارنة بنحو (1.25) على مستوى العالم. وبالرغم من ذلك فإن الإحصاءات تشير إلى أن نسبة أعداد سكان الريف العربي إلى إجمالي سكان الوطن العربي بدأت في التناقص منذ منتصف السبعينات كما هو موضح بشكل (4). ويرجع ذلك بصفة رئيسية لارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر في معظم الدول العربية بسبب اختلال التوازن التنموي بين المناطق الحضرية والريفية، واختلال توزيع الخدمات والمرافق العامة وفرص العمل ومستويات الأجور بين الريف والحضر، إضافة إلى ذلك فإن البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية والخدمات المساندة وبخاصة خدمات التمويل والتسويق الزراعي تعتبر ضعيفة في الريف العربي.

الشكل (4) : تطور سكان الحضر ونسبة سكان الريف إلى إجمالي السكان في الوطن العربيخلال الفترة 1976-2016م(%)

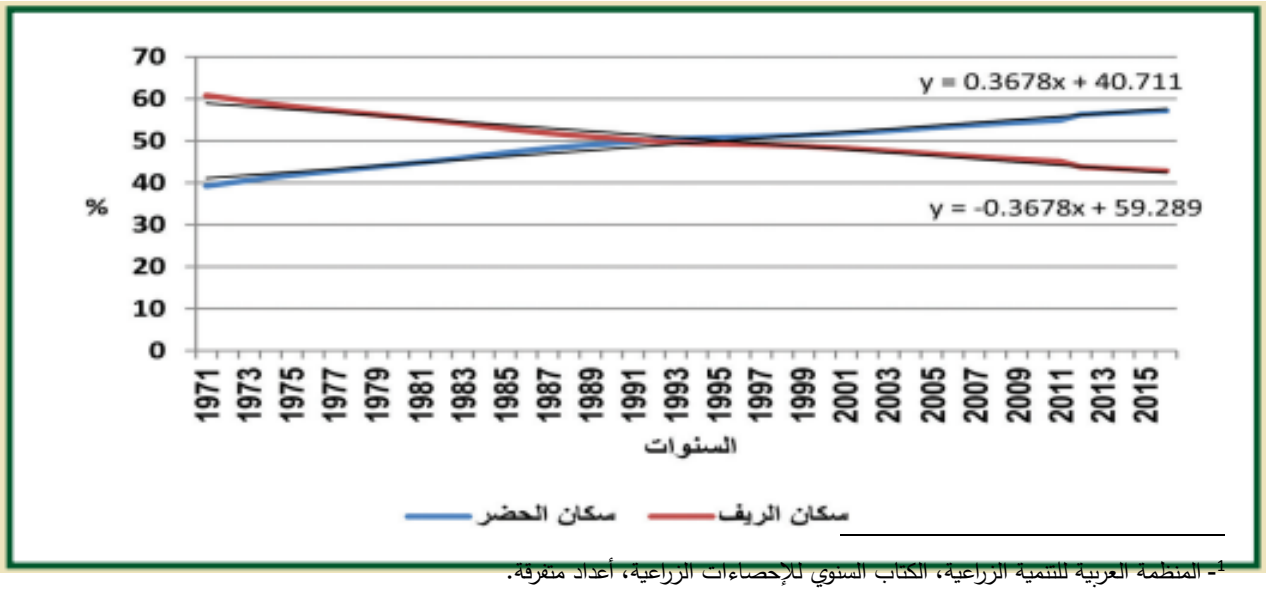

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

4- الثروة الحيوانية: يقدر الرصيد العربي من الثروة الحيوانية (أبقار، جاموس، أغنام، ماعز، إبل) بنحو (356.03) مليون رأس في عام 2016م، مقارنة بنحو (352.40) في عام 2015م، جدول (6). وعلى الرغم من كبر حجم تلك الثروة، فإن منتجات قطاع الثروة الحيوانية لا تفي باحتياجات السكان في الوطن العربي، وذلك نسبة لما يعانيه القطاع من العديد المعوقات التي من أهمها تدني إنتاجية الوحدة الحيوانية، وعدم كفاية الموارد العلفية وفقر المراعي، وإتباع طرق إنتاج تقليدية في كثير من الدول العربية بالإضافة إلى ضعف القيمة المضافة في سلسلة إمداد المنتجات الحيوانية. إلا أنه من الملاحظ في السنوات الأخيرة الاهتمام المتنامي من بعض الدول العربية بقطاع الثروة الحيوانية، وذلك من خلال المشاريع الاستثمارية الضخمة في مجال تربية ورعاية الثروة الحيوانية وتأسيس وإنشاء مشاريع موازية لها لإنتاج الأعلاف الخضراء والمركزة وذلك لسد الحاجة الكبيرة والمتنامية منها، بالإضافة إلى تطوير البحوث في مجال إدارة ورعاية وصحة الثروة الحيوانية.

جدول (6): أعداد الثروة الحيوانية في الوطن العربي

(مليون رأس)

السنوات	2014م	2015م	2016م
أبقار	54.66	54.83	55.30
جاموس	4.29	4.02	4.16
أغنام	185.22	185.02	186.11
ماعز	92.48	91.98	93.87
إبل	16.50	16.55	16.59

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

5- الموارد السمكية: تشكل الثروة السمكية في مجال البروتينات الحيوانية موردا هاما في قاعدة الموارد العربية التي يمكن الاعتماد عليها لسد الفجوة الغذائية، وتعتبر من الموارد القليلة التي يحقق الإنتاج منها فائضا تجاريا

موجبا على المستوى العربي العام ، حيث يمتلك الوطن العربي وفرة نسبية من موارد الثروة السمكية ، سواء في ذلك الموارد البحرية أو موارد المياه العذبة السطحية .

أما الموارد التي تعتمد على مسطحات المياه العذبة، فإنها تتمثل في مجاري الأنهار والخزانات والسدود السطحية، وتقدر أطوال الأنهار التي تمر في الأراضي العربية بحوالي (16.6) ألف كيلومتر، بينما تقدر مساحة الخزانات والسدود بنحو 2.4 مليون هكتار ، منها حوالي (744.2) ألف هكتار تمثل مساحة الخيران التي يقع معظمها في كل من العراق ومصر السودان، كما أن هناك مساحة واسعة من المستنقعات تقع غالبيتها العظمي في السودان.

المطلب الثاني: أوضاع إنتاج السلع الغذائية النباتية

تقدر المساحة المحصولية في الوطن العربي وفقا لتقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2016 م بنحو (51.2) مليون هكتار. تشغل المحاصيل الزراعية الغذائية نحو (94.4%) من إجمالي هذه المساحة، بينما تتمثل النسبة المتبقية بمساحات مجموعة حاصلات الأعلاف الخضراء والألياف. تشمل السلع الغذائية النباتية التي يتناولها هذا الجزء من التقرير مجموعات سلع الحبوب والزيوت النباتية والسكر، وسلع الخضر والفاكهة والدرنات والبقوليات.

وتشكل المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب نحو (60%) من إجمالي المساحات المزروعة، في حين تشكل المساحة المخصصة للبذور الزيتية نحو (17%) ، فيما تتفاوت نسبة ما تمثله المحاصيل الأخرى بين (8%) لمجموعة الفاكهة شاملة التمور و(1%) للمحاصيل السكرية، شكل (5).

الشكل (5) : التركيب المحصولي في الوطن العربي عام 2016

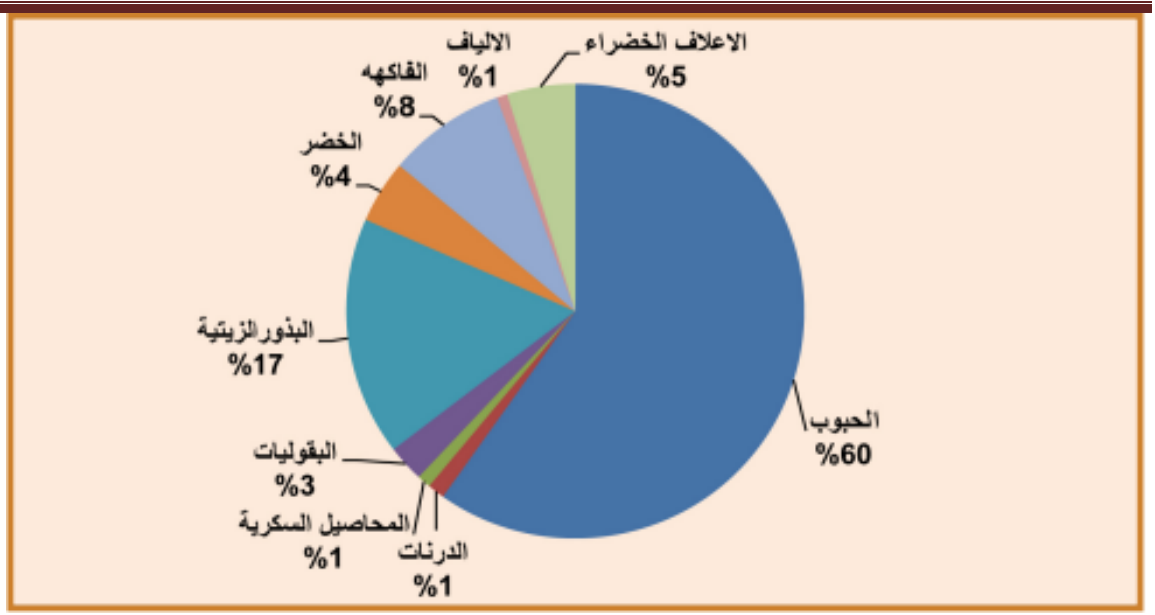

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

مقارنة بعام 2015 م تراجع إجمالي المساحات المزروعة عام 2016 بنحو (6.5%). وبالنسبة للمجموعات المحصولية الغذائية وتراجع الإنتاج بنسبة (6.3%)، جدول (7).

جدول (7): تطور إنتاج المجموعات المحصولية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة(2010-2016م)
(مليون طن)

السلع	متوسط الفترة (2010-2014م)	2015	2016
مجموعة الحبوب (جملة)	55.04	58.28	50.7
القمح و الدقيق	26.87	28.82	23.2
الذرة الشامية	7.57	7.16	7.73
الأرز	6.08	6.19	6.21
الشعير	6.48	9.57	4.03
الذرة الرفيعة	5.90	4.17	8.12
البطاطس	13.74	16.22	14.51
جملة البقوليات	1.35	1.35	1.28
جملة الخضر	52.59	52.89	56.05
جملة الفاكهة(شاملة التمور)	44.45	41.01	46.74
السكر (المكرر)	3.18	3.34	3.80
الزيوت النباتية	2.04	2.04	2.26

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

إن الكميات المنتجة من المجموعات المحصولية الغذائية تتفاوت في نسبة تغطيتها للطلب العربي عليها، ومن ثم تتفاوت في درجة تحقيقها للاكتفاء الذاتي على مستوى الوطن العربي، شكل (6). ويعزى ذلك إلى أسباب مختلفة، منها مستوى المزايا النسبية والتنافسية التي تتميز بها المنطقة العربية في إنتاج وتجارة مختلف السلع الغذائية، والتي ترتبط بالظروف الطبيعية وبخاصة الأمطار ودرجات الحرارة، والمستوى التقني الزراعي وبخاصة

مدى تبني التقانات الحديثة في الزراعة مثل البذور والتقاوي المحسنة، والنظم الإرشادية، وطرق الإدارة على المستوى المزرعي. وفي ضوء ذلك، فإن مجموعات الخضر والفاكهة ومحصول البطاطس تعد من سلع الفائض، حيث تقترب نسب الاكتفاء الذاتي منها من (100%)، بل تجاوزت ذلك في السنوات السابقة، بالمقابل تعد مجموعات الحبوب والزيوت والسكر والبقوليات من سلع العجز، إذ أن نسب الاكتفاء الذاتي منها مازالت منخفضة ودون الاكتفاء الكامل.

شكل (6): نسب الإكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية النباتية في الوطن العربي عام 2016م

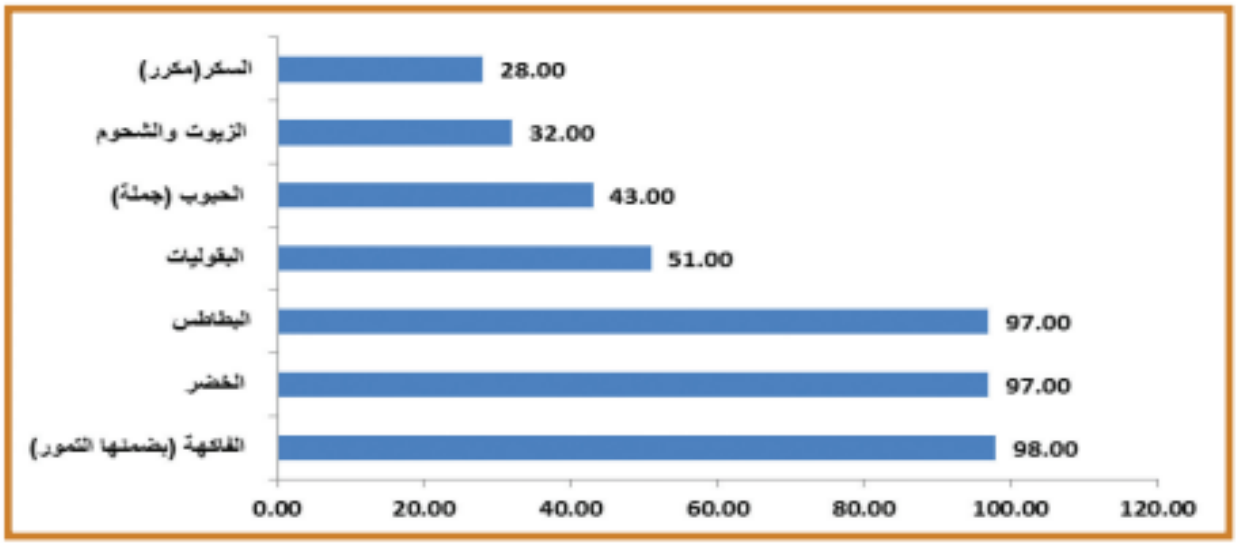

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد (36)، 2016.

1-مجموعة الحبوب: إن أهم المحاصيل ضمن مجموعة الحبوب تمثل محاصيل القمح والشعير والأرز والذرة الشامية والذرة الرفيعة من حيث المساحة المزروعة وحجم الإنتاج ، قدرت في عام 2016م المساحة المزروعة بالحبوب بنحو (30.6) مليون هكتار، تمثل (60%) تقريبا من إجمالي المساحات المزروعة في الوطن العربي، وهي تقل عن مثيلتها لعام 2015 بنحو (8.8%)، حيث بلغت (33.6) مليون هكتار في عام 2016م، فيما قدر الإنتاج العربي من الحبوب لنفس العام بنحو (50.7) مليون طن بما يعادل (30%) تقريباً من إجمالي إنتاج السلع الغذائية النباتية، مسجلا تراجعا بنسبة (13%) عن إنتاج عام 2015م. ويعزى الانخفاض في الإنتاج إلى تراجع المساحات المزروعة، رافق ذلك انخفاض إنتاجية وحدة المساحة من حوالي (1734) كغم هكتار عام 2015م إلى (1655) كغم هكتار عام 2016م.

يحوز السودان على نحو (38%) من المساحة المخصصة لمحاصيل الحبوب في الوطن العربي، تليه المغرب بنحو (15%) ومصر (10%) والعراق (9.5%) والجزائر (8.4%) وسوريا (8%)، وتساهم هذه الدول مجتمعة

بنحو (89%) تقريبا من إجمالي مساحة الحبوب في الوطن العربي. تعتبر إنتاجية مجموعة الحبوب بصفة عامة متدنية على المستوى العام في الوطن العربي ، حيث بلغت نحو (1.7) طن / هكتار عام 2016م، وهي بذلك تقل بكثير عن إنتاجية مجموعة الحبوب على المستوى العالمي التي تقدر بنحو (3.8) طن /هكتار. ويعزى هذا الانخفاض في الإنتاجية إلى عدة عوامل، من أهمها أن معظم المساحات المخصصة لزراعة محاصيل الحبوب هي مساحات مطرية، فضلا عن الفجوة التقنية المتمثلة في انخفاض نطاق تبني التقنيات الحديثة من طرق زراعة وأصناف محصولية، وضعف نظم الإرشاد ونقل التكنولوجيا.

يأتي محصول القمح في المرتبة الأولى من حيث المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب في الوطن العربي، حيث شكلت مساحته نحو (33%)، شكل (7)، فيما مثل إنتاجه نحو (45.7%) من إجمالي الإنتاج العربي من الحبوب في عام 2016م. وقد تراجع إنتاج القمح في العام نفسه بنحو (16%) مقارنة بإنتاج عام 2015م، جدول (8). ويعزى ذلك إلى تراجع المساحات المزروعة بهذا المحصول من نحو (10.63) مليون هكتار عام 2015م إلى (10.36) مليون هكتار عام 2016م.

الشكل (7): التوزيع النسبي للمساحات المزروعة بمحاصيل الحبوب في الوطن العربي عام 2016م

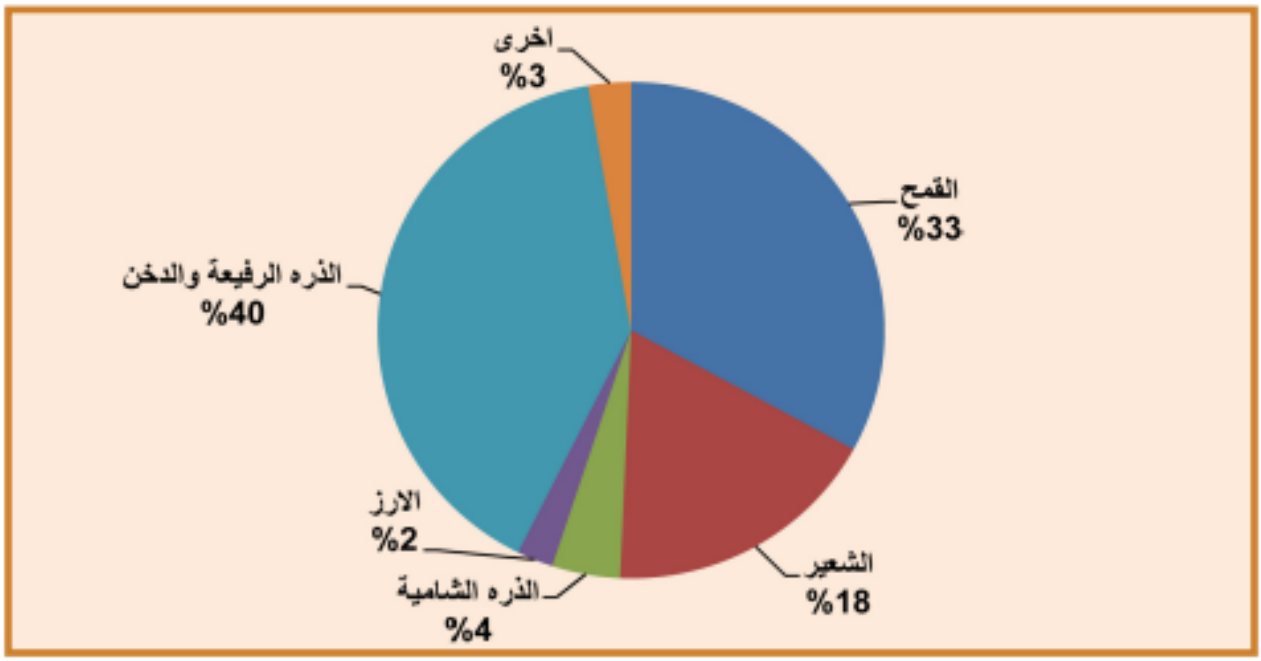

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد (36)، 2016.

إن المرتبة الأولى من حيث المساحة المزروعة لزراعة محصول القمح تتركز في المغرب ثم تليها الجزائر ثم العراق ومصر وسوريا وتونس، حيث يشكل مجموع المساحة المزروعة بالحبوب في هذه الدول نحو (94%) من

المساحة المخصصة لزراعة الحبوب في الوطن العربي. وتساهم هذه الدول مجتمعة بنحو(95%) من إجمالي إنتاج الوطن العربي من الحبوب، وتأتي مصر في المرتبة الأولى من حيث حجم الإنتاج تليها المغرب والعراق والجزائر وسوريا وتونس.

جدول (8): إنتاج محاصيل الحبوب في الوطن العربي للفترة (2010-2016م)

(مليون طن)

السلعة	متوسط الفترة (2010-2014م)	2015م	2016م	التغير بين عامي 2015 و 2016م(%)
مجموعة الحبوب	55.04	58.28	50.73	(13.0)
القمح	26.87	27.63	23.2	(16)
الشعير	6.3	9.06	4.03	(55.5)
الذرة الشامية	7.57	7.16	7.73	8.0
الأرز	6.08	6.19	6.21	0.2
الذرة الرفيعة و الدخن	5.9	4.17	8.12	94.7

الأقواس تشير إلى قيم سالبة

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

في عام 2016 م بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول القمح على مستوى الوطن العربي نحو (42%)، وهي أقل من نظيرتها لعام 2015 م بما يعادل (1.3%)، كما يظهر في شكل (8).

تحتل الذرة الشامية المرتبة الثانية من حيث الأهمية بالنسبة للإنتاج من بين مجموعة محاصيل الحبوب في عام 2016م، حيث بلغ إنتاجها نحو (7.7) مليون طن، بزيادة (8%) عن إنتاج عام 2015م.

شكل (8): نسب الاكتفاء الذاتي من محاصيل الحبوب خلال الفترة (2010-2016)

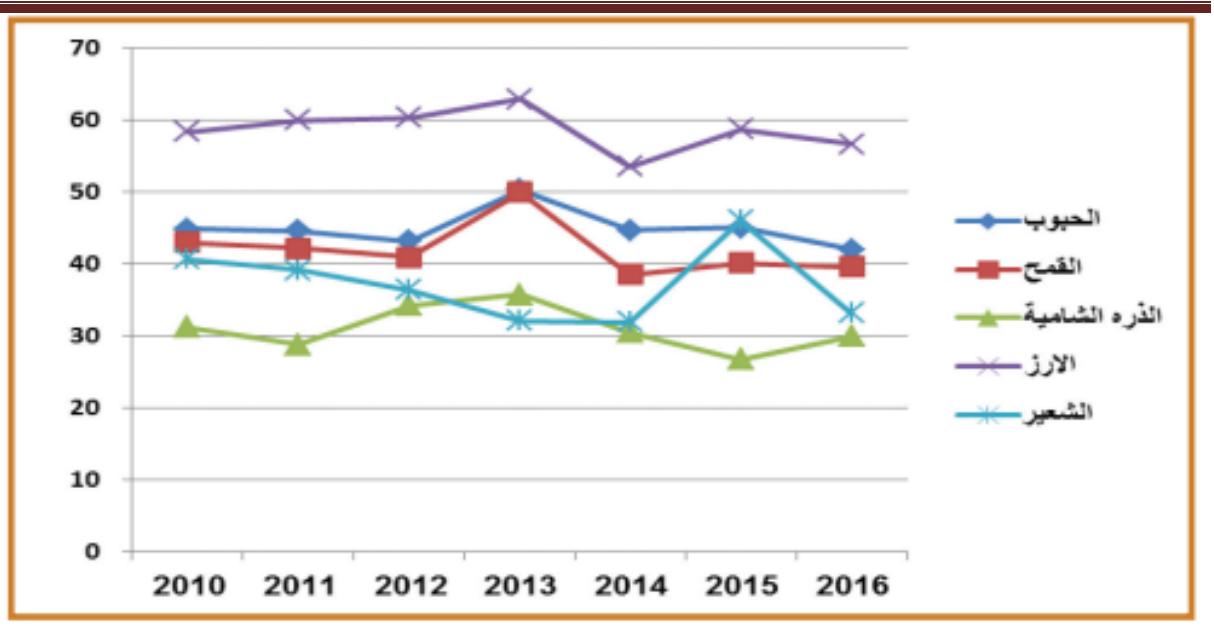

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

إن عدد من الدول العربية منها مصر تزرع الذرة الشامية التي يشكل إنتاجها نحو (85%) من إجمالي إنتاج المحصول في الوطن العربي. كذلك تزرع في العراق وسوريا والمغرب وبدرجة أقل في الصومال، ويشكل إنتاجهم ما نسبته (96.2%) من إجمالي إنتاج الوطن العربي .

تعتبر الذرة الشامية محصولا ثنائي الاستعمال ، ففي الوقت الذي يستهلك من قبل الإنسان بأشكال متعددة ، فإنه يدخل في عليقة الحيوانات بصفته مكون أساس من مكونات عليقة الدواجن . وقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من هذا المحصول عام 2016 م نحو (30%) بزيادة بنحو (12%) مقارنة مع عام 2015 م .

ويعتبر محصول الذرة الرفيعة هو الآخر ثنائي الغرض ، ويزرع بصورة رئيسة السودان بمساحة تشكل نحو (91%) من إجمالي مساحته على مستوى الوطن العربي ، تليه اليمن ثم الصومال بنسب تتراوح بين (3.3%) و(2.3%) . ازداد إنتاج هذا المحصول في عام 2016 م حيث بلغ نحو (8.12) مليون طن مقارنة بنحو (4.17) مليون طن عام 2015م، ويحتل السودان المرتبة الأولى من حيث الكميات المنتجة والتي تشكل نحو (78.9%) من إجمالي إنتاج الوطن العربي، تليه مصرثم اليمن بنسبة (9.8%) و(6.1%)، على التوالي. وقد قدرت إنتاجية هذا المحصول عربيا عام 2016م بنحو (647.2) كغم / هكتار.

ويمثل الشعير أحد محاصيل الحبوب العربية الهامة وبخاصة في استخداماته العلفية، ويزرع على نطاق واسع في المغرب والجزائر وسوريا والعراق وتونس حيث تشكل المساحة المزروعة به في هذه الدول نحو (94.6%) من إجمالي مساحة الشعير في الوطن العربي، ويشكل إنتاجها نحو (92%). وقد بلغت مساحة الشعير في

الوطن العربي عام 2016 م نحو (5.6) مليون هكتار ، فيما بلغ إجمالي الإنتاج لنفس العام نحو (4.03) مليون طن بنسبة اكتفاء ذاتي بلغت (33.2%) من الحاجة الكلية في الوطن العربي شكل (8).

بلغت إنتاجية محصول الشعير عام 2016 م نحو (717) كغم هكتار ، مقارنة بنحو (1300) كغم هكتار عام 2015م، و هذا المستوى من الإنتاجية مازال بعيدا عن المستوى العالمي الذي يقدر بنحو (2900) كغم/هكتار، ويعزى ذلك إلى أن هذا المحصول يزرع في بعض الدول العربية وخاصة العراق فيالمناطق المطرية محدودة الأمطار أقل من 200 مليمتر سنة) .

يعد الأرز محصول الحبوب الأهم في بعض الدول العربية مثل : مصر والعراق ثم موريتانيا ، وتشكل مساحته في مصر نحو (83%) من مساحة الأرز الإجمالية في الوطن العربي البالغة (729) ألف هكتار ، فيما تمثل مساحته في العراق نحو (10%) . ويمثل إنتاج مصر من الأرز (89%) من مجموع الإنتاج العربي من هذا المحصول ، ويعزى ذلك إلى ارتفاع إنتاجية وحدة المساحة في مصر البالغة (5500) كغم/ هكتار ، وهي بذلك تفوق المتوسط العالمي للإنتاجية بنحو الضعف .

بلغ إنتاج الوطن العربي من محصول الأرز عام 2016 م نحو (6.2) مليون طن ، محققا زيادة عما كان عليه خلال عام 2015 بحدود (0.2%) . ويقابل هذا الإنتاج نحو (57%) من الطلب المحلي ، كما هو موضح بشكل (8) .

2- المحاصيل السكرية:

تعتبر المحاصيل السكرية من المحاصيل الأقل انتشارا في الزراعة العربية، حيث تكاد تقتصر زراعتها بصفة رئيسية في أربع دول هي: مصر والسودان والمغرب وسوريا، بالإضافة إلى أربع دول تزرع تلك المحاصيل في مساحات محدودة نسبيا هي : تونس ولبنان والصومال وسلطنة عمان ، وتضم هذه المجموعة أهم محصولين سكريين ، ا قصب السكر والشمندر السكري (البنجر السكري) .

بلغت المساحة المزروعة بالمحاصيل السكرية عام 2016م نحو (491.2) ألف هكتار، وتشكل المساحة المزروعة في دول مصر والسودان والمغرب وسوريا، ما يزيد على (98%) من إجمالي المساحة المخصصة لهذا المحصول على مستوى الوطن العربي ، وهي تزيد على مثيلتها لعام 2015 م بنسبة (21%) وعلى متوسط الفترة (2010 . 2014) بنسبة (3%) تقريبا .

جدول (9): المساحة المزروعة وإنتاج المحاصيل السكرية في الوطن العربي فترة (2010-2016م)

المساحة: (مليون هكتار)،الإنتاج (مليون طن)

السلعة	متوسط الفترة (2010-2016م)		2015		2016	
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
المحاصيل السكرية	0.478		0.407		0.491	
قصب السكر	0.226	23.42	0.236	22.75	0.230	24.41
الشمندر السكري	0.249	12.82	0.299	15.39	0.258	13.61
السكر المكرر		3.18		3.9		3.8

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

عام 2016م بلغ إجمالي إنتاج السكر المكرر نحو (3.8) مليون طن، بتراجع بنحو (1.7%). عن حجم الإنتاج لعام الذي يليه، وقد بلغت مساهمة مصر نحو (63%) في الإنتاج العربي من السكر المكرر ، يليها السودان بنحو (21%) . ومن الشكل (9) يتبين أن هذا المستوى من الإنتاج يغطي فقط (28.3%) من الاحتياجات العربية من السكر المكرر .

شكل (9): نسبة الاكتفاء الذاتي من السكر المكرر والزيوت النباتية في الوطن العربيخلال الفترة (2010-2016م)

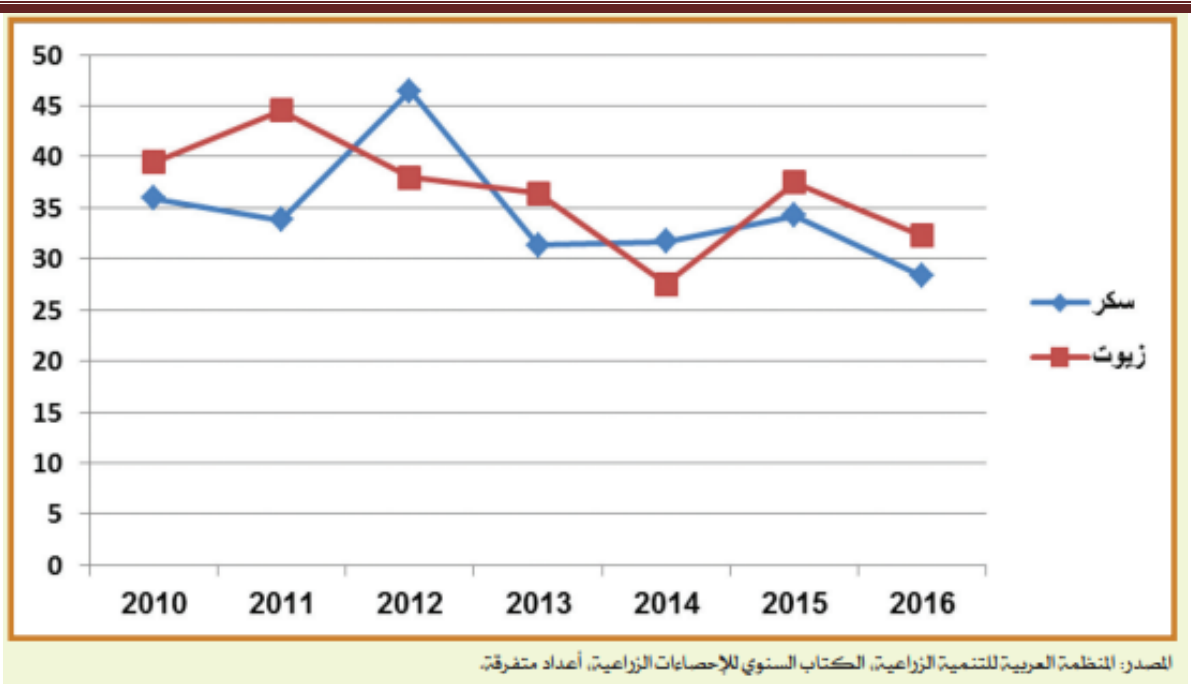

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

- البذور الزيتية:

قدرت في عام 2016 م مجموعة محاصيل البذور الزيتية بحوالي (8.7) مليون هكتار، إلا أن الإنتاج من هذه المجموعة يعتبر متدنيا، الأمر الذي يضع مجموعة الزيوت النباتية الناتجة عن هذه المحاصيل ضمن المجوعات الغذائية ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة على مستوى الوطن العربي. وتتم زراعة البذور الزيتية في الوطن العربي بصفة رئيسة في السودان والمغرب وسوريا ومصر وتونس، حيث شكلت المساحة المزروعة في هذه الدول مجتمعة (89%) من إجمالي مساحة البذور الزيتية في الوطن العربي البالغة (8.7) مليون هكتار في عام 2016م. وقد ازدادت تلك المساحة عن مثيلتها في عام 2015م بحوالي (7.7%). يشكل إنتاج تلك الدول الخمس من جملة الزيوت النباتية نحو (83.5%) من إجمالي إنتاج الوطن العربي الذي بلغ (2.26) مليون طن في عام 2016م، وبزيادة نحو (16.8%) عن إنتاج عام 2015م.

تراوحت معدلات الاكتفاء الذاتي من الزيوت النباتية في الوطن العربي خلال الفترة (2010-2016م)، بين حد أعلى بلغ نحو (44.6%) في عام 2011 وحد أدنى بلغ (27.6%) في عام 2014م.

4-البقوليات: بلغت مساحة البقوليات الغذائية (1.34) مليون هكتار في عام 2016م بما يعادل نحو (2.6%) من إجمالي المساحة المزروعة على مستوى الوطن العربي، وقد شهدت تلك المساحة استقرارا خلال الفترة (2010 – 2016م). وتعد محاصيل الفول الجاف والعدس والحمص أهم محاصيل هذه المجموعة إضافة إلى الفاصوليا الجافة البازلاء الجافة. تعتبر المغرب ومصر والسودان وسوريا هي الدول المنتجة الرئيسة للبقوليات

على مستوى الوطن العربي، حيث ساهمت مجتمعة في عام 2016م بنحو (68%) من مساحة تلك المحاصيل وبنحو (65%) من إجمالي الإنتاج المقدر بنحو (1.28) مليون طن، جدول (10). فيما بلغ إنتاج مجموعة البقوليات عام 2016 بحدود (1.28) مليون طن، بانخفاض (7%) عما كان عليه عام 2015م. وتعتبر محاصيل البقوليات من السلع ذات نسب الاكتفاء الذاتي المتوسطة، حيث بلغت نحو (50.6%) عام 2016م.

جدول (10): مساحة إنتاج البقوليات الغذائية في الوطن العربي للفترة (2010-2016م)

المساحة: (مليون هكتار)، الإنتاج : (مليون طن)

السلعة	متوسط الفترة (2010-2014م)		2015م		2016م	
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
البقوليات	1.34	1.35	1.47	1.37	1.34	1.28
الفول الجاف	0.42	0.58	0.4	0.52	0.42	0.48
العدس	0.2	0.16	0.18	0.12	0.20	0.14
الحمص	0.19	0.15	0.16	0.15	0.18	0.15
الفاصوليا الجافة	0.14	0.16	0.16	0.21	0.18	0.22
البازلاء الجافة	0.11	0.08	0.11	0.08	0.12	0.09

المصدر: المنظمة العربيةللتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة

5- الخضر: نظرا للطلب المتزايد على مجموعة الخضر فهي تتميز بانتشار زراعتها في جميع الدول العربية وملائمة الظروف المختلفة لإنتاجها تحت أنماط زراعية مختلفة منها التقليدي ومنها الحديث. وبلغت المساحات المزروعة بمحاصيل الخضر عام 2016 م نحو (2.29) مليون هكتار تتوزع على جميع الدول العربية، وتتراوح بين (588.5) ألف هكتار في مصر إلى نحو (1.02) ألف هكتار في البحرين. بلغ الإنتاج الكلي من محاصيل الخضر عام 2016 نحو (56.05) مليون طن بزيادة بنسبة (6%) عن عام 2015م، تحقق الدول

العربية معدلات اكتفاء عالية من محاصيل الخضر بلغت (102%) في عام 2015م ونحو (97%) في عام 2016 م، شكل (10).

جدول (11): المساحة المزروعة وإنتاجية وإنتاج محاصيل الخضر في الوطن العربي للفترة (2010-2016م)

المساحة(مليون هكتار)، الإنتاج(مليون طن)

السلعة	متوسط الفترة(2010-2014م)		2015م		2016م	
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
الخضر	2.37	52.59	2.4	52.89	2.29	56.05
الفاكهة	4.18	35.02	4.82	41.5	4.29	41.06
البطاطس	0.56	13.78	0.61	16.22	0.62	14.51

المصدر: المنظمة العربيةللتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة

6- الفاكهة: بلغت في عام 2016م زراعة الفاكهة في الوطن العربي نحو (4.29) مليون هكتار، (جدول 8)، منها (0.62) مليون هكتار لنخيل التمر. وبلغ الإنتاج العربي من الفاكهة حوالي (41.06) مليون طن، بضمها (5.69) مليون طن تمور، وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الفاكهة بحدود (98%) عام 2016. يتركز إنتاج الفاكهة في مصر بنسبة (30.2%)، تليها المغرب بنسبة (9.6%).

شكل (10): نسبة الاكتفاء الذاتي من محاصيل الخضر والبطاطس في الوطن العربي للفترة (2010-2016م)

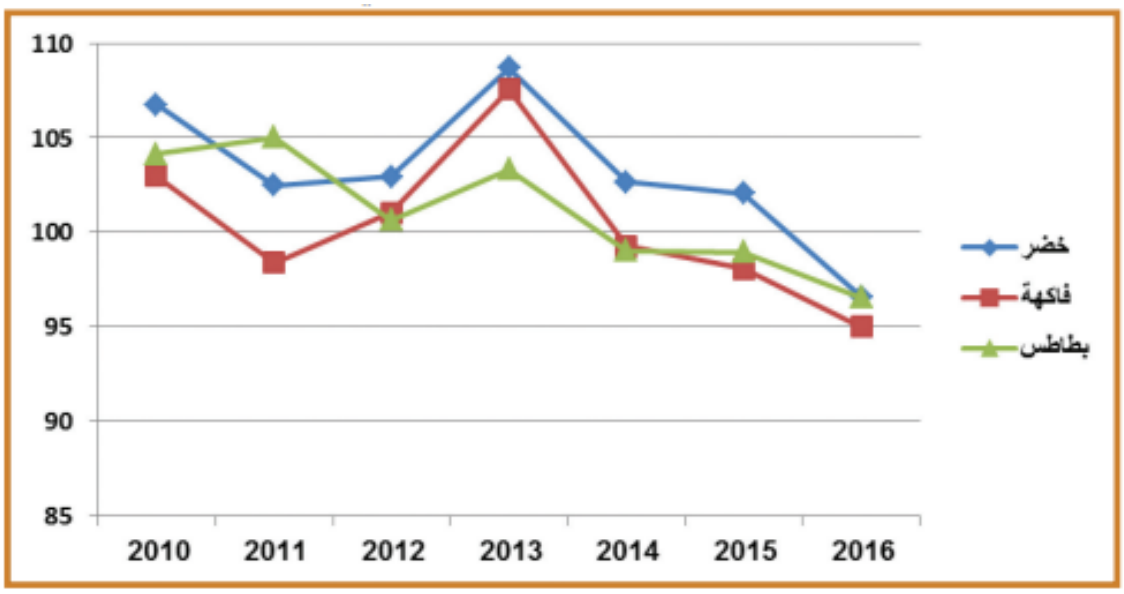

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

7- **البطاطس إن** أهم المحاصيل الدرنية بصفة عامة في الوطن العربي يضم البطاطس. فيزرع هذا المحصول في معظم الدول العربية، ويعتبر لعدد من الدول ذو أهمية تصديرية ، فضلا عن أهميته الغذائية، وقد بلغت مساحة هذا المحصول (0.62) مليون هكتار عام 2016م. احتلت مصر المرتبة الأولى حيث المساحة المزروعة وبلغت نحو (27%) من إجمالي مساحة البطاطس على مستوى الوطن العربي، تليها الجزائرثم المغرب بواقع (24%) و(17%) على الترتيب. ولم تختلف المساحة المزروعة كثيرا عما كانت عليه عام 2015م، لكنها تزيد على متوسط الفترة (2014.2010م) بنحو (12%).

وبالنسبة للإنتاج فقد بلغ (14.5) مليون طن في عام 2016م، ساهمت فيه مصر بنحو (33%)، تليها الجزائر بنحو (30%) ثم المغرب بنسبة (12%)، وقد تراجع إنتاج عام 2016م عن إنتاج عام 2015م بنحو (10.5%) تقريبا، ولكنه يزيد على الإنتاج لمتوسط الفترة (2014.2010) بنحو (5.6%).

تراوحت نسب الاكتفاء الذاتي من محصول البطاطس بين حد أعلى وصل إلى (105%) عام 2014م وحد أدني بلغ (96.5%) عام 2016م، شكل (10).

المبحث الثالث: تجارة واستهلاك السلع الغذائية النباتية

المطلب الأول: تجارة السلع الغذائية النباتية[1]

تطور إجمالي التجارة الخارجية من السلع الغذائية الرئيسية: توضح بيانات جدول (12) ارتفاع بنحو (26.98) مليار دولار عام 2015 م إلى نحو (31.01) مليار دولار عام 2016م في قيمة الصادرات الزراعية وأن قيمة التجارة الخارجية للسلع الغذائية بلغت نحو (157.74) مليار دولار في 2016م، ساهمت فيها الصادرات بنحو (599.16) مليون دولار، وانخفضت نسبة تغطية قيمتها لقيمة الواردات بين عامي 2015 و2016م من نحو (29.1%) إلى نحو (28.8%).

جدول(12): قيمة الصادرات والواردات الكلية والزراعية والغذائية في الوطن العربي

(مليار دولار)

البيان	2014م	2015م	2016م
الصادرات الكلية	929.85	626.62	731.29
الصادرات الزراعية	23.08	26.98	31.01
الصادرات الغذائية	16.98	16.64	16.6
الصادرات الغذائية العربية البينية	11.87	10.09	12.17
الواردات الكلية	808.05	766.84	816.63
الواردات الزراعية	108.71	98.34	104.63
الواردات الغذائية	60.07	57.21	57.56
الواردات الغذائية العربية البينية	110.87	10.09	12.36

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

التجارة البينية الغذائية العربية:

أن قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية البينية العربية بلغت نحو (12.36) مليار دولار عام 2016م بالمقارنة بنحو (10.09) مليار دولار عام 2015م كما توضحه بيانات جدول (13)، تتصدرها الألبان ومنتجاتها بنسبة (16.71%) من إجمالي قيمة الواردات البينية العربية من السلع الغذائية، وتليها الحيوانات الحية وحاصلات الفاكهة والخضر والزيوت والشحوم بنسبة (9.79%) و(9.67%) و(9.52%) و(7.14%) على الترتيب، وتتراوح بين (0.51%) و(7.01%) لباقي السلع الغذائية.

المطلب الثاني:استهلاك السلع الغذائية النباتية.[1]

العوامل المؤثرة على الاستهلاك: تؤثر مجموعة من العوامل في الطلب على السلع الغذائية لغرض الاستهلاك، منها مستويات دخول الأفراد وأعداد السكان، وأسعار السلع الغذائية بما فيها أسعار السلع البديلة.

مستويات دخول الأفراد وأعداد السكان: تؤثر مستويات دخول الأفراد على إمكانية الحصول على الغذاء وخاصة لدى الأسر ذات الدخل المحدود. وفي هذا الصدد تتفاوت مستويات دخول الأفراد بدرجة كبيرة بين الدول العربية، حيث يرتفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه في مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي، تليها دول الجزائر وتونس والأردن، فيما ينخفض نسبيا في دول أخرى مثل الصومال وبدرجة أفضل في اليمن وسوريا والسودان.

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

جدول (13): قيمة التجارة البينية الغطائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية خلال الفترة 2014-2016 (مليار دولار)

البيان	الصادرات			الواردات			النسبة من إجمالي قيمة التجارة البينية لعام 2016م (%)
	2014م	2015م	2016م	2014م	2015م	2016م	
الحبوب	0.80	0.34	0.39	0.80	0.80	0.40	3.19
البطاطس	0.29	0.24	0.11	0.29	0.25	0.26	2.11
البقوليات	0.13	0.16	0.10	0.09	0.13	0.15	1.19
الخضر	0.52	0.52	1.22	0.52	0.68	1.18	9.52
الفاكهة	0.82	1.29	1.20	0.82	1.29	1.20	9.67
السكر (مكرر)	0.81	0.65	0.90	0.81	0.65	0.87	7.01
الزيوت و الشحوم	0.65	0.79	0.77	0.65	0.79	0.88	7.14
اللحوم	0.60	0.34	0.79	0.60	0.31	0.80	6.44
الأسماك	0.34	0.40	0.31	0.34	0.39	0.37	2.96
البيض	0.03	0.03	0.02	0.07	0.06	0.06	0.51
الألبان و منتجاتها	2.27	1.86	2.13	2.27	1.86	2.07	16.71
بذور زيتية	0.32	0.03	0.25	0.32	0.15	0.26	2.11
حيوانات حية	1.85	1.41	1.33	1.85	1.00	1.21	9.79
سلع غذائية أخرى	2.44	2.04	2.66	2.44	1.72	2.68	21.64
الجملة	11.87	10.09	12.17	11.87	10.09	12.36	100.00

*تشمل السلع المصنعة (مخبوزات و عصائر و منتجات لحوم و غيرها)

المصدر: المنظمة العربيةللتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة

تقدر في عام 2016م أعداد سكان الوطن العربي بحوالي (412) مليون نسمة منهم حوالي (169.86) مليون نسمة ريفيين، فمعدل نمو السكان في الوطن العربي يعتبر مرتفعا نسبيا إذ بلغ نحو (2.2%) خلال الفترة (2001 . 2016م) مقارنة بنحو (1.25) على مستوى العالم.

أسعار السلع الغذائية[1]: تؤثر أسعار السلع الغذائية وتقلباتها تأثير مباشرا على إمكانية الدول لإتاحة هذه السلع لمواطنيها، وكذلك على قدرة مواطنيها على الحصول عليها بالكمية والجودة المطلوبتين وبخاصة الأسعار العالمية لسلع الحبوب والزيوت والسكر والمنتجات الحيوانية. وتوضح بيانات جدول (14) أنه على الرغم من تراجع الأسعار العالمية لمعظم السلع الغذائية بين عامي 2015 و2016م، إلا أنها لا تزال أعلى من مستوياتها خلال الفترة (2004 – 2006) التي سبقت سنوات أزمة الغذاء العالمية، وقد تراجعت الأسعار بين عامي 2015 و2016م نتيجة للتحسن المتواصل في الإنتاج، وارتفاع مستويات المخزونات الغذائية على المستوى العالمي الأمر الذي أدى إلى وفرة المعروض من السلع الغذائية.

[1]- نقطة التجارة السودانية: 2017م، والموقع الإلكتروني للفاو على الشبكة الدولية،2017م.

جدول (14) : متوسط السعر العالمي لبعض السلع الغذائية

(دولار/طن)

السلع الغذائية	متوسط الفترة 2004-2006	متوسط عامي 2007-2008	متوسط الفترة 2009-2011	2014م	2015م	2016م
القمح الخشن	172.9	304.2	268.9	303.3	232.6	196.0
القمح الطري	146.5	251.7	233.4	244.9	207.1	176.2
الذرة الشامية (الأرجنتين)	104.8	183.7	218.0	199.8	169.5	175.5
الذرةالشامية(US.YellowNO.2)	110.5	192.9	214.2	192.8	169.8	159.3
أرز تايلاندا	282.1	516.0	556.6	435.6	395.5	406.6
الذرة الرقيعة	114.3	193.2	209.7	208.0	204.8	153.9
فول الصويا	254.6	400.8	439.9	492.6	375.6	382.0
زي ت فول الصويا	660.3	1069.8	1053.5	909.4	756.5	808.8
زيت الفول السوداني	230.7	1720.6	1678.6	1301.8	1336.9	1502.3
زيت زهرة الشمس	673.1	1260.4	1096.4	901.8	846.4	840.8
زيت النخيل	618.7	803.9	864.4	821.3	622.5	700.2
زيت بذرة القطن	457.3	112.4	1261.7	1363.2	1063.2	1032.3
السكر الخام	238.6	257.2	489.5	385.4	296.3	397.7
لحوم الأبقار	3802.9	4174.1	4263.5	6678.4	4640.4	4058.7
لحوم الدواجن	1143.8	1669.2	1805.3	1940.3	1642.4	1531.8

المصدر: نقطة التجارة السودانية: 2017م، و الموقع الإلكتروني للفاو على الشبكة الدولية،2017م.

لقد تراجع الرقم القياسي لأسعار الغذاء على المستوى العالمي نظرا لتراجع الأسعار إلى نحو (161.5%) في 2016م مقارنة بنحو (164.0%) في 2015م، وتراجع أيضاً على مستوى الوطن العربي من نحو (162.5) في 2015م، إلى نحو (158.9) في عام 2016م، جدول (15).

المطلب الثالث: المتاح من الاستهلاك من السلع الغذائية

يتمثل المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية بصفة رئيسية في الكميات المنتجة محليا في الوطن العربي من تلك السلع مضافا إليها الكميات المستوردة، ومطروحاً منها الكميات المصدرة. فضلا عن التغير في كميات المخزون)[1].

جدول (15): الأرقام القياسية لأسعار الغذاء بالدول العربية خلال الفترة 2014-2016

الدول	سنة الأساس	2014	2015	2016	المتوسط
الأردن	2010	113.96	115.24	111.24	113.48
الإمارات	2007	143.11	144.88	146.65	144.88
البحرين	2010	112.43	114.47	117.13	114.68
تونس	2010	128.3	135	138.5	133.93
الجزائر	2010	128.22	131.27	134.98	131.49
السعودية	2007	145.1	147.3	146.6	146.33
السودان	2007	440.53	501.49	570.8	504.28
العراق	2010	112.28	112.83	113.38	112.83
سلطنة عمان	2012	104.5	103.7	101.8	103.33
فلسطين	2010	105.81	107.82	106.2	106.61
قطر	2013	100.2	101.1	99.1	100.13
الكويت	2010	146	150.9	153.8	150.23
لبنان	2013	101.26	100.15	102.02	101.14
ليبيا	(2003-2000)		209.21	278.7	243.96
مصر	2010	175.7	194.8	228.7	199.73
المغرب	2010	105.23	107.47	110.00	107.57
موريتانيا	2014	230.3	227.4	102.4	186.70
الوطن العربي		149.56	159.12	162.47	158.90
العالم (2002-2004)		201.8	164.0	161.5	175.8

المصدر: الموقع الإلكتروني للأجهزة الإحصائية بالدول العربية، وموقع الفاو على الشبكة الدولية 2017م.

[1]- الموقع الالكتروني للأجهزة الإحصائية العربية، وموقع الفاو على الشبكة الدولية 2017م.

في عام 2016م بلغ إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي نحو (306.09) مليون طن مقارنة بنحو (308.71) مليون طن في عام 2015م. تشكل نسبة كمية المتاح للاستهلاك من مجموعة الحبوب نحو (34.38%) من إجمالي المتاح للاستهلاك في الوطن العربي من السلع الغذائية الرئيسية لعام 2016م، وبينما تمثل نسبة مساهمة كل من حاصلات الخضر والفاكهة والألبان ومنتجاتها نحو (18.96%) و(12.39%) و(11.88%) على الترتيب، وتتراوح بين (0.62%) و(4.91%) لباقي السلع الغذائية، جدول (16)[1].

جول (16): المتاح من الاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2014-2016م)

(مليون طن)

	2014م	2015م	2016م	النسبة من إجمالي المتاح للاستهلاك لعام 2016م (%)
مجموعة الحبوب (جملة):	128.41	129.39	117.35	38.34
القمح والدقيق	69.92	68.86	58.60	19.14
الذرة الشامية	23.98	26.79	25.77	8.42
الأرز	11.62	10.54	10.96	3.58
الشعير	17.48	19.65	12.13	3.96
البطاطس	14.91	16.39	15.03	4.91
البقوليات	2.47	2.55	2.53	0.83
الخضر	53.23	51.83	58.03	18.96
الفاكهة	34.44	36.08	37.92	12.39
التمور	5.97	6.22	5.55	1.81
السكر (المكرر)	10.53	11.28	13.40	4.38
الزيوت والشحوم	5.57	5.15	6.98	2.28
جملة اللحوم:	10.92	11.70	11.76	3.84
لحوم حمراء	5.01	5.48	5.22	1.71
لحوم بيضاء	5.91	6.22	6.54	2.14
الأسماك	4.57	4.59	4.84	1.58
البيض	1.84	1.91	1.90	0.62
الألبان ومنتجاتها	37.41	37.82	36.36	11.88
الجملة	304.29	308.71	306.09	100.00

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

[1]- مصدر سابق: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

تبلغ نسبة المتاح للاستهلاك من السلع النباتية من إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية نحو (82.1%) ، بينما تبلغ نسبة مساهمة المنتجات الحيوانية والأسماك نحو (17.9%). وتوضح بيانات جدول(17) متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية في الوطن العربي مقارنة ببعض نظيراتها على المستوى العالمي[1].

جدول (17): متوسط نصيب الفرد من المتاحلاستهلاك من السلع الغذائية النباتية في الوطن العربيوالعالمللفترة 2010- 2016م

كغم/سنة

المجموعة السلعية	الوطن العربي			المتوسط العالمي
	متوسط الفترة 2010-2014م	2015م	2016م	2016م
مجموعة الحبوب (جملة)	198.84	325.00	278.8	149.0
القمح والدقيق	100.46	174.5	142.22	67.2
الأرز	16.32	26.3	26.60	54.2
البطاطس	21.71	40.9	36.48	32.0
البقوليات	3.55	6.4	6.13	.
الخضر	81.81	129.1	140.85	136.0
الفاكهة	58.46	105.4	105.5	74.0
السكر(المكرر)	15.85	28.1	32.53	25.3
الزيوت النباتية	9.17	12.8	16.95	22.8

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2014، ومنظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة (Food outlook, 2016).

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية أعداد متفرقة، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014، و منظمة التغذية و الزراعة الامم المتحدة(foodoutlook ,2016)

خلاصة:

تعتبر المشكلة الغذائية في العالم واحدة من المشكلات الكونية التي تواجهها البشرية جمعاء ، لا بل ربما أكثرها حدة في عصرنا الحالي ، كونها تمس مباشرة حياة وبقاء مئات الملايين من الناس ، كما استقطبت مسألة التنمية الزراعية والغذاء اهتماما كبيرا على مستوى الوطن العربي في الآونة الأخيرة، شمل الجانب النظري والانشغالات الأكاديمية ، كما شمل الجانب التطبيقي و الإجراءات العملية، وليس منبع هذا الاهتمام أن الغذاء يشكل جوهر صراع الإنسان من أجل البقاء، بل لعل فشل هذه الجهود في تجاوز المشكلة الغذائية التي يعاني منها الوطن العربي زاد من ضرورة تقييم ومراجعة هذه الجهود، فقد دخلت أوضاع الزراعة والغذاء في الوطن العربي مرحلة حرجة، تمثلت في تنامي الطلب على المنتجات الزراعية عموما والغذائية على وجه الخصوص، نتيجة ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي والقفزة النوعية في الدخول الفردية في بعض الدول العربية (النفطية منها)، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية وتقلص الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الهياكل الاقتصادية العربية، وقد نجم عن هذا الوضع تفاقم العجز الغذائي وبالتالي اللجوء إلى المصادر الأجنبية لسد هذا العجز.

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية للتجارة البينية والأمن الغذائي العربي

تمهيد:

لقد أصبحت منافع التجارة الدولية جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية، إذ صار بإمكاننا لمسها حتى في وجباتنا اليومية، حيث ساهم هذا الانفتاح في الخفض من مستويات نقص التغذيةكما أدى ذلك إلى تنويع وتحسين الأمن الغذائي بصورة صحية ومستدامة نوعا ما،كما أن الكثير من المزارعين في أنحاء العالم صاروا يستفيدون ماديا من خلال تركيزهم على تصدير منتجاتهم، إذ تساهم التجارة في المواد الزراعية في تحقيق المتطلبات الرئيسية الأربعة للأمن الغذائي: توافر الغذاء، الوصول إليه، والاستفادة منه، واستقرار في عرضه، بعد أن تبين أن الاكتفاءالذاتي في العديد من الدول هي عملية مكلفة وبمقدورها تقويضه.

سنحاول التعرض في هذا الفصل الدراسة التحليلية وذلك من خلال ما يلي:

المبحث الأول: التعاون الاقتصادي العربي في الوطن العربي.

المبحث الثاني: الفجوة الغذائية ومؤشرات الأمن الغذائي العربي.

المبحث الثالث: تحليل التجارة الخارجية العربية.

المبحث الأول: التعاون الاقتصادي العربي في الوطن العربي

المطلب الأول:واقع التكامل الاقتصادي العربي

بدون التعاون والتكامل بين الدول العربية، سيكون من الصعب عليهم مواجهة النظام الاقتصادي العالمي الجديد. إذاكان لمثل هذا التعاون البقاء على قيد الحياة، فيجب إعداد تحليل نقاط القوة والضعف والتهديدات والمعارضة الإقليمية وخطة التنمية الإقليمية مع مراعاة الميزة[1]النسبية لكل دولة ومنع المنافسة الجانبية بين الدول العربية. فعلى الرغم من أن الدول العربية قد قامت بتطوير خطط التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال العديد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية لفتح أسواقها وتغيير أنظمة السياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية من خلال المفاوضات على المستويات الثنائية، الإقليمية أو المتعددة الأطراف. إلا أن المعطيات والأرقام التي تبين حجم التبادلات العربية البينية تعكس ضعف وعدم جدية كل تلك المساعي. حيث يعد سبب محدودية فعاليتها إلى أوجه التشابه الهيكلية لاقتصاد معظم الدول العربية ومنح استثناءات للمنتجات الحساسة. ومع ذلك، قام عدد منها، ولاسيما مصر وتونس، بتخفيض الحواجز الجمركية من جانب واحد في السنوات الأخيرة. بمعنى آخر، هناك عمليات تحرير التجارة خارج سياق تلك الاتفاقيات التجارية العالمية والإقليمية والثنائية[2].

شكل تأسيس جامعة الدول العربية في عام 1945 بداية الجهود العديدة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وكانت أول من دعا إلى اتفاقات للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية[3].إذ تلي ذلك إبرام عدة اتفاقيات متعددة الأطراف وإنشاء منظمات واتحادات ووكالات مشتركة مختلفة[4].بينما بدأ المجلس الاقتصادي، في السبعينيات، في محاولة بناء إستراتيجية قوية قائمة على الإنتاج وإنشاء مشاريع وشركات مشتركة في الدول العربية. بالإضافة إلى ذلك، شهدت نفس الفترة تأسيس العديد من المنظمات الإقليمية مثل صندوق النقد العربي(AMF) والمنظمة العربية للتنمية الزراعية. (AOAD) أثناء انعقاد المؤتمر الحادي عشر للقمة العربية العادية بعمان سنة 1980م،تم الاتفاق على جعل كل من سبل الإنتاج والمقاربات التقليدية للتكامل، تسير جنبا

[1]- MosadZineldin, (2002), Globalisation, strategicco-operation and economicintegrationamongIslamic/Arab countries, Management Research News, Vol. 25 Iss 4 pp. 35 – 61.

[2]- Breisinger, C., Van Rheenen, T., Ringler, C., Pratt, A. N., Minot, N., Aragon, C., Yu, B., Ecker, O. & Zhu, T. (2010). Food security and economicdevelopment in the Middle East and North Africa: current state and future perspectives. International Food Policy Research Institute (IFPRI).

[3]– بن عدة عبد القادر، يوسفي رشيد، (2021)، **التكامل الاقتصادي العربي في ضوء تحديات العولمة–واقع وأفاق–دراسة تحليلية مقارنة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17،العدد 26،ص1–16.

[4]– الطاهر المهدي بن عريفة، **الجامعة العربية والعمل العربي المشترك 1945 – 2000م**، ط1،دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص191.

إلى جنب مع التخطيط العربي كعناصر أساسية للعمل 38الاقتصادي العربي المشترك، هذا الأخير الذي اعتبر بعدها كخارطة طريق لجميع مبادرات التعاون والتكامل بين الدول العربية[1].فعند استعراضكل محاولات التعاون أو التحالفات أو التكامل بين الدول العربية في العقود الأربعة الماضية، تبين لنا أنها تتضمن مشاريعكبيرة لم يطبق ولم يتبقى منها سوى القليل جدا، بعض هذه المشاريع هي[2]: (1) ظهور مراكز جديدة للتنمية وتمويل الاستثمار،(2) الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،(3) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، (4)صندوق أبو ظبي للتنمية الاقتصادية العربية، (5) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، (6) مجلس التعاون الخليجي، (7) البنك العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، (8) اتحاد المغرب العربي: الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس(AMU)، (9) صندوق النقد العربي 1976م (AMF)،برنامج التجارة (10).برنامج التجارة العربية المالية(ATFP)، (11) السوق العربية المشتركة سنة 1964، (12) منطقة التجارة الحرة العربية، (13)اتفاقية أغادير.

الشكل (11): صحن السباغيتي (spaghettibowl) لعضوية الدول العربيةفي الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية

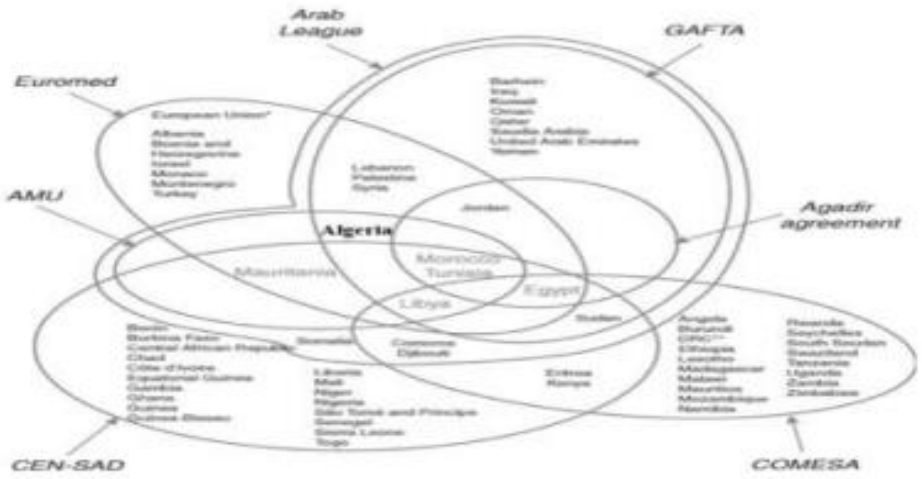

Source : Verdier-Chouchane, A., Ali, M. S. B., & Karagueuzian, C. (2016). Trade Diversification and Intra-Regional Trade in North Africa. In Economic Development. In: Ben Ali M.S. (eds) Economic Development in the Middle East and North Africa (pp. 173-195). Palgrave Macmillan, New York.

المطلب الثاني: واقع التعاون الاقتصادي العربي في الوطن العربي.

[1]- Zorob, A. (2008). IntraregionalEconomicIntegration: The Cases of GAFTA and MAFTA. In: Legrenzi, M., Harders, C. (Ed.). (2008). Beyond Regionalism? regionalcooperation, regionalism and regionalization in the Middle East (pp. 169-183). London: Routledge.

[2]- MosadZineldin, (2002), Globalisation, strategicco-operation and economicintegrationamongIslamic/Arab countries, Management Research News, Vol. 25 Iss 4 pp. 35 – 61.

إن منطقة التجارة الحرة العربية تستحوذ على النصيب الأعلى من المبادلات التجارية، ثم يليها من حيث أهمية المبادلات البينية مجلس التعاون لدول الخليج العربي. أما فيما يخص اتحاد دول المغربي العربي والدول المنظمة لاتفاق أغادير فمبادلاتها ضئيلة جدا لا تعكس تنوع اقتصادياتها من حيث الأنشطة الإنتاجية والتصديرية.

وفي هذا الصدد وجب التأكيد على الإمكانيات التي تزخر بها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث أن تفعيلها الفعلي يمكن المنطقة العربية من توفير فرص واعدة للاقتصاديات العربية محفزة للنمو ولتوفير فرص التشغيل. حيث شهد عام 2017م بداية مهمة بغرض دفع الحركية والديناميكية لزيادة النمو التجاري داخل المنطقة وهذا باعتماد قاعدة المنشأ العامة، كأساس للتبادل التجاري بين الدول العربية الأعضاء، وإعداد اتفاقية للتعاون الجمركي بين الإدارات الجمركية في الدول العربية لتيسير التجارة البينية، واختتام جولة بيروت لمفاوضات تحرير التجارة في الخدمات وفقا للاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، التي تكتسب أهمية كبيرة في هيكل التجارة الخارجية للدول العربية، الأمر الذي سيكون له انعكاس إيجابي على التجارة البينية في السلع والخدمات بين دول المنطقة[1].

الشكل (12): قيمة الصادرات والواردات العربية البينية حسب التكتلات المبرمة (2007-2019م)

المصدر: صندوق النقد العربي، فصل: التجارة الخارجية للدول العربية، ضمن التقارير الاقتصادية العربية الموحدة للسنوات ما بين 2007-2020، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

فقد أكدت دراسة (BernardHoekman،2016)، حول إمكانات نمو التجارة البينية الإقليمية كمحفز للنمو في الشرق الأوسط على أن العالم العربي الذي لا يستحوذ حاليا إلا على 3%من الصادرات الزراعية، و2%من

[1]- صندوق النقد العربي، تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"، أبو ضبي، سبتمبر 2018.

الصادرات المصنعة و2.5%من الصادرات العالمية للخدمات، بإمكانه تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل من خلال تقليل الحواجز غير الجمركية وتكاليف التجارة البينية والعمل على الاستفادة من فرص السوق الدولية خاصة مع الاقتصاديات الرئيسية في المنطقةكالاتحاد الأوروبي والصين والهند ودول جنوب الصحراء وكذا التركيز على المشاريع والبرامج التي تحقق مكاسب مباشرة للمجتمعات في البلدان المشاركة عن طريق معالجة حالات فشل التنسيق وتحقيق وفورات الحجم[1].

فعلى سبيل المثال قد ظل تكامل بلدان اتحاد المغرب العربي مع بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان العربية الأخرى هامشيا مقارنة مع مستوى تكامله مع الاتحاد الأوروبي الذي يعد أكثر تطورا بكثير. فقد زادت تونس والجزائر روابطهما التجارية والمالية مع الاتحاد الأوروبي في سنة 2018 لتصبح في حدود 14.3% و26%على التوالي، ومع أن معدل اعتمادية المغرب قد تراجع في عام 2015م إلى حدود 15.9%، إلا أن الروابط بين المغرب والاتحاد الأوروبي تظل بالغة الأهمية، وأما تكامل البلدان العربية المتبقية (مجموعة أقل البلدان العربية نموا ومجموعات البلدان العربية الأخرى) مع مجموعتي بلدان مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي فتعد الأضعف. وقد يكون هذا عائدا جزئيا إلى إجراءات التقشف المتخذة في بعض الدول خاصة دول مجلس التعاون الخليجي إثر الإجهاد المالي وتراكم الديون في أعقاب هبوط أسعار النفط[2].

أما فيما يخص نسبة حصة المبادلات العربية البينية في إجمالي المبادلات العربية ما بين 2015 و2020،فإن حصة التبادلات البينية فيكل من دول اتحاد المغرب العربي واتفاقية أغادير ورغم تدنيها فهي لاتزال في انخفاض مستمر وهذا ما يعكس مدى الفتور في العلاقات بين الدول الأعضاء وعدم إعطاء رغبة لدفع تلك المبادلات لمزيد من الحركية لتعزيز النشاطات التجارية بينهم. وعلى عكس ذلك بكثير فمجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي تبدي أداء أقوى من ناحية التكامل الإقليمي.

فعلى نقيض المجموعات الأخرى، زادت بلدان مجلس التعاون الخليجي انخراطها مع معظم أقل البلدان العربية نموا والبلدان العربية الأخرى فيما لم تسجل الروابط بين بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان اتحاد المغرب العربي إلا تغييرا بسيطا ابتداء من عام 2015 بالمقارنة ما قبل 2014، ولكن خففت بلدان مجلس التعاون

[1]Hoekman, B. (2016), "Intra-Regional Trade: Potential Catalyst for Growth in the Middle East", MEI Policy Paper 2016-1, Middle East Institute.

[2]– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تقييم التكامل الاقتصادي العربي: التجارة في الخدمات كمحرك للنمو والتنمية**، بيروت، عمان، 2018، ص 19-21.

الخليجي تكاملها مع الاتحاد الأوروبي وآسيان وبقية الاقتصاديات العالمية. والاستثناء الوحيد لهذا النمط العام هو الإمارات العربية المتحدة، كونها الاقتصاد المتنوع الوحيد في مجلس التعاون الخليجي. ومن نتائج هذه الروابط لأقوى بين مجلس التعاون الخليجي وبقية المنطقة العربية مقابل الروابط الأضعف مع جهات فاعلة أخرى أن الروابط العربية قد تشكل عازلا ضد الصدمات من مصادر غير عربية.

المطلب الثالث:التعاون الاقتصادي والتجاري البيني في ميدان الزراعة للدول العربية وآفاقها

يوضح الجدول رقم (18) التجارة الزراعية والغذائية العربية البينية مقارنة بالتجارة الزراعية والغذائية الكلية للوطن العربي خلال سنة 2017، حيث يتبين لنا جليا أن قيمة الواردات الزراعية العربية البينية متباينة نوعا ما بين إقليم لآخر، إلا أنها تبقى ضئيلة مقارنة مع المبادلات الكلية للوطن العربي. حيث أننا نجد على سبيل المثال أن الواردات الزراعية البينية لا تمثل سوى18.94% من إجمالي الواردات الزراعية الكلية لوطن العربي إذ تبقى هذه النسبة ضئيلة جدا مقارنة بالإمكانات الاستثمارية التي تزخر بها المنطقة في المجال الزراعي، نفس الملاحظة فيما يخص الواردات الغذائية البينية التي لا تتعدى نسبتها 18.60%.

الجدول (18): التجارة الزراعية والغذائية العربية الكلية والبينية خلال سنة 2017(مليار دولار)

الإقليم	التّجارة الزّراعية وَالغذائيّة العربية الكلّية 2017				التّجارة الزّراعية وَالغذائيّة العربية الينية 2017			
	الواردات الزّراعيّة الكلّية	الصادرات الزّراعيّة البينية	الواردات الغذائية الكلّية	الصادرات الغذائية الكلّية	الواردات الزّراعيّة البينية	الصادرات الزّراعيّة البينية	الواردات الغذائية البينية	الصادرات الزّراعيّة البينية
المشرق العربي	15.6	3.1	13.90	2.7	3.81	2.01	2.90	1.74
شبه الجزيرة العربية	48.4	13.9	43.0	11.1	11.93	9.02	11.11	7.40
المغربي العربيّ	19.8	11.0	17.5	5.8	1.79	1.17	1.53	0.93
الأوسط	17.8	7.7	16.8	7.6	1.70	4.07	1.45	3.74
الوطن العربي	101.6	35.6	91.3	27.2	19.24 (%18.94)	16.26 (%45.67)	16.99 (%18.60)	13.86 (%50.95)
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التّقرير السّنويّ لأوضاع الأمن الغذائيّ 2017، الخرطوم، السّودان، 2017، ص 55، 58، 61.								

على الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية لم تحقق الزراعة العربية الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية وهذا نتيجة تباطؤ في وتيرة التنمية والاستثمارات في القطاع الزراعي. حيث لا يزال أمام الدول العربية طريق طويل لتحقيق الإمكانات الزراعية الغير مستغلة في العالم العربي والتي يمكن أن تعزز الأمن الغذائي على الصعيدين الوطني والإقليمي، فمن الضروري أن تعزز الدول العربية التعاون الإقليمي لتشجيع الإنتاج الزراعي على أساس التكامل ومزاياها النسبية لتحقيق الأمن الغذائي الإقليمي و تقليل فواتير استيراد الأغذية الغير مبررة[1].

تشير نتائج العديد من الدراسات إلى أن جهود التكامل الإقليمي العربي لم تكن فعالة في تعزيز تدفقات تجارة الأغذية الزراعية بين الدول العربية[2].حيث يعتبر التعاون بين البلدان العربية على أساس الميزات النسبية في الموارد الزراعية والمالية خيارا أساسيا لتعزيز الأمن الغذائي على المستوى الإقليمي، وليكون التعاون فاعلا فهو يتطلب مقاربة تستند إلى مواءمة الاستراتيجيات والسياسات الزراعية الوطنية، وزيادة الاستثمار في العلوم والتقنية والتنمية الزراعية، وتنظيمات وتدابير وحوافز تفضي إلى استخدام فعال للموارد، وخفضا للقدرة الحيوية المنتجة للموارد البرية والمائية التي تشكل حجر الزاوية للإنتاج الزراعي على المستويات الوطنية والإقليمية[3].

فبالنظر إلى ما تميزت به السنوات الأخيرة من التحديات الإقليمية والعالمية العديدة، والتي أدت إلى إحداث تذبذبات وعدم الاستقرار في وتيرة التنمية في القطاع الزراعي. أبرزها كما سبق الإشارة إليه هي أزمة الغذاء العالمية لسنة 2008 والتي ساهم في تعقيدها مزيج من العوامل المرتبطة بعمليات الطلب والعرض. حيث شملت عوامل الطلب الزيادة في معدلات الطلب على الأغذية وتغيير الأنظمة الغذائية في بلدان مثل الصين والهند ذات الكثافة السكانية العالية، والطلب على المحاصيل الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي، تنامي حالة عدم اليقين في ثبات الأسعار بسبب أنشطة المضاربة في أسواق المواد الغذائية. كما شمل عوامل جانب العرض ضعف أسواق الغذاء العالمية (العديد من الدول الأكثر إنتاجا تعمد إلى عرض سوى نسبة صغيرة من إنتاج في الأسواق الدولية)، وانخفاض معدلات نمو إنتاجية المحاصيل الغذائية، وانخفاض مستويات المخزون، وانتشار

[1] Arab Forum for Environment and Development (2017), Arab Environmentin 10 Years. 2017 Report of the Arab Forum for Environment and Development. Beirut: Arab Forum for Environment and Development, p. 115.
[2] Abu Hatab, Assem (2015): The Impact of RegionalIntegration on Intra-Arab Trade in AgrifoodCommodities: A Panel Data Approach. Published in: Egyptian Journal of Agricultural Economics, Vol. 25, No. 2 (15. August 2015): pp. 21-36.
[3] AFED (2014). Arab Environnent: Food Security. Annual Report of the Arab Forum for Environment and Development, 2014; A. Sadik, M. El-Solh and N. Saab (eds.); Beirut, Lebanon. Technical Publications

الصدمات المناخية بفعل تغير المناخ، واللجوء إلى حظر التصدير من قبل المصدرين الرئيسيين[1].صاحبها من المشاكل التي أثرت على أسواق وحركة رأس المال التي أدت بدورها إلى تقييد الاستثمارات في القطاع الزراعي[2].

بالإضافة إلى ذلك هناك تحديات متعلقة بالالتزامات المفروضة على البلدان العربية التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية(WTO)بالرغم من اعتراف هذه الأخيرة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية بالنسبة للبلدان النامية،كما أن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ يقضي من جميع البلدان الأخذ بعين الاعتبار البعد التنموي عند صياغة مساهماتها المحددة وطنيا، حيث يحظى كل بلد بالمرونة في اختيار الأدوات التنظيمية التي يعتبرها ذكية مناخيا أو صديقة للتنمية، مع مراعاة الظروف السائدة والظروف الفردية لكل بلد[3].

تمتلك تجارة الأغذية البينية في الإقليم إمكانات كبيرة لتحسين الأمن الغذائي وتأمين شراء الأغذية والحد من تكاليف الواردات. حيث تشهد التجارة البينية زيادة وإن بوتيرة بطيئة إذ أن غالبية صادرات الدول العربية من الأغذية تتم داخل الإقليم العربي، وتشكل الفواكه والخضروات أهم الصادرات فيه. كما تشكل الواردات داخل العالم العربي 18%فقط من إجمالي الواردات، وهو ما يعكس أن الإقليم العربي يستورد معظم احتياجاته من السكر والحبوب والمحاصيل الزيتية واللحوم من دول خارج الإقليم، وهي المنتجات التي لا يمتلك أي ميزة تنافسية فيها[4].

ففي الوقت الذي أكد فيه إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية، الصادر عن الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية لمجابهة تبعات الأزمة العالمية 2007 – 2008،على أهمية تعزيز التجارة العربية البينية في الميدان الغذائي وما إلا ذلك من السبل التي ترمي إلى تحقيق الأمن الغذائي. فإن تلك المساعي لم تحقق أهدافها خاصة المنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى رغمكل إمكانياتها كونها تعتبر فضاء تجاريا يجمع جميع الدول العربية، فرغم عدم فرض الدول العربية رسوما على الواردات الزراعية وغيرها من السلع، لا يزالمستوى التجارة البينية منخفضا مقارنة بمستويات الأقاليم أخرى.

[1]Harrigan J. (2014). The Political Economy of Arab Food Sovereignty. Palgrave Macmillan, London, p. 02

[2] Al-Assiri, A. (2013). Water, Food and Agricultural Challenges in the GCC. In Water and Food Security in the Arabian Gulf (pp. 15-18). Emirates Center for Strategic Studies and Research

[3]– منظمة الأغذية والزراعة(FAO)، حالة أسواق السلع الغذائية – تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي. روما، 2018، ص 16.

[4]– منظمة الأغذية والزراعة(FAO)،2017،الشرق الأدنى وشمال إفريقيا – نظرة إقليمية عامة حول انعدام الأمن الغذائي: الإدارة المستدامة للمياه في الزراعة شرط أساسي للقضاء على الجوع والتكيف مع التغير المناخي، منظمة الأغذية والزراعة، 2016،القاهرة، ص 13.

حيث تعتبر القيود الأخرى، باستثناء الغير جمركية، من بين العوامل التي ساهمت في عزوف الدول العربية على تشجيع المبادلات التجارية البينية بخصوص المواد الزراعية والغذائية، فعلى سبيل المثال، حيث يبلغ متوسط تكلفة التجارة في المواد الزراعية عربيا أعلى بمعدل 3 مرات مقارنة بالدول الأوروبية الواقعة شمال حوض المتوسط (فرنسا، إيطاليا وإسبانيا). كما تتجاوز تكاليف التجارة في الإقليم الفرعي لدول المغرب العربي أو بين دول المشرق الواقعة شرق المتوسط نظيراتها من الدول الأوروبية، وهذا ما يفسر تحول تجارة الدول العربية نحو دول الاتحاد الأوربي.

وقد كان الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية العالمية عقب أزمة سنة 2008 وما رافقها من اضطرابات، خير دليل عن ذلك إلا أن هذه الأحداث قد ساهمت بقدركبير في نشر الوعي بأهمية العمل المشترك لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي بالنسبة للدول العربية، ففي أفريل 2008تم الإعلان عن إطلاق البرنامج العربي الطارئ للأمن الغذائي أثناء انعقاد الدورة الثلاثين للمنظمة العربية للتنمية الزراعية بمدينة الرياض. كما وافقت القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية للتنمية التي عقدت في مصر عام 2011،على خطة عمل هذا البرنامج على مدار عشرين عاما، حيث تم فيه تقسيم خطة العمل إلى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى(2011–2016)المرحلة الثانية (2017–2021)والمرحلة الثالثة (2022–2031)، يشمل إطار السلع الأساسية لنظام البرنامج العربي الطارئ للأمن الغذائي الحبوب (قمح، الشعير، الأرز، الذرة، والذرة البيضاء)، محاصيل سكر (قصب السكر والشمندر السكري)، البذور الزيتية (السمسم والفول السوداني وزهرة الشمس والزيتون)، التمور والمنتجات الحيوانية.[1]كما يحتوي البرنامج العربي الطارئ للأمن الغذائي على ثلاث مكونات وهي[2]:

- حسين الإنتاجية وترشيد استخدام المياه في الزراعات القائمة.
- التوسع الأفقي للزراعة بالمياه المحفوظة نتيجة لتنفيذ العنصر الأول.
- المشاريع الاستثمارية المتكاملة المتعلقة بالمكونتين المذكورتين أعلاه.

[1]Alzadjali T.M. (2017) Status of Food Security in the Arab Region. In: Amer K., Adeel Z., Böer B., Saleh W. (eds) The Water, Energy, and Food Security Nexus in the Arab Region. Water Security in a New World. Springer, Cham

[2]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير متابعة البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي: المرحلة الثانية (2017-2021)، الخرطوم، السودان، 2018.

المبحث الثاني: الفجوةالغذائية ومؤشرات الأمن الغذائي العربي

المطلب الأول: الفجوة الغذائية في الوطن العربي

يوفر المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي كميات مقدرة من السعرات الحرارية والبروتين والدهون للمستهلك قدرت متوسطاتها اليومية في عام 2016م بنحو (3957.66) كيلو كالورى، و(118.98) غرام بروتين، و(47.04) غرام دهون، وهي تزيد على المعدلات العالمية في حالة السعرات الحرارية والبروتين التي تقدر بنحو (2870) كيلو كالورى، و(80.5) غرام بروتين، وتقل عن المتوسط العالمي للدهون المقدر بنحو (82.6) غرام دهون. ولحساب كمية الفجوة العربية من السعرات الحرارية، والبروتين والدهون، تم حساب إجمالي الاحتياجات الاستهلاكية لسكان الوطن العربي من السعرات الحرارية والبروتين والدهون بناء على متوسط نصيب الفرد من تلك المكونات على المستوى العالمي، حيث بلغت نحو (425.672) مليار كيلو كالورى و(11.938) مليون طن بروتين و(12.245) مليون طن دهون، وتم خصم ما وفره الإنتاج العربي من مختلف السلع الغذائية في الوطن العربي في عام 2016م من تلك المكونات، حيث قدرة العجز بنحو (139.22) مليار كيلو كالورى، و(1.805) مليون طن بروتين، و(7.743) مليون طن دهون جدول(19)الآتي[1]:

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة، والفاو، TechnicalFactors for AgrictulturalCommodities

جدول(19): الاحتياجات الاستهلاكية لسكان الوطن العربيمن السعرات الحرارية والبروتين والدهون (2016م)

البيان	سعرات حرارية (مليار كيلو كالورى)	البروتين (مليون طن)	الدهون (مليون طن)
الاحتياجات الكلية للوطن العربي	425.67	11.94	12.25
المتاح من إنتاج الوطن العربي	286.45	10.13	4.5
نسبة الاكتفاء الذاتي (%)	67.29	84.88	36.76
العجز	139.22	1.81	7.74

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة، والفاو، TechnicalFactors for AgrictulturalCommodities

وتوضح بيانات جدول (20) تراجع في قيمة الفجوة الغذائية من السلع الغذائية الرئيسية من نحو (33.50) مليار دولار في عام 2015م إلى نحو (32.81) مليار دولار في عام 2016م، وبذلك تراجع متوسط نصيب الفرد من قيمة الفجوة الغذائية رغم ارتفاع معدل نمو سكان الوطن العربي، إذ بلغ المتوسط نحو (84.30) دولار في عام 2015م، ونحو (79.75) دولار في عام 2016م. وفيما يتصل بمساهمة المجموعات السلعية الرئيسية في القيمة الإجمالية لسلع العجز في عام 2016م، فتوضح بيانات جدول (2) أنها تراوحت بين نحو (47.56%) للحبوب، و(10.51%) للحوم الحمراء، و(9.22%) للسكر المكرر، و(8.82%) للزيوت النباتية، و(8.10%) للحوم الدواجن، و(7.16%) للألبان ومنتجاتها. وتساهم تلك السلع مجتمعة بنحو (91.37%) من القيمة الإجمالية لسلع العجز، وبالنسبة لمساهمة سلع الفائض في قيمة الفائض التصديري فتساهم الأسماك بنحو (54.53%) والتمور بنحو (39.10%) ومحاصيل الخضر بنحو (6.37%) .

جدول(20): قيمة الفجوة الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة (2014-2016م)

(القيمة مليار دولار)

المجموعة السلعية	2014م		2015م		2016م	
	العجز أو الفائض	(%)	العجز أو الفائض	(%)	العجز أو الفائض	(%)
مجموعة الحبوب (جملة)	22.81	58.91	20.32	53.46	16.27	47.56
القمح والدقيق	5.84	15.08	5.49	14.45	3.95	11.55
الذرة الشامية	0.79	2.05	1.11	2.93	0.48	1.41
الأرز	0.69	1.79	0.80	2.09	0.88	2.57
الشعير	0.28	0.73	0.32	0.85	0.27	0.78
الذرة الرفيعة	15.20	39.26	12.60	33.15	10.69	31.26
البطاطس	(0.11)	2.46	(0.07)	1.66	0.18	0.52
جملة البقوليات	0.79	2.04	0.91	2.40	0.99	2.89
جملة الخضر	(2.06)	45.96	(2.00)	44.27	(0.09)	6.37
جملة الفواكه	(0.89)	19.90	(1.13)	25.06	1.63	4.77
التمور والبلح الطازج	0.07	0.18	(0.26)	5.85	(0.55)	39.10
السكر (المكرر)	3.56	9.20	3.24	8.52	3.15	9.22
جملة الزيوت والشحوم	2.38	6.16	1.99	5.25	3.02	8.82
جملة اللحوم	6.86	17.72	7.99	21.02	6.36	18.61
لحوم الحمراء	3.86	9.97	4.45	11.71	3.59	10.51
لحوم بيضاء	3.00	7.75	3.54	9.32	2.77	8.10
الأسماك	(1.42)	31.68	(1.31)	29.02	(0.76)	54.53
البيض	0.26	0.67	0.21	0.55	0.15	0.44
الألبان ومنتجاتها	2.06	5.31	3.34	8.79	2.45	7.16
جملة العجز	38.53	100.00	38.01	100.00	34.20	100.00
جملة الفائض	(4.48)	100.00	(4.51)	100.00	(1.39)	100.00
إجمالي الفجوة الغذائية	34.05		33.50		32.81	

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

تختلف مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية العربية وفقا لأعداد السكان ومستويات الدخول، والأنماط والعادات الاستهلاكية السائدة، هذا بجانب حجم الموارد الزراعية الطبيعية المتاحة وكفاءة استخدامها[1].

الشكل (13): مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية الفترة (2014-2016م)

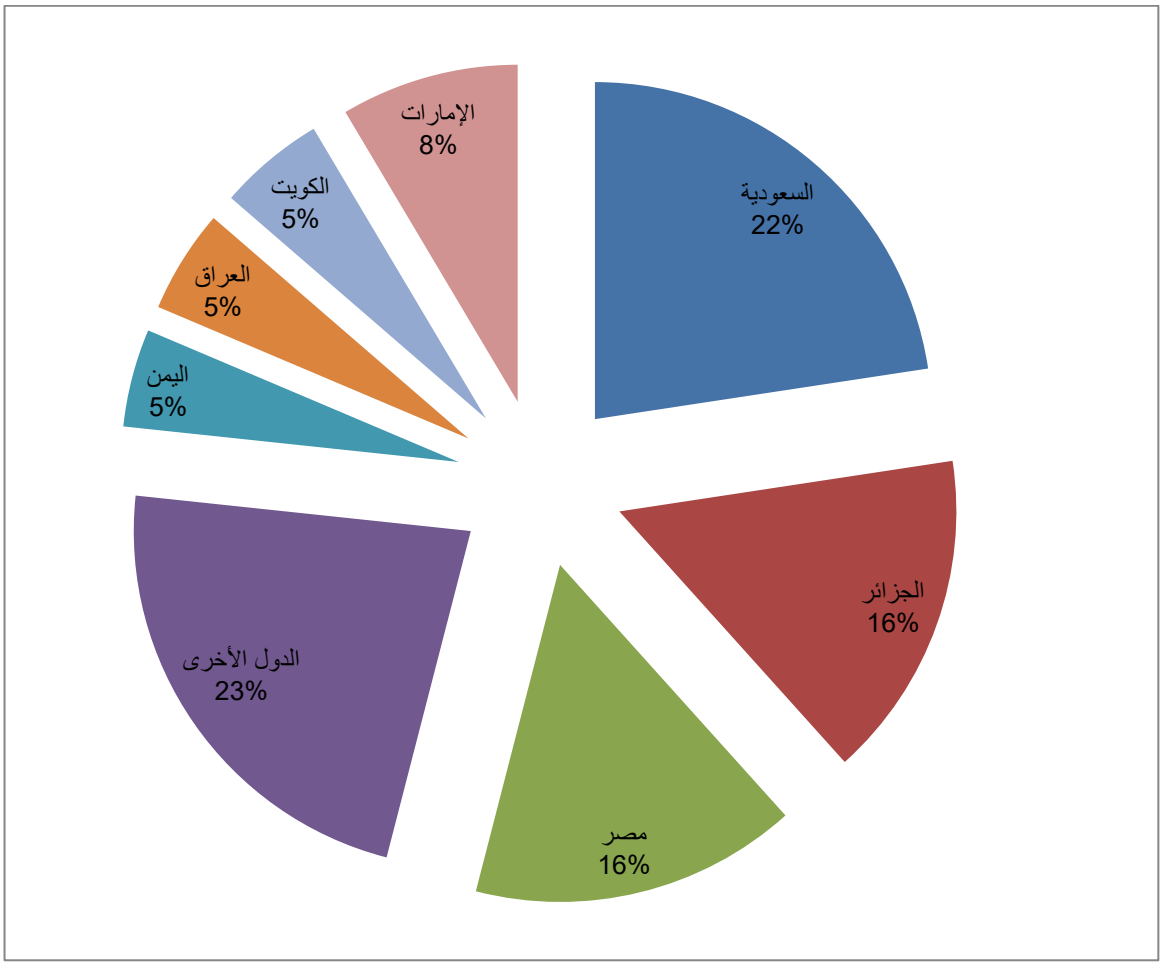

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية.

يتضح أن خمس دول عربية تساهم بنحو (67.67%) من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية من السلع الرئيسية لمتوسط الفترة (2014 . 2016م) وهي السعودية والجزائر، ومصر والإمارات، والكويت.

[1]- مرجع سابق: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

جدول (21): مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية (%)

الدولة	2014م	2015م	2016م	متوسط الفترة (2014-2016م)
السعودية	24.49	24.73	18.58	22.6
الجزائر	17.02	16.97	13.24	15.74
مصر	16.01	18.93	12.09	15.68
الإمارات	5.18	5.23	15.2	8.54
الكويت	4.34	5.31	5.67	5.11
العراق	4.79	2.87	7.26	4.97
اليمن	5.55	4.59	3.95	4.7
قطر	3.63	4.18	3.06	3.62
الأردن	2.6	2.64	4.36	3.2
لبنان	3.32	2.75	3.13	3.07
ليبيا	3	2.49	2.78	2.76
السودان	2.65	3.19	2.46	2.77
عمان	2.43	2.75	2.62	2.6
البحرين	1.67	1.45	1.37	1.5
فلسطين	0.59	0.58	0.18	0.45
دول أخرى	2.73	1.34	4.05	2.71
الإجمالي	100	100	100	100

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

المطلب الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي العربي.

وفقاً لتعريف مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996م، فإن الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع كل الناس في جميع الأوقات بإمكانية الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى أغذية كافية ومغنية تلبي احتياجاتهم الغذائية من أجل حياة صحية ونشطة.

ووفقا لـ (The Economist & Intelligence Unit)، فإن مؤشر الأمن الغذائي العالمي هو مؤشر مركب يتألف من ثلاثة مكونات أساسية، هي القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، وتوافر الغذاء، وجودة وسلامة الغذاء. ويحسب على أساس المجموع المرجح للمكونات الأساسية الثلاثة. يتألف كل مكون من المكونات أعلاه بدوره من عدد من المؤشرات الكمية والعددية ذات الصلة، قدرت قيمة هذا المؤشر على المستوى العالمي في عام 2016م بنحو (57.3%) كمتوسط لمائة وثلاث عشرة دولة، فيما تراوحت قيمته لنفس العام بين (86.6%) في الولايات المتحدة كحد أعلى، و(24%) كحد حد أدنى في بوروندي. على المستوى العربي تفوق قيمة المؤشر المتوسط العالمي حيث بلغت نحو (58.9%)، في عام 2016م. وتراوحت هذه القيمة بين حد أعلى في قطر بنحو (77.5%) تليها سلطنة عمان بنحو (73.6%) وحد أدنى في اليمن بلغ نحو (34%). تتوزع هذه النسبة على المكونات الثلاثة الرئيسة بواقع (61.1%) للقدرة على تحمل كلفة الغذاء، (57.4%) لمؤشر توافر الغذاء، و(57.2%) لجودة وسلامة الغذاء[1]. شكل (14)

[1]- تم حسابها من بيانات The Economiste & Intelligence Unit، على الشبكة الدولية.

شكل (14): متوسط قيم المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي العربي عام 2016

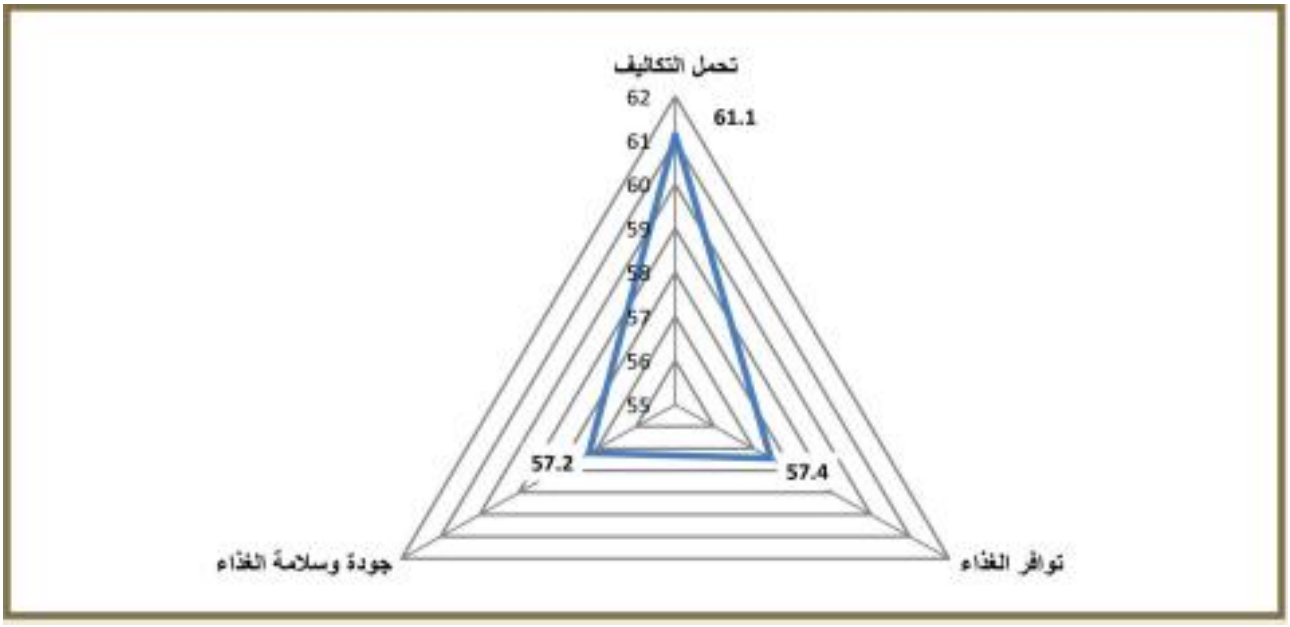

المصدر: بيانات The Economist & Intelligence Unit، على الشبكة الدولية

1/ القدرة على تحمل تكاليف الغذاء: (Affordability)

يتم قياس القدرة على تحمل التكاليف عن طريق عدد من المؤشرات، منها:

- استهلاك الغذاء كنسبة من الإنفاق الأسري (%). ويقيس هذا المؤشر نسبة ما تنفقه الأسرة من دخلها على الغذاء.
- نسبة السكان الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر العالمي، وهو مؤشر لقياس انتشار الفقر، محسوبا وفقا لـ(The Economist & Intelligence Unit) كنسبة مئوية من السكان الذين يعيشون على أقل من (3.1) دولار أمريكي في اليوم على أساس سعر التعادل (PPP) لعام 2011م .
- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار فرد).
- وجود برامج لسلامة الغذاء، وهو مقياس للمبادرات العامة لحماية الفقراء من الصدمات المرتبطة بالغذاء، ويختص هذا المؤشر ببرامج سلامة الأغذية التي تشمل المساعدات الغذائية العينية، وقسائم الأغذية الكوبونات)، وبرامج التغذية المدرسية من جانب الحكومة أو المنظمات غير anmetres الحكومية أو القطاعات الأخرى. ويتدرج هذا المؤشر من (0–4)، حيث يعني الصفر عدم وجود برامج حمانية، ويعني الرقم (4) وجود كامل لبرامج سلامة الغذاء، جدول (22).

الجدول (22): مؤشرات القدرة على تحمل تكاليف الغذاء في الوطن العربي عام 2016م

البيان	الوطن العربي		المتوسط العالمي
	عدد الدول العربية	المتوسط	
القدرة على تحمل تكاليف الغذاء	14	61.13	55.6
استهلاك الغذاء كنسبة من الإنفاق الأسري (%)	14	30.53	29.90
السكان الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر العالمي (%)	14	10.06	25.50
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار/فرد)	14	35202.9	20585.3
وجود برامج لسلامة الغذاء	14	2.71	2.70

المصدر: تم حسابها من بيانات The Economiste & Intelligence Unit، على الشبكة الدولية

إن مكون القدرة على تحمل تكاليف الغذاء يرتبط بدرجة كبيرة بمتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ولذلك قد بلغ أعلى أداء في مكون القدرة في الدول العربية التي ي فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[1]شكل (15).

[1]- مرجع سابق: تم حسابها من بيانات The Economiste & Intelligence Unit، على الشبكة الدولية.

الشكل (15): مكونات القدرة على تحمل تكاليف الغذاء حسب الدول العربية2016م

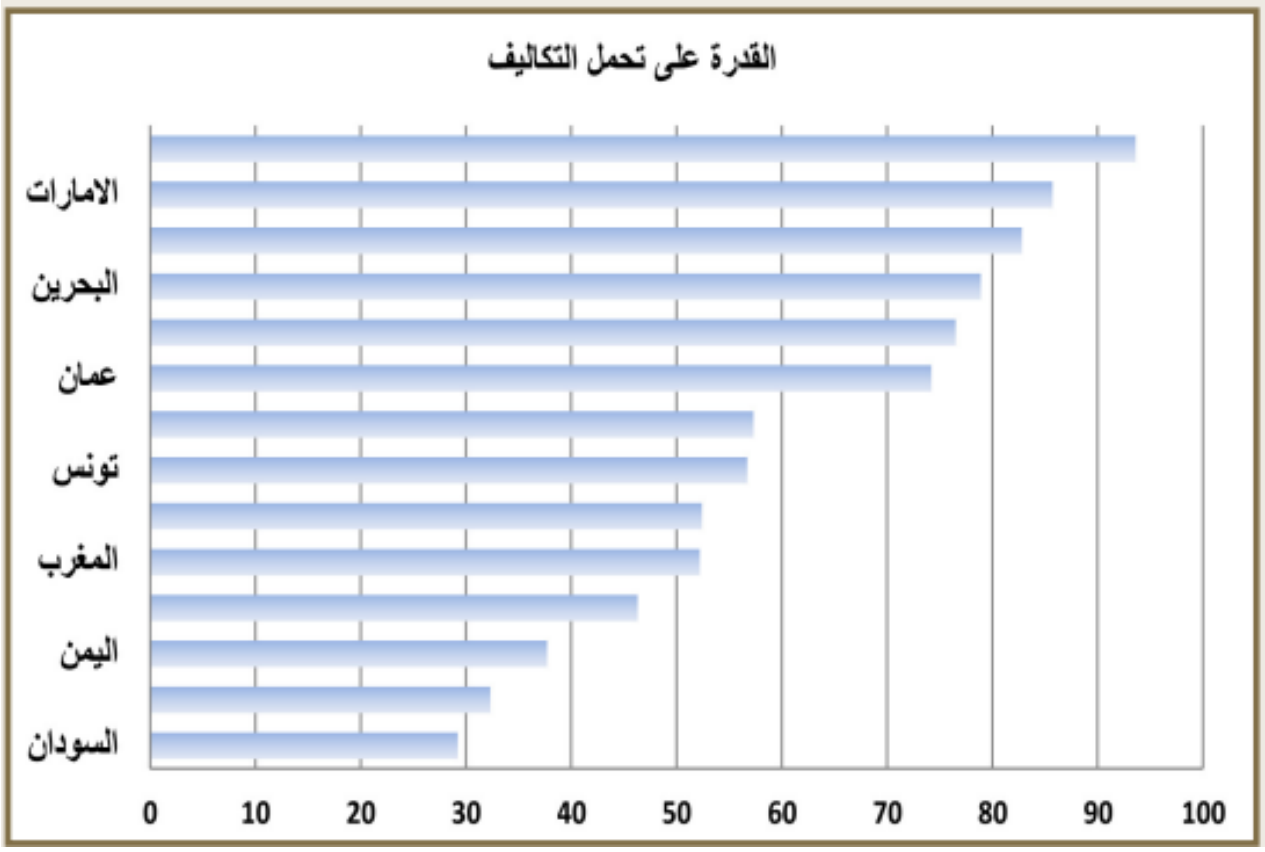

توفر الغذاء (Availability):

يتم قياس هذا المكون عن طريق عدد من المؤشرات، منها:

- كفاية الكميات المعروضة من الغذاء: هو مؤشر مركب يقيس توافر الغذاء من خلال الإمدادات الغذائية بالكيلوغرام / الفرد / اليوم ومستويات المعونة الغذائية: وهو مقياس يتدرج من (صفر – 100). وكلما ابتعد عن الصفركان المؤشر إيجابيا.
- متوسط عرض الغذاء: هو تقديرات لمتوسط نصيب الفرد من الأغذية المتاحة للاستهلاك (كيلو كالورى للفرد اليوم).
- البنية التحتية الزراعية وهو مؤشر مركب يقيس القدرة على تخزين ونقل المحاصيل إلى السوق. (كلما ارتفعت قيمة المؤشر دل ذلك على جودة البنية التحتية الزراعية).
- تقلب الإنتاج الزراعي: الانحراف المعياري لنمو الإنتاج الزراعي على مدى فترة العشرين سنة الأخيرة التي تتوافر عنها البيانات.

- الفاقد من الغذاء: مؤشر يقيس كميات فاقد ما بعد الحصاد وقبل الاستهلاك كنسبة من إجمالي العرض المحلي (الإنتاج وصافي الواردات وتغيرات المخزون من المحاصيل والمنتجات الحيوانية والسمكية، بالطن.

ويؤثر هذا المكون على مكون القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، حيث أن مؤشر القدرة على تحمل وتعمل التكاليف لا يكون ذا قيمة في ظل عدم توفر الأغذية أو في ظل صعوبة الوصول إليها. الدول العربية على ضمان توافر إمدادات الأغذية وتطوير الأسواق الزراعية، والحد من صدمات الإمدادات الغذائية، جدول (23).

جدول (23) : مؤشرات توفر الغذاء في الوطن العربي عام 2016

البيان	الوطن العربي		المتوسط العالمي
	عدد الدول	المتوسط	
توفر الغذاء	14	57.44	55.6
كفاية الكميات المعروضة من الغذاء	14	71.14	57.50
متوسط عرض لغذاء	14	3099	2865.6
البنية التحتية الزراعية	14	65.54	57.30
تقلب الإنتاج الزراعي	14	0.15	0.10
الفاقد من الغذاء	14	5.05	5.40

المصدر: تم حسابها من بيانات The Economiste & Intelligence Unit، على الشبكة الدولية

3- جودة و سلامة الغذاء :

مؤشر مركب يقيس مدى ملائمة البيئة لسلامة الغذاء ويتراوح بين (صفر-100). ويضم كل مؤشر عددا من المؤشرات الفرعية، ويوضح جدول (24) بعض مؤشرات جودة وسلامة الغذاء في الوطن العربي عام 2016م

يذهب مكون الجودة والسلامة إلى ما هو أبعد من مقاييس الرعاية الاجتماعية التقليدية مثل الفقر وقضايا الوصول والإمدادات، حيث يعمل على استعراض شامل لنوعية الغذاء، على أساس أن الأمن الغذائي يتطلب حصول الناس على أغذية مغذية تلبي الاحتياجات الغذائية.

يتم قياس جودة الأغذية وسلامتها عبر خمسة مؤشرات[1]:

- **تنوع النظام الغذائي:** ويقيس هذا المؤشر حصة الأغذية غير النشوية في إجمالي استهلاك الطاقة الغذائية.
- الالتزام بتوفر المعايير التغذية: مؤشر مركب يقيس مدى الالتزام بتوفر المعايير التغذية ويتدرج من (صفر – 100)، حيث القيمة الأعلى تعني التزاما أكبر بتوفر المعايير التغذية.
- توافر العناصر الغذائية الصغرى: مؤشر مركب يقيس مدى توافر الحديد وفيتامين (أ) في الإمدادات الغذائية.
- جودة البروتين: يقيس هذا المؤشر كمية البروتين الجيد المستهلكة باستخدام منهجية البروتين القابل للهضم مصححة على تدريج الأحماض ألأمينيه(PDCAAS). وتشمل طريقة الحساب الملف الحمضي ألأميني، وقيمة هضم البروتين، ومتوسط الكميات المستهلكة (جرام) من كل عنصر من المواد الغذائية التي تسهم بحد أدنى 2% في البروتين المستهلك.

[1]- نفس المرجع السابق: بيانات The Economiste & Intelligence Unit، على الشبكة الدولية

جدول(24): مؤشرات جودة و سلامة الغذاء في الوطن العربي عام 2016م

البيان	الوطن العربي		المتوسط العالمي
	عدد الدول	المتوسط	
جودة و سلامة الغذاء	14	57.2	58.5
تنوع النظام الغذائي	14	48.2	51.60
المعايير التغذوية	14	64.01	57.30
توافر العناصر الغذائية الصغرى	14	47.80	57.30
جودة البروتين	14	60.45	57.80
سلامة الأغذية	14	79.42	57.30

المصدر: تم حسابها من بيانات The Economiste & Intelligence Unit، على الشبكة الدولية

إن من أهم مكونات ومتضمنات مفهوم الأمن الغذائي الذي تتبناه المنظمة العربية للتنمية الزراعية شرط توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين لنشاط وصحة المواطن العربي ومما لا شك فيه فإن مراقبة الغذاء لضمان مطابقته لمواصفاته ومحتوياته، وخلوه من كل أنواع التلوث التي يمكن أن تجد طريقها إلى الغذاء تعتبر من أهم خطوات ضمان حصول المستهلك على الغذاء بالكمية اللازمة والنوعية المطلوبة، وهو أمريهم كافة شرائح المجتمع أفرادا وجماعات ومؤسسات رسمية وشعبية. فالمستهلك في الوطن العربي شأنه في ذلك شأن بقية المستهلكين في المجتمعات الأخرى، يحاط بكثير من المهددات والمخاطر الصحية التي يمكن أن يسببها تناول الغذاء الملوث، كما أن المستهلك يتعرض إلى مخاطر أخرى ناتجة عن الغش والتدليس التجاري، وتزداد هذه المخاطر في ظل تحرير التجارة الدولية وسهولة انسياب السلع الغذائية وتبادلها بين بلدان العالم.

وتواجه نظم سلامة الغذاء في الوطن العربي عددا من الصعوبات، منها[1]:

[1]- نفس المرجع السابق: بيانات The Economiste & Intelligence Unit.

- إن معظم الدول العربية ليس لها جهاز أو كيان مؤسسي مستقل واحد معني بسلامة الغذاء والرقابة على الأغذية، ولذلك تعاني العديد من الدول من تعدد وتشابك الاختصاصات بين الوزارات والهيئات المختلفة المنوط بها مهام التفتيش والرقابة على الأغذية وإصدار التشريعات.
- عدم كفاية الكوادر الفنية المتخصصة بالإضافة إلى قلة فرص التدريب المستمر وبرامج تنمية القدرات.
- صعوبات تطبيق معايير الجودة والسلامة، وصعوبات الرقابة والتفتيش على الأسواق المحلية في العديد من الدول العربية.
- كثير من الدول العربية ليس لديها نظم لتقييم وتحليل المخاطر في الأغذية.
- قلة أو ضعف قواعد بيانات سلامة الغذاء ونظمها في العديد من الدول العربية.
- قلة ومحدودية أنشطة جمعيات حماية المستهلك في العديد من الدول العربية.
- عدم وجود إستراتيجية واضحة لسلامة الغذاء في معظم الدول العربية.
- ويزداد اهتمام الدول العربية بحماية المستهلك وببرامج التثقيف التغذوي وإنشاء أجهزة الرقابة على الأغذية وإعداد وتطوير نظم الرقابة على الأغذية بما في ذلك تفعيل تشريعات الرقابة على سلامة الغذاء، وتفعيل دور الهيئات الحكومية ومنظمات النفع العام لحماية المستهلك.

وقد نفذت المنظمة العربية للتنمية الزراعية في عام 2016 عددا من الأنشطة ذات العلاقة بسلامة الغذاء، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- مشروع المواصفات العربية الاسترشادية الموحدة للحوم ومنتجاتها.
- مشروع إعداد المواصفات المعتمدة للزيوت الغذائية النباتية في الدول العربية.
- مشروع الدعم الفني للحجر الزراعي (المملكة العربية السعودية).
- مشروع المواصفات العربية الاسترشادية الموحدة لمنتجات الألبان.
- تنفيذ عدد من الدورات التدريبية، والاجتماعات، وتقديم الاستشارات.
- دراسة واقع نظم سلامة الغذاء في الوطن العربي.

وعلى المستوى القومي تتعاون المنظمة مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة التكامل الاقتصادي)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تنفيذ مشروع (تعزيز قدرات التجارة العربية في مجال السلع الغذائية والزراعية من خلال نظام عربي موحد لتقييم المطابقة والسلامة

الغذائية بين البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية)، يتمثل الهدف الرئيس لهذا المشروع في دعم الجهود الإقليمية عن طريق معبر التكامل الإقليمي والتنسيق الفعال وموائمة معايير السلامة الغذائية وضمان الامتثال لقواعد التجارة الدولية واللوائح الفنية والحواجز الفنية التجارة والاتفاقات بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية (SPS). ويهدف المشروع أيضا إلى:

- وضع معايير الجودة والسلامة والمواصفات الفنية للسلع الغذائية الزراعية الرئيسية.
- توحيد المواصفات العربية الخاصة بالسلع والمنتجات الغذائية والزراعية.
- توحيد الأنظمة واللوائح الفنية للسلع والمنتجات الغذائية العربية.
- مساعدة الدول العربية على وضع أنظمة وطنية متكاملة للسلامة الغذائية.
- إطلاق المبادرة الإقليمية العربية للسلامة الغذائية للمساهمة في الأمن الغذائي العربي.

المبحث الثالث: تحليل التجارة الخارجية العربية

المطلب الأول: تحليل الفجوة التجارية الغذائية والأمن الغذائي العربي

تعرف الفجوة الغذائية على انها الفرق بين الاستهلاك والإنتاج من الغذاء بينما سنعرف مصطلح الفجوة الغذائية التجارية على أنها الفارق بين الصادرات والواردات الغذائية، وذلك لمعرفة تغطية الصادرات الغذائية إلى الواردات من الغذاء.

الجزائر:

جدول (25): تطور الفجوة الغذائية والأمن الغذائي في الجزائر للفترة (2013،2015).

(ألف دولار)

السنة	الواردات الغذائيةمن الدول العربية	الصادراتالغذائيةنحو الدول العربية	الفجوة التجاريةالغذائية
2013	65014	28620	-36394
2014	168995	166810	-2185
2015	151492	60062	-91430

مصدر: من إعداد الطالبين، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلد رقم 36، أعداد متفرقة.

نلاحظ ارتفاع الواردات خلال سنة 2014 حيث بلغت 168995 مع ارتفاع الصادرات حيث بلغت 166810 مع انخفاض في الفجوة الغذائية التي قدرت بـ 2185-، حيث عرفت انخفاض في سنة 2015 كل من الواردات والصادرات مع زيادة في الفجوة الغذائية التي قدرة بـ 91430-.

وعليه نستخلص أنه هنالك اتساع في الفجوة الغذائية وفي تغطية صادرات لوارداتها، وعليه فان مساهمة الجزائر نحو الدول غير متوازنة بين الصادرات والواردات وان زيادة القيمة للطرفين تزيد من نسبة نجاح وتحقيق الامن الغذائي العربي

الأردن:

جدول (26): تطور الفجوة الغذائية والأمن الغذائي في الأردن للفترة (2013،2015).

(ألف دولار)

السنة	الواردات الغذائية	الصادراتالغذائية	الفجوة التجارية الغذائية
2013	671169	1266572	595403
2014	453331	1312359	859028
2015	949239	1325875	376636

مصدر: من إعداد الطالبين، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلد رقم 36، أعداد متفرقة.

شكلت واردات الأردن حوالي 671169 سنة 2013 تقابلها 1266572 من الصادرات التي شكلت فجوة غذائية تقدر بـ595403حيث ارتفعت الفجوة في العام الموالیلتبلغ 859028 مع انخفاض في الواردات 453331 وللصادرات 1312359 ولتعود في سنة 2015 الفجوة إلى الانخفاض فتبلغ 376636، مع زيادة في الصادرات وهذا دلالة على ارتفاع مستوى الواردات الذي بلغ 949239 مقارنة مع الصادرات الذي هو الآخر بلغ 1325875.

وعليه نستنتج أن الأردن من بين الدول المساهمة بنسبة جيدة في تصدير الغذاء نحو الدول العربية مما يعزز قدرته على تحقيق الامن الغذائي البيني حال الاستمرار بهذه الكيفية.

البحرين:

جدول (27): تطور الفجوة الغذائية و الأمن الغذائي في البحرين للفترة (2013،2015).

(ألف دولار)

السنة	الواردات الغذائية	الصادراتالغذائية	الفجوة التجارية الغذائية
2013	183410	37740	-145670
2014	183410	37740	-145670
2015	183410	37740	-145670

مصدر: من إعداد الطالبين، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلد رقم 36، أعداد متفرقة.

كما في الجدول الآتي الذي يبين لنا أن قيمالواردات والصادرات مستقر مع استقرار في الفجوة الغذائية مما يدل على عجز كبير في الجهاز الإنتاجي البحريني، والذي يتطلب دراسة عميقة وإصلاحاتأعمق لتدارك الخلل الكبير في الفجوة، في حين تشير النسب الخاصة بسنتي 2014 و2015إلى الثبات في الصادرات والواردات وهذا يرجع إلىالإحصائيات المدرجة لدى المنظمة العربية للتنمية الزراعية والتي لم تحينها لعدم تصريح الدولة المعنية بقيم هذه السنوات.

و من خلال الفجوة المسجلة في الجدول أعلاه يظهر جليا بان البحرين من الدول المستوردة للغذاء عربيا و عالميا مما يجعلها تساهم في الامن الغذائي العربي فقط باستقبال فوائض الدول الأخرى

تونس:

جدول (28): تطور الفجوة الغذائية و الأمن الغذائي في تونس للفترة (2013،2015).

(ألف دولار)

السنة	الواردات الغذائية العربية	الصادراتالغذائية العربية	الفجوة الغذائية
2013	146696	343049	196353
2014	184200	259692	75492
2015	126234	411279	285045

مصدر: من إعداد الطالبين، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلد رقم 36، أعداد متفرقة.

تعتبر تونس من الدول المصدرةنحو الدول العربية نرى من خلال الجدول أنه في السنوات الثلاثة 2013، 2014، 2015 على التوالي حيث نلاحظ في السنة الثانية انخفاض قيمة الفجوة الغذائية معارتفاع كمية الواردات التي بلغت 184200 وانخفاض كمية الصادرات التي بلغت 259692 مقارنة بالسنة الأولى التي بلغت 146696 للواردات و343049 للصادرات وفي السنة الأخيرة تعود قيمةالصادرات بالارتفاع لتصبح 411279 مع ارتفاع قيمة الفجوة الغذائية لتصبح 285045 مع انخفاض في قيمة الواردات متخطية السنتين الماضيتين.

ونفسر النسب المدرجة أعلاه بتوجه الاقتصاد التونسي إلى توجيه بعض المنتجات إلى التصدير بالدرجة الأولى رغم الطلب المتزايد عليها وذلك لحاجة الدولة إلى تغطية عجزها في الميزان التجاري، إضافة لكون وارداتها من خارج الدول العربية، أما الارتفاع والانخفاض في قيمة فجوة الغذائية فيرجع إلى تذبذب الإنتاج المحصولي حسب كل سنة.

السعودية:

جدول (29): تطور الفجوة الغذائية والأمن الغذائي في السعودية للفترة (2013،2015).

(ألف دولار)

السنة	الواردات الغذائية العربية	الصادراتالغذائية العربية	الفجوة الغذائية
2013	2401823	1903176	−498647
2014	2401823	1868697	−533126
2015	2401823	1868697	−533126

مصدر: من إعداد الطالبين، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلد رقم 36، أعداد متفرقة.

نلاحظ أن الفجوة الغذائية لدولة السعودية في السنوات الثلاثة 2013، 2014، 2015 كلها بالسالب وهذا يرجع لارتفاع كمية الواردات وانخفاض كمية الصادرات نحو الدول العربية،وعليه نستخلص انه هنالك تقارب ثبات في الكميات المصدرة والمستوردة فعليا سنويا أي ان السعودية لها ميزان تجاري عربي مستقر و متوازن كونها تدعم تجارة العربية البينية

السودان:

جدول (30): تطور الفجوة الغذائية و الأمن الغذائي في السودان للفترة (2013،2015).

(ألف دولار)

السنة	الواردات الغذائية العربية	الصادراتالغذائية العربية	الفجوة الغذائية
2013	/	379240	/
2014	599450	897210	297760
2015	599450	897210	297760

مصدر: من إعداد الطالبين، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلد رقم 36، أعداد متفرقة.

نلاحظ كمية الصادرات والواردات لدولة السودان في السنتين 2014، 2015م مستقرين تقابلهما ثبات الفجوة الغذائية وعليه وذلك راجع إلى قطاعها الزراعي الجيد الذي ينعكس بالإيجاب على ميزانها التجاري الزراعيواقتصادها خلال هذه السنوات، والذي تترجمه فجوة الغذائية من خلال استقرارالكميات المنتجة محليا والمصدرة نحو الدول العربية مما يجعلها مساهما فعالا في تحقيق الامن الغذائي العربي.

سوريا:

جدول (31): تطور الفجوة الغذائية والأمن الغذائي في سوريا للفترة (2013،2015).

(ألف دولار)

السنة	الواردات الغذائية العربية	الصادراتالغذائية العربية	الفجوة الغذائية
2013	516527	1533869	1017342
2014	516527	1533534	1017007
2015	516527	1533534	1017007

مصدر: من إعداد الطالبين، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلد رقم 36، أعداد متفرقة.

رغم الحروب التي مست دولة سوريا إلا أنها لم تمنع الدولة من زوال نشاطها فقد بلغت نسب الصادرات للسنوات الثلاثة 2013، 2014، 2015، 153369، 1533534، 1533534 على التوالي يقابله استقرارفي الواردات مع استقرار في فجوة غذائية بلغت في السنة الأولى 1017342، والسنة الثانية 1017007، وسنة الثالثة 1017007.

مما يفسر بسعي دولة سوريا إلى دعم الامن الغذائي العربي والاستفادة من الفوائض الإنتاجية عربيا.

عمان:

جدول (32): تطور الفجوة الغذائية والأمن الغذائي في عمان للفترة (2013،2015).

(ألف دولار)

السنة	الواردات الغذائية العربية	الصادراتالغذائية العربية	الفجوة الغذائية
2013	918266	758878	-159388
2014	1041357	725778	-315579
2015	1205402	773624	-431778

مصدر: من إعداد الطالبين، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلد رقم 36، أعداد متفرقة.

نلاحظ أنه هنالك ارتفاع تدريجي للواردات في السنوات الثلاثة لدولة عمان مع استقرار في الصادرات مع ارتفاع في فجوة غذائية حيث في سنة 2013 بلغت 159388- في السنة الثانية يقابله 1041357 للواردات و725778 للصادرات وفجوة قدرت 315579-في السنة الأخيرة قابلتها زيادة في الواردات بلغت 1205402 و773624 للصادرات وفجوة 431778- سالبة.

وعليه نستخلص انه هنالك تقارب بين نسب تحقيق الامن الغذائي وحجم الفجوة الغذائية لدولة عمان مما كان مما كان هنالك تقارب في الكميات المنتجة محليا والمطلوبة فعليا سنويا مع تراجع انتاجها سنوات الأخيرة و الذي تغطيه عن طريق الاستيراد من الدول العربية.

فلسطين:

جدول (33): تطور الفجوة الغذائية والأمن الغذائي في فلسطين للفترة (2013،2015).

(ألف دولار)

السنة	الواردات الغذائية العربية	الصادراتالغذائية العربية	الفجوة الغذائية
2013	2171	7593	5422
2014	5082	18986	13904
2015	4966	35216	30250

مصدر: من إعداد الطالبين، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلد رقم 36، أعداد متفرقة.

نلاحظ زيادة في حجم الفجوة الغذائية بـ 30250دولار بقدر كبير وخاصة خلال سنة 2015 بالنسبة لدولة فلسطين وهذا راجع لكون فلسطين تتلقى مساعدات غذائية بنسب كبيرة ولكنها لا تدخل في ميزانها التجاري بحكم إنها هبات وليست مبادلة تجارية أما تحليل وضعية صادراتها نسبة الى وارداتها فلا يمكن ترجمتها بشكل صحيح نظرا للظروف الأمنية والسياسية التي تعيشهاالمنطقة.

قطر:

جدول (34): تطور الفجوة الغذائية والأمن الغذائي في قطر للفترة (2013،2015).

(ألف دولار)

السنة	الواردات الغذائية العربية	الصادراتالغذائية العربية	الفجوة الغذائية
2013	516022	0	-516022
2014	993379	0	-993379
2015	542403	0	-542403

مصدر: من إعداد الطالبين، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلد رقم 36، أعداد متفرقة.

نلاحظ إن نسبة الصادرات إلى الواردات معدومة بالنسبة لدولة قطر وهذا لعدم امتلاكها لقطاع زراعي مؤهل لخلق الفوائض القابلة للتصدير بحكم خصوصية جغرافية المنطقة واعتمادها علة الموارد النفطية والاستثمار الأجنبي المباشر.

الكويت:

جدول (35): تطور الفجوة الغذائية والأمن الغذائي في الكويت للفترة (2013،2015).

(ألف دولار)

السنة	الواردات الغذائية العربية	الصادراتالغذائية العربية	الفجوة الغذائية
2013	407738	112684	-295054
2014	407738	112684	-295054
2015	407738	112684	-295054

مصدر: من إعداد الطالبين، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلد رقم 36، أعداد متفرقة.

نلاحظ ان حجم الواردات والصادرات ثابت خلال ثلاث سنوات مع ثبات قيمة الفجوة الغذائية(الثبات راجع الى عدم التصريح المنتظم للمنظمة العربية للتنمية الزراعية).

وعليه تظهر الإحصائيات استقرار في اقتصادها خلال هذه السنوات مما أدى الى استقرار في الكميات المنتجة محليا والمطلوبة فعليا سنويا مما يبقي نسبة الخطر والهشاشة الاقتصادية مستقرة ومؤثرة على دولة كويت.

لبنان:

جدول (36): تطور الفجوة الغذائية والأمن الغذائي في لبنان للفترة (2013،2015).

(ألف دولار)

السنة	الواردات الغذائية العربية	الصادراتالغذائية العربية	الفجوة الغذائية
2013	2674330	2132429	−541901
2014	2342633	264943	−2077690
2015	543985	264766	−279192

مصدر: من إعداد الطالبين، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلد رقم 36، أعداد متفرقة.

نلاحظ انه كان هنالك تراجع في الواردات خلال سنوات ثلاث لدولة لبنان مع انخفاض الصادرات سنة 2014وتزايد حجم الفجوة الغذائية لدولة لبنان خلال سنة 2014حيث كان حجم الواردات أكثر من حجم الصادرات

وعليه نستخلص انهخلال سنة 2014 كانت لبنان في أحسن حالة اقتصادية نضرا بالنسبة للسنوات الأخرى مما أدى الى ارتفاع الفجوة الغذائية وهذا يدل على عجز اقتصادهاالزراعي على مواجهة الاحتياجات المحلية من الغذاء، ولجوئها إلى الاستيراد من الدول العربية ويتغير حجم الفجوة سنويا اعتمادا على الكميات المنتجة محليا والمطلوبة فعليا وكلما اتسع حجم هذه الفجوة كلما اعتبرنا ان الامن الغذائي في لبنان معرض للتدهور. كما انها شهدت تطورا ونموا اقتصاديا معتبرا خلال سنة 2014.

مصر:

جدول (37): تطور الفجوة الغذائية والأمن الغذائي في مصر للفترة (2013،2015).

(ألف دولار)

السنة	الواردات الغذائية العربية	الصادراتالغذائية العربية	الفجوة الغذائية بين الصادرت والواردات
2013	481630	2925633	2444003
2014	514604	2882390	2367786
2015	473037	2790602	2317565

مصدر: من إعداد الطالبين، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلد رقم 36، أعداد متفرقة.

نلاحظ انه كان هنالك تذبذب في الفجوة بين الصادرات والواردات حيث ارتفعت قيمة الواردات سنة 2014 مقارنة ب 2013 غير انها عاودت الانخفاض في سنة 2015، بينما اتسمت قيم الصادرات بالانخفاض تدريجيا خلال السنوات المذكورة وهو وما سينتج عنه تقلص الفائض التجاري العربي و نقص المساهمة في أمنه الغذائي.

المغرب:

جدول (38): تطور الفجوة الغذائية والأمن الغذائي في مغرب للفترة (2013).

(ألف دولار)

السنة	الواردات الغذائية العربية	الصادراتالغذائية العربية	الفجوة الغذائية
2013	279398	276149	-3249
2014	279398	/	/
2015	279398	/	/

مصدر: من إعداد الطالبين، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلد رقم 36، أعداد متفرقة.

نلاحظ ان حجم الواردات أكثر من حجم الصادرات خلال فترة 2013 بالنسبة لدولة المغرب حيث قدرة الواردات بـ 279398 دولار وحجم الصادرات بـ 276149 دولار حيث بلغت الفجوة الغذائية 3249- .

وعليه نستخلص ان مساهمة المغرب نحو الدول متوازنة بين الصادرات والواردات وان زيادة القيمة للطرفين تزيد من نسبة نجاح وتحقيق الامن الغذائي العربي.

اليمن:

جدول (39): تطور الفجوة الغذائية والأمن الغذائي في اليمن للفترة (2013،2015).

(ألف دولار)

السنة	الواردات الغذائية العربية	الصادراتالغذائية العربية	الفجوة الغذائية
2013	424017	155353	−268664
2014	424017	162381	−261636
2015	424017	162381	−261636

مصدر: من إعداد الطالبين، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلد رقم 36، أعداد متفرقة.

نلاحظ ان حجم الواردات مستقر خلال ثلاث سنوات الدراسة في حين تطورات نسبة الصادرات مقارنة بسنة 2015 مما يعني التوجه نحو تقليص الفجوة بين الصادرات والواردات.

المطلب الثاني: مساهمة الدول العربية في إجمالي التجارة الزراعية البينية

جدول (40): قيمة الواردات والصادرات والتجارة البينية الزراعية خلال الفترة 2013-2015(**الف دولار**)

الدولة	2013				2014				2015			
	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية	نسبة التجارة البينية	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية		الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية	
الأردن	671169	1266572	1937741	8.98	453331	1312359	1765689	8.5	949239	1325875	2275114	12.99
البحرين	183410	37740	221150	1.02	183410	37740	221150	1.06	183410	37740	221150	0.12
تونس	146669	343049	489718	2.27	184200	259692	443891	2.13	126234	411279	537513	3.07
الجزائر	65014	28620	93634	0.43	168995	166810	335805	1.61	151492	60062	211554	1.20
السعودية	2401823	1903176	4304999	19.96	2401823	1868697	4270521	20.57	2401823	1868697	4270521	24.39
السودان	12263	379240	391503	1.81	599450	897210	1496660	7.2	599450	897210	196660	1.12
سوريا	516527	1533869	2050396	9.50	516527	1533534	2050061	9.87	516527	1533534	2050061	11.71
عمان	918266	758878	1677143	7.77	1041357	725778	1767135	8.51	1205402	773624	1979026	11.30
فلسطين	2171	7593	9764	0.04	5082	18986	24068	0.11	4966	35216	40182	0.22
قطر	516022	0	516022	2.39	993379	0	993379	4.78	542403		542403	3.09
الكويت	407738	112684	520422	2.41	407738	112684	520422	2.50	407738	112684	520422	2.97
لبنان	2674330	2132429	4806759	22.29	2342633	264943	2607576	12.56	543985	264766	808751	4.62
مصر	481630	2925633	3407263	15.80	514604	2882390	3396994	16.36	473037	2790602	3263638	18.64
المغرب	279398	276149	555547	2.57	279398		279398	1.34	/	/	/	/
اليمن	424017	155353	579370	2.68	424017	162381	586398	2.82	424017	162381	586398	3.35
المجموع			21561431	100			20759147	100			17503393	100

مصدر: من إعداد الطالبين، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلد رقم 36، أعداد متفرقة.

من خلال الجدل رقم 40نلاحظ أن الواردات كانت أكثر من الصادرات في بعض الدول و عكس صحيح كما أنه عدم وجود توازن بين الصادرات و الواردات و تجارة بينة خلال سنوات ثلاث للدول العربية وفي ما يلي تفصيل لبعض نسبها:

بالنسبة لدولة الاردن فقد كانت نسبة مساهمتها في الامن الغذائي العربي مستقرة في حدود 8.5% غير أنها قفزت إلى حوالي 13% سنة 2015 بسبب تضاعف حجم الواردات مما يعني توجه الأردن إلى الاستيراد من الدول العربية ودعم الأمن الغذائي العربي.

اما بالنسبة لتونس كانت نسبة مساهمتها في الامن الغذائي العربي في حدود 2.27% في سنة2013 إلا أنها انخفضت نوعا ما في حدود 2.13% في سنة 2014 إلا أنها ارتفعت بنسبة 3.07% في سنة 2015 وهذا راجع لتزايد في حجم الواردات وهذا ما يدل على أن تونس متجهة نحو الاستيراد من الدول العربية ودعم الامن الغذائي العربي.

كما نرى من خلال الجدول أن الجزائر بلغت نسبة مساهمتها في الامن الغذائي العربي في حدود 0.43% في سنة 2013 للتضاعف خلال سنة 2014 لتبلغ 1.61% ثم تنخفض نوعا لتبلغ 1.20% خلال سنة 2015 وهذا راجع لتضاعف حجم الواردات وهذا ما يدل على أن الجزائر اتجهت نحو الاستيراد من الدول العربية ودعم الامن الغذائي العربي الا ان تراجع استيرادها من الغذاء راجع إلى زيادة الإنتاج تلك سنة.

بالنسبة لدولة السعودية فقد كانت نسبة مساهمتها في الامن الغذائي العربي مستقرة في حدود 19.96% في سنة 2013 غير أنها قفزت إلى حوالي 24.39% سنة 2015 مع استقرار حجم الواردات وهذا ما يدل على زيادة صادراتهاو اتجاهها نحو الاستيراد من الدول العربية ودعم الامن الغذائي العربي.

وبالنسبة لدولة السودان زادت نسبة مساهمتها في الامن الغذائي العربي سنة 2014 في حدود 7.2% لتنخفض إلى 1.12% سنة 2015 مع تراجع حجم الواردات وهذا ما يدل على تراجع دولة السودان في مساهمة في الامن الغذائي العربي وتوجههاللاستيراد من دول أخرى غير عربية.

وبالنسبة لسوريا كانت نسبة مساهمتها في الامن الغذائي العربي مستقرة في حدود 9.87% سنة 2014 غير انها عرفت ارتفاع في حدود 11.71% سنة 2015 مع استقرار في الواردات وهذا ما يدل على ان سوريا متجهة نحو الاستيراد من الدول العربية ودعم الامن الغذائي العربي.

وبالنسبة لدولة عمان فقد عرفت ارتفاع في نسبة مساهمتها كل سنة لتكون في حدود 11.30% سنة 2015مع ارتفاع كل سنة في حجم الواردات وهذا ما يدل على أن دولة عمان متجهة نحو الاستيراد من الدول العربية ودعم الامن الغذائي العربي.

وبالنسبة لفلسطين فقد عرفت استقرار في نسبة مساهمتها في سنوات الثلاث في حدود 0.22% مع زيادة في حجم الواردات غير أناها تعتبر اعانات من الدول العربية للوضعية السياسية لدولة فلسطين.

وبالنسبة لقطر عرفت نسبة مساهمتها ارتفاع في سنة 2014 في حدود 4.78% لتتراجع سنة 2015 في حدود 3.09%مع تغير في حجم الواردات وهذا ما يدل على تراجع دولة قطر في الاستيراد من الدول العربية وتوجهها نحو الاستيراد من دول اجنبية.

وبالنسبة للكويت فقد عرفت استقرار في حجم الواردات مع استقرار في نسبة مساهمتها في الامن الغذائي العربي في حدود 2.97% وهذا ما يدل على أن دولة الكويت متجهة نحو الاستيراد من الدول العربية ودعم الامن الغذائي العربي.

وبالنسبة للبنان فقد عرفت نسبة مساهمتها في الامن الغذائي العربي في حدود 22.29% سنة 2013 للتعرف انخفاضا كبيرا في سنتين 2014،2015 لتبلغ 4.62% سنة 2015 وهذا ما يدل على أن دولة لبنان متجهة نحو الاستيراد من دول اجنبية وعدم دعم تحقيق الامن الغذائي العربي.

وأما مصر فقد عرفت نسبة مساهمتها في تحقيق الامن الغذائي العربي ارتفاعا كل سنة لتكون في حدود 18.64% سنة 2015 وهذا ما دل على أن دولة مصر متجهة نحو الاستيراد من الدول العربية ودعم الامن الغذائي العربي

أما المغرب عرفت نسبة مساهمتها في الامن الغذائي العربي سنة 2013 في حدود 2.57% مع عدم توفر احصائيا للسنوات أخرى .

أما اليمن عرفت نسبة مساهمتها في الامن الغذائي العربي سنتي 2014،2015 في حدود 2.68%، 2.82% مستقرة نوعا ما لتعرف ارتفاعا سنة 2015 في حدود 3.35%و هذا ما يدل على أن دولة اليمن متجهة نحو الاستيراد من الدول العربية و تحقيق الامن الغذائي العربي.

خلاصة:

يعتبر الأمن الغذائي من أهم المشاكل التي تواجه الوطن العربي، و ذلك لعدم قدرة الدول العربية على خلق التكامل الاقتصادي التجاري بينهما و ذلك راجع لأسباب سياسية و اجتماعية مما جعل الدول العربية تقع في مشاكل اقتصادية مع تزايد النمو الديمغرافي في الوطن لعربي مما أدى إلى توجه بعض دول العربية للاستيراد من دول أجنبيه بحثا عن الكمية و النوعية التي تحتاجها إضافة إلى عدم وفرة بعض المنتجات التي يمكن تبادلها ما معناه عدم التوافق بين العرض و الطلب و بالتالي التأخر في تحقيق الامن الغذائي العربي.

خاتمة

نرى أن الواقع الذي أفرزته نهاية القرن العشرين فرض على مختلف الدول خاصة المتقدمة منها، التفكير والاتجاه إلى تكوين تكتلات اقتصادية أو تفعيل القائم منها بما يحقق لها أكبر المنافع ومراجعة الكثير من الضوابط التي تحكم أساليب على هذه التكتلات فأصبح التعاون والتكامل الإقليمي السمة الغالبة التي تحكم العلاقات الدولية في الوقت الراهن. أن موضوع التكامل الاقتصادي احتل بمختلف أشكاله وصوره مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصاديات الحديثة، بعدما أدركت مختلف دول العالم أهمية وضرورة التعاون الاقتصادي فيما بينها، وباعتبار منطقة التجارة العربية الكبرى هي من أبرز أشكال التكامل الاقتصادي العالميوالعربي حيث عمدت منذ نشأتها على توحيد وتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية في إطار تكاملي تمخض عنه قوة اقتصادية أو اتحاد الاقتصادي عربي محصل سنوات من العمل المتواصل. باعتبار التجارة البينية من المداخل الهامة للتكامل الاقتصادي ونظرا للدور الذي تؤديه في دفع مسيرتها نحو الأمام كان لزاما على دول منطقة التجارة العربية الكبرى أن تعمل على تنميتها وتطويرها ولن يتسنى لها ذلك إلا إذا عملت على إزالة وتخفيف العوائق التي تواجهها.

وقامت دول الأعضاء بتنسيق سياستها التجارية للوصول إلى سياسة موحدة في مواجهة العالم الخارجي وذلك بإزالة العوائق التجارية والسياسية فيما بينهم ويمكن أن ينتقل من تكامل مقتصر على تحرير التجارة في السلع إلى تكامل المتعلق بالسياسات كما هو الحال في منطقة التجارة العربية الكبرى. كما ركزت التجارة العربية البينية على المبادلات التجارية بين دول الأعضاء على عكس التجارة الخارجية تكون بين الأعضاء والدول غير الأعضاء أو الشريكة لمنطقة التجارة العربية الكبرى وقد سجلت مستوى عالي بالنسبة للتجارة الخارجية وهذا أهمية السوق الداخلية للمنطقة.

من خلال البحث في هذا الموضوع أمكننا التأكد من صحة فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى: تعتبر التجارة الزراعية البينية همزة وصللوصول لأهداف مشتركة بين الدول العربية، وهو ما تم التأكد من صحته وذلك عبر الجهود الحثيثة التي يبدلها التكامل العربي.

الفرضية الثانية: يعتبر الأمن الغذائي من أهم الأهداف المرجو تحقيقها، وهي صحيحة ويتضح ذلك من خلال توجه أغلب الدول العربية إلى دعم التجارة العربية فيما بينها.

الفرضية الثالثة: تؤدي التجارة الزراعية العربية البينية دور مهم في تحقيق الأمن الغذائي بالتبادل بين أصحاب الفوائض والاحتياجات، وهذه الفرضية تعتبر خاطئة لأن حجم المبادلات العربية لا يزال ضعيفا وليس باستطاعته تحقيق الامن الغذائي العربي بهذه السيرورة.

نتائج الدراسة:

من خلال تحليل إحصائيات التجارة العربية البينية يمكننا الخروج من بعض النتائج لعل أهمها:

- حجم المبادلات العربية فيما بينها لا يزال ضعيفا وغير قادر على تحقيق الامن الغذائي العربي على مدى المتوسط والقريب.
- عدم وجود فوائض قابلة للتصدير بين الدول في بعض المنتجات الهامة على غرار الحبوب والبقول الجافة والحليب.
- توجه بعض الدول العربية الغير مبرر لاستيراد بعض السلع من خارج المنطقة العربية وهو ما سيؤخر حتما الوصول إلى نسبة مقبولة من الامن الغذائي

التوصيات: بعض عرض النتائج المتوصل إليها يمكن أن نوصي بما يلي:

1- ضرورة التوجه نحو التبادل العربي في المنتجات التي يحوز فيها على فوائض
2- تركيز الدول العربية على منتجات ذات الميزة التنافسية لتبادلها فيما بينها وتقليص فاتورة الغذاء
3- السعي لنبذ الخلافات السياسية لتحقيق تكامل العربي ورفع نسبة التعاون والمبادلات البينية
4- إقامة مشاريع استثمارية في مجال الزراعات الغذائية خصوصا في الدول التي تحوز على بنى تحتية في مجال الزراعة.

قائمة المصادر

وَالمراجع

أوّلاً: الكتب

1. أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **اقتصاديات الوطن العربي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2013.
2. جمال الدين زروق، **التجارة الدولية والعربية وتمويلها وضمان ائتمان الصادرات في أعقاب الأزمة العالمية**، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2011.
3. دومنيك سلفاتور، **الاقتصاد الدولي**، تر: محمد رضا علي العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
4. رياض الفرس، **كونا حول القمة الاقتصادية العربية**، الكويت، 2009.
5. سالم عبد الكريم أللوزيو آخرون، **تحديات الأمن الغذائي العربي**، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، ط01، 2009.
6. سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، ج02، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2005.
7. الطاهر المهدي بن عريفة، **الجامعة العربية والعمل العربي المشترك 1945 – 2000م**، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
8. علي عبد الله المناعي، **التكتلات الاقتصادية دورها في تطور التجارة البينية**، الإصدارات العلمية لمركز البحرين للدراسات والبحوث، البحرين، 2005.
9. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تقييم التكامل الاقتصادي العربي: التجارة في الخدمات كمحرك للنمو والتنمية**، بيروت، عمان، 2018.
10. محمد عبد الله شاهين، **التبادل التجاري الإسلامي (المقومات والتنمية في ظل التحديات العالمية المعاصرة)**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014.
11. منظمة الأغذية والزراعة(FAO)، 2017، الشرق الأدنى وشمال إفريقيا – نظرة إقليمية عامة حول انعدام الأمن الغذائي: الإدارة المستدامة للمياه في الزراعة شرط أساسي للقضاء على الجوع والتكيف مع التغير المناخي، منظمة الأغذية والزراعة، 2016، القاهرة.
12. منظمة الأغذية والزراعة(FAO)، حالة أسواق السلع الغذائية – تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي. روما، 2018.
13. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية أعداد متفرقة، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014، و منظمة التغذية و الزراعة الامم المتحدة(foodoutlook ,2016)
14. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة، والفاو، TechnicalFactors for AgrictulturalCommodities

15. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير متابعة البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي: المرحلة الثانية (2017-2021)، الخرطوم، السودان، 2018.

ثانيًا: الرّسائل والمذكّرات

1. بن دبكة دنيا وآخرون، **دور التّجارة البينية في تفعيل التكامل الاقتصاديّ: دراسة حالة الاتحاد الأوروبيّ أنموذجًا**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، 2017-2018م.
2. بورحلة ميلود، **إشكالية انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التقييم والآفاق**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010- 2011.
3. الجوزي فتيحة، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
4. خليفة موراد، **التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الأطروحات النظرية والمرجعية القانونية (تجارب 17 وتحديات)**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2005-2006.
5. العالية الشرع، **أثر اتفاقيات التعاون والشراكة على حجم التجارة العربية البينية**، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2010-2011.
6. عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية**، رسالة ماجيستر، جامعة فرحات عباس سطيف، اقتصاديات الأعمال والتجارة 2011-2012.
7. فرج شعبان، **التجارة والاستثمار البينيان كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر، 2005.
8. لعبل فطيمة، **المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية (المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية 2000-2010)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011- 2012.
9. وصاف عتيقة، **آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014.
10. وهيبة بن داودية، **انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية على لتجارة البينية لدول شمال إفريقيا**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر، 2013-2014.

11. يوسف مروش، **تحرير التجارة البينية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية (دراسة مقارنة بين دول اتحاد المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2018.

ثالثًا: الجرائد وَالمجلاّت

1. بن عدة عبد القادر، يوسفي رشيد، (2021)، **التكامل الاقتصادي العربي في ضوء تحديات العولمة –واقع وأفاق– دراسة تحليلية مقارنة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 26.
2. زخروف عامر، دحو سليمان، **مستقبل منطقة التجارة الحرة الإفريقية ودورها المتوقع في تنمية التجارة البينية الأفرو–جزائرية عرض نماذج لتكتلات إقليمية اقتصادية افريقية**، المنصة العلمية للمجلات الجزائرية، المجلد الثامن، العدد 01، أفريل 2022.
3. شوقي جباري، **تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد1، 2014.
4. عقبة ريمي، عبد الحق طير، **أثر تحرير التجارة الدولية للخدمات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة (2015–2000)**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 03، ديسمبر 2017.
5. نسيم حسين أبو جامع، **التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة العربية الحرة (الحالة الفلسطينية)**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 1، 2010.

رابعًا: النّدوات والملتقيات

1. جامعة الدول العربية تقرير الأمانة العامة حول منطقة التجارة العربية الكبرى، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العادية رقم (76)، القاهرة، 05–08 سبتمبر 2005.
2. حاتم هاتف عبد الكاظم: "**منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة. موجبات الحاضر والمستقبل**"، ورقة مقدمة للمؤتمر الاقتصادي السادس للتجارة الخارجية ومستقبل التنمية، جامعة اليرموك كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، اربد، الأردن، 16–18 تشرين الأول، 2001.
3. حمد زيدان، محمد يعقوبي، **تأثير الأزمة المالية العالمية الراهنة على المبادلات التجارية البينية داخل التكتلات الاقتصادية للدول النامية (دراسة حالة الميركسور آسيان، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى)**، الملتقى الدولي الثاني حول التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 27 – 26 فيفري 2012.

4. خير الدين بلعز، رابح خوني، **التجارة الخارجية بين الترتيبات التجارية الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائر في الألفية الثالثة واقع ورهانات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طارف، الجزائر، يومي 23-24 نوفمبر 2014.
5. صندوق النقد العربي، تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"، أبو ضبي، سبتمبر 2018.
6. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير متابعة الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المجال الزراعي، الخرطوم، السودان، ديسمبر 2001، ص20.
7. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، **الاتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية، انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تنمية التجارة العربية البينية**، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 15-16 أكتوبر 2012.
8. ولد محمد عيسى محمد محمود، **آثار وانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية على اقتصاديات العربية**، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 20 / 21 أكتوبر 2009.
9. ونوغي فتيحة، لقرط فريدة، **التكامل الاقتصادي العربي بين المقومات والمعوقات**، مداخلة مقدمة للندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، يومي 8-9 ماي 2004.

خامسًا: التّوثيق الإلكترونيّ

1. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، على الموقع التالي: https://aisusteel.org/715/ تمّ الاطّلاع عليه يوم 2022/02/04 على الساعة 21:00.
2. موقع اتفاقية اغادير الرسمي عبر الانترنتwww.agadiragreement.org
3. **التعاون العربي في تحرير التجارة البينية في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، المنشور على الموقع التّالي: https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022.pdf، تمّ الاطّلاع عليه يوم 2022/02/02 على السّاعة: 31:33.
4. إبراهيم سيف، **أسعار الأغذية نذير أزمة في الدول العربية**، متاح في الموقع التّالي:http://alhayat.com/OpinionsDetails/438100
5. محمد رياض حمزة، **الأمن الغذائي العربي، بين النظرية والتطبيق**، مقال منشور بجريدة عمان متاح في http://main.omandaily.om/p=24757

6. محمد ولد عبد الدايم، **مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي**، مقال منشور بالجزيرة نت، متاح في:- htpp ://wwww.aljazeera.net/specialfiles/pages/3f040890-6e20-4ed0-ab3c-4f4e254e6434تاريخ الولوج للصفحة : 2022/04/22.
7. نقطة التجارة السودانية: 2017م، والموقع الإلكتروني للفاو على الشبكة الدولية،2017م.
8. الموقع الالكتروني للأجهزة الإحصائية العربية، وموقع الفاو على الشبكة الدولية 2017م.
9. بيانات The Economiste & Intelligence Unit، على الشبكة الدولية
10. رند عتوم، **اتفاقية أغادير**، المنشور في 25 يناير 2020، على الموقع التّالي: https://e3arabi.com، تمّ الاطّلاع عليه يوم 2022/01/01 على الساعة 18:30.

سادسًا: المراجع باللّغة الأجنبية

1. Abu Hatab, Assem (2015): The Impact of RegionalIntegration on Intra-Arab Trade in AgrifoodCommodities: A Panel Data Approach. Publishedin:Egyptian Journal of Agricultural Economics, Vol. 25, No. 2 (15. August 2015).
2. AFED (2014). Arab Environnent: Food Security. Annual Report of the Arab Forum for Environment and Development, 2014; A. Sadik, M. El-Solh and N. Saab (eds.); Beirut, Lebanon. Technical Publications
3. Al-Assiri, A. (2013). Water, Food and Agricultural Challenges in the GCC. In Water and Food Security in the Arabian Gulf (pp. 15-18). Emirates Center for Strategic Studies and Research
4. Alzadjali T.M. (2017) Status of Food Security in the Arab Region. In: Amer K., Adeel Z., Böer B., Saleh W. (eds) The Water, Energy, and Food Security Nexus in the Arab Region. Water Security in a New World. Springer, Cham
5. Arab Forum for Environment and Development (2017), Arab Environmentin 10 Years. 2017 Report of the Arab Forum for Environment and Development. Beirut: Arab Forum for Environment and Development.
6. Breisinger, C., Van Rheenen, T., Ringler, C., Pratt, A. N., Minot, N., Aragon, C., Yu, B., Ecker, O. & Zhu, T. (2010). Food security and economicdevelopment in the Middle East and North Africa:current state and future perspectives. International Food Policy Research Institute (IFPRI).
7. El Khateeb,T.,Soliman, A. S., and Eladawy, R. : An EconomicAnalysis of Development and structure of the Foreign Total Intra-Arab Teade
8. Harrigan J. (2014). The Political Economy of Arab Food Sovereignty. Palgrave Macmillan, London.
9. Hoekman, B. (2016), "Intra-RegionalTrade:Potential Catalyst for Growth in the Middle East", MEI Policy Paper 2016-1, Middle East Institute.

10. MosadZineldin, (2002), Globalisation, strategicco-operation and economicintegrationamongIslamic/Arab countries, Management Research News, Vol. 25 Iss 4.
11. MosadZineldin, (2002), Globalisation, strategicco-operation and economicintegrationamongIslamic/Arab countries, Management ResearchNews, Vol. 25 Iss 4.
12. Zorob, A. (2008). IntraregionalEconomicIntegration: The Cases of GAFTA and MAFTA. In: Legrenzi, M., Harders, C. (Ed.). (2008). Beyond Regionalism?regionalcooperation, regionalism and regionalization in the Middle East (pp. 169-183). London: Routledge.

قائمة الملاحق

الملحق(1): اتجاهات التجارة العربية البينية لسنة 2017

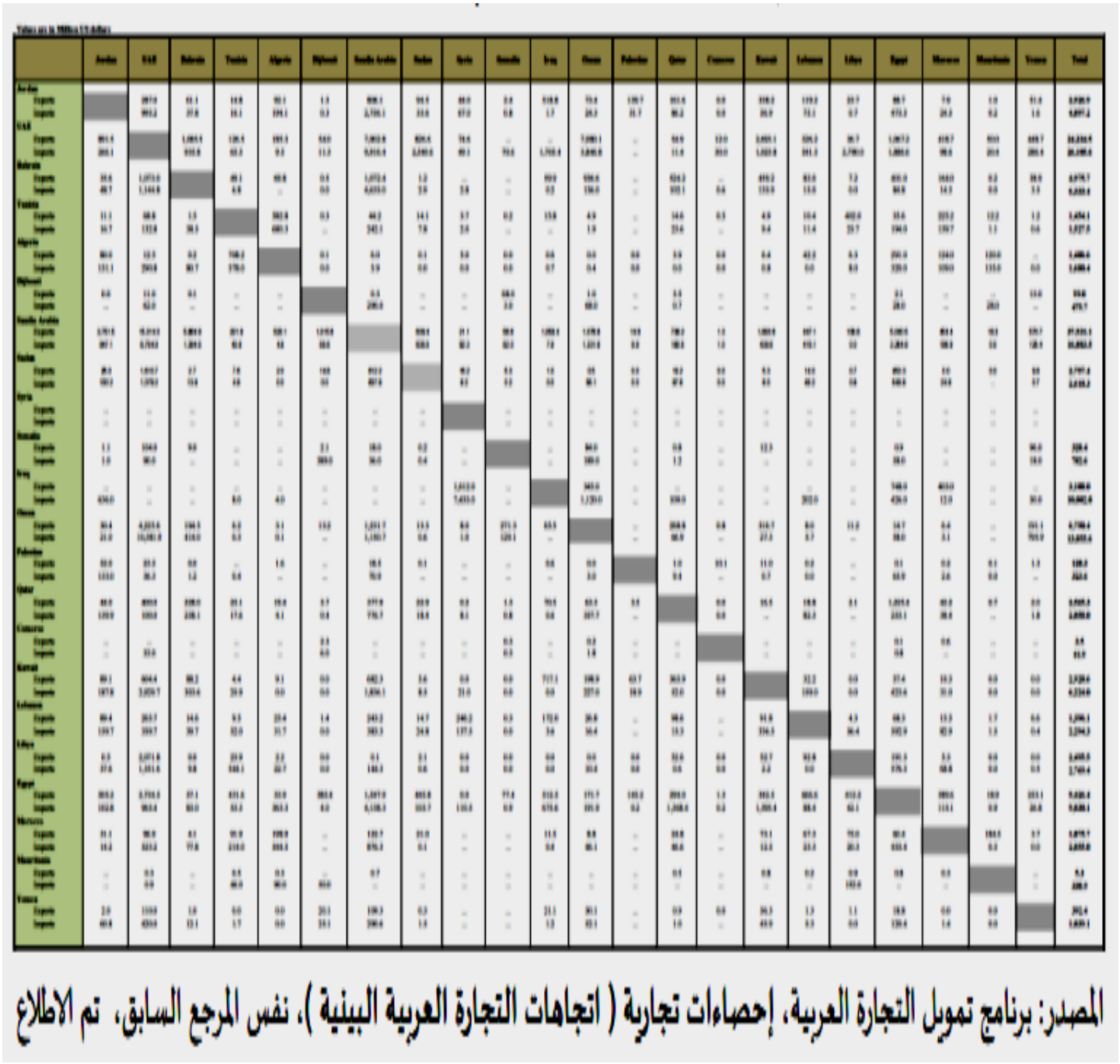

المصدر: برنامج تمويل التجارة العربية، إحصاءات تجارية (اتجاهات التجارة العربية البينية)، نفس المرجع السابق، تم الاطلاع

الملحق رقم (02): قيمة الواردات والصادرات والتجارة البينية الزراعية خلال الفترة 2013-2015 (ألف دولار).

VALUE : 1000 U.S. DOLLARS

القيمة : الف دولار أمريكي

COUNTRY	2015			2014			2013			الدولة
	التجارة البينية الزراعية Agri. Intra-Trade	الصادرات البينية Agri. Intra-Exports	الواردات البينية Agri. Intra-Imports	التجارة البينية الزراعية Agri. Intra-Trade	الصادرات البينية Agri. Intra-Exports	الواردات البينية Agri. Intra-Imports	التجارة البينية الزراعية Agri. Intra-Trade	الصادرات البينية Agri. Intra-Exports	الواردات البينية Agri. Intra-Imports	
JORDAN	2275114	1325875	949239	1765689	1312359	453331	1937741	1266572	671169	الاردن
BAHRAIN	221150	37740	183410	221150	37740	183410	221150	37740	183410	البحرين
TUNISIA	537513	411279	126234	443891	259692	184200	489718	343049	146669	تونس
ALGERIA	211554	60062	151492	335805	166810	168995	93634	28620	65014	الجزائر
SAUDI A.	4270521	1868697	2401823	4270521	1868697	2401823	4304999	1903176	2401823	السعودية
SUDAN	1496660	897210	599450	1496660	897210	599450	391503	379240	12263	السودان
SYRIA	2050061	1533534	516527	2050061	1533534	516527	2050396	1533869	516527	سوريا
OMAN	1979026	773624	1205402	1767135	725778	1041357	1677143	758878	918266	عمان
PALESTINE	40182	35216	4966	24068	18986	5082	9764	7593	2171	فلسطين
QATAR	542403		542403	993379	0	993379	516022	0	516022	قطر
KUWAIT	520422	112684	407738	520422	112684	407738	520422	112684	407738	الكويت
LEBANON	808751	264766	543985	2607576	264943	2342633	4806759	2132429	2674330	لبنان
EGYPT	3263638	2790602	473037	3396994	2882390	514604	3407263	2925633	481630	مصر
MOROCO				279398		279398	555547	276149	279398	المغرب
YEMEN	586398	162381	424017	586398	162381	424017	579370	155353	424017	اليمن